



٢- باب تأمير الإمام الأمراء على البعوث،

ووصيته إياهم بأداب الغزو وغيرها

٢-(١٧٣١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا وَكِيعُ
ابْنُ الْجَرَّاحِ، عَنْ سُفْيَانَ (ح).

وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ، حَدَّثَنَا
سُفْيَانُ، قَالَ: أَمَلَاهُ عَلَيْنَا إِمْلَاءً.

٣-() (ح).

وَحَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ هَاشِمٍ (وَاللَّفْظُ لَهُ)، حَدَّثَنِي عَبْدُ
الرَّحْمَنِ يَعْنِي ابْنَ مَهْدِيٍّ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عُلْقَمَةَ ابْنِ
مَرْثَدٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ ابْنِ بُرَيْدَةَ.

عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، إِذَا أَمَرَ أَمِيرًا عَلَى
جَيْشٍ أَوْ سَرِيَّةٍ^(١)، أَوْصَاهُ فِي خَاصَّتِهِ بِتَقْوَى اللَّهِ وَمَنْ مَعَهُ مِنَ
الْمُسْلِمِينَ خَيْرًا، ثُمَّ قَالَ: «اغْزُوا بِاسْمِ اللَّهِ، فِي سَبِيلِ اللَّهِ،
قَاتِلُوا مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ، اغْزُوا وَلَا تَغْلُوا وَلَا تَغْلُزُوا^(٢) وَلَا تَمْتَلُوا
وَلَا تَقْتُلُوا وَلِيدًا، وَإِذَا لَقِيتَ عَدُوَّكَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ فَادْعُهُمْ إِلَى
ثَلَاثِ خِصَالٍ (أَوْ خِلَالٍ)، فَأَتَيْتُهُمْ مَا أَجَابُوكَ فَأَقْبَلْ مِنْهُمْ وَكُفَّ
عَنْهُمْ، ثُمَّ ادْعُهُمْ إِلَى الْإِسْلَامِ^(٣)، فَإِنْ أَجَابُوكَ فَأَقْبَلْ مِنْهُمْ
وَكَفَّ عَنْهُمْ، ثُمَّ ادْعُهُمْ إِلَى التَّحْوِيلِ مِنْ دَارِهِمْ إِلَى دَارِ
الْمُهَاجِرِينَ، وَأَخْبِرْهُمْ أَنَّهُمْ، إِنْ فَعَلُوا ذَلِكَ، فَلَهُمْ مَا
لِلْمُهَاجِرِينَ وَعَلَيْهِمْ مَا عَلَى الْمُهَاجِرِينَ، فَإِنْ أَبَوْا أَنْ يَتَحَوَّلُوا
مِنْهَا، فَأَخْبِرْهُمْ أَنَّهُمْ يَكُونُونَ كَأَغْرَابِ الْمُسْلِمِينَ، يَجْرِي عَلَيْهِمْ
حُكْمُ اللَّهِ الَّذِي يَجْرِي عَلَى الْمُؤْمِنِينَ، وَلَا يَكُونُ لَهُمْ فِي
الغَنِيمَةِ وَالْفَيْءِ شَيْءٌ، إِلَّا أَنْ يَجَاهِدُوا مَعَ الْمُسْلِمِينَ، فَإِنْ هُمْ
أَبَوْا فَسَلِّهِمُ الْجَزْيَةَ، فَإِنْ هُمْ أَجَابُوكَ فَأَقْبَلْ مِنْهُمْ وَكُفَّ
عَنْهُمْ^(٤)، فَإِنْ هُمْ أَبَوْا فَاسْتَعِينَ بِاللَّهِ وَقَاتِلْهُمْ، وَإِذَا خَاصَرْتَ
أَهْلَ حِصْنٍ، فَأَرَادُوكَ أَنْ تَجْعَلَ لَهُمْ ذِمَّةً^(٥) اللَّهُ وَذِمَّةُ نَبِيِّهِ، فَلَا
تَجْعَلْ لَهُمْ ذِمَّةَ اللَّهِ وَلَا ذِمَّةَ نَبِيِّهِ^(٦)، وَلَكِنْ اجْعَلْ لَهُمْ ذِمَّتَكَ
وَذِمَّةَ أَصْحَابِكَ، فَإِنِّكُمْ أَنْ تُخْفِرُوا^(٧) ذِمَّتَكُمْ وَذِمَّةَ أَصْحَابِكُمْ،
أَهْوَنَ مِنْ أَنْ تُخْفِرُوا ذِمَّةَ اللَّهِ وَذِمَّةَ رَسُولِهِ، وَإِذَا خَاصَرْتَ
أَهْلَ حِصْنٍ، فَأَرَادُوكَ أَنْ تُنْزِلَهُمْ عَلَى حُكْمِ اللَّهِ، فَلَا تُنْزِلْهُمْ
عَلَى حُكْمِ اللَّهِ، وَلَكِنْ أَنْزِلْهُمْ عَلَى حُكْمِكَ، فَإِنَّكَ لَا تَذَرِي
أَنْصِيبَ حُكْمِ اللَّهِ فِيهِمْ أَمْ لَا^{(٨) (٩)}».

قال عبد الرحمن هذا أو نحوه.

٣٢- كتاب الجهاد والسير

١- باب جواز الإغارة على الكفار الذين بلغتهم دعوة
الإسلام، من غير تقديم الإغلام بالإغارة

١-(١٧٣٠) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ، حَدَّثَنَا
سُلَيْمُ بْنُ أَحْضَرَ، عَنْ ابْنِ عَوْنٍ، قَالَ:

كَتَبْتُ إِلَى نَافِعٍ أَسْأَلُهُ، عَنِ الدُّعَاءِ قَبْلَ الْقِتَالِ؟ قَالَ:
فَكُتِبَ إِلَيَّ: إِنَّمَا كَانَ ذَلِكَ فِي أَوَّلِ الْإِسْلَامِ، قَدْ اغَارَ رَسُولُ
اللَّهِ ﷺ عَلَى بَنِي الْمُصْطَلِقِ وَهُمْ غَارُونَ^(١)، وَأَنْعَمَ لَهُمْ تُسْقَى
عَلَى الْمَاءِ، فَقَتَلَ مُقَاتِلَتَهُمْ، وَسَبَى سَبْيَهُمْ وَأَصَابَ يَوْمَئِذٍ، (قَالَ
يَحْيَى: أَحْسِبُهُ قَالَ) جُورِيَّةً، (أَوْ قَالَ الْبَيْتَةَ)^(٢) ابْنَةَ الْحَارِثِ.

وَحَدَّثَنِي هَذَا الْحَدِيثَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ، وَكَانَ فِي ذَلِكَ
الْجَيْشِ. [أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: ٢٥٤١].

(١) قوله: (وهم غارون) هو بالغين المعجمة وتشديد الراء أي
غافلون، وفي هذا الحديث جواز الإغارة على الكفار الذين بلغتهم الدعوة
من غير إنذار بالاغارة. وفي هذه المسألة ثلاثة مذاهب حكاهما المازري
والقاضي أحدها: يجب الإنذار مطلقاً قال مالك وغيره وهذا ضعيف.
والثاني: لا يجب مطلقاً وهذا أضعف منه أو باطل. والثالث: يجب إن لم
تبلغهم الدعوة ولا يجب إن بلغتهم لكن يستحب وهذا هو الصحيح. وبه
قال نافع مولى ابن عمر والحسن البصري والثوري والليث والشافعي وأبو
ثور وابن المنذر والجمهور. قال ابن المنذر وهو قول أكثر أهل العلم: وقد
تظاهرت الأحاديث الصحيحة على معناه فمنها هذا الحديث وحديث قتل
كعب بن الأشرف، وحديث قتل أبي الحقيق، وفي هذا الحديث جواز
استرقاق العرب لأن بني المصطلق عرب من خزاعة، وهذا قول الشافعي في
الجديد وهو الصحيح، وبه قال مالك وجمهور أصحابه وأبو حنيفة
والأوزاعي وجمهور العلماء. وقال جماعة من العلماء: لا يترقون وهذا
قول الشافعي في القديم.

(٢) أما قوله (أو البتة) فمعناه أن يجبي بن بجبي قال: أصاب يومئذ
بنت الحارث، وأظن شيخي سليم بن أخضر سماها في روايته جورية أو
أعلم ذلك وأجزم به وأقواله البتة وحاصله أنها جورية فيما أحفظه إما ظناً
وإما علماً. وفي الرواية الثانية قال: هي جورية بنت الحارث بلا شك.

١-() وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ،
عَنْ ابْنِ عَوْنٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، مِثْلَهُ. وَقَالَ جُورِيَّةُ بِنْتُ الْحَارِثِ،
وَلَمْ يَشْكُ.

تدري أتصيب حكم الله فيهم أم لا؟ هذا النهي أيضاً على التنزيه والاحتياط، وفيه حجة لمن يقول ليس كل مجتهد مصيباً بل المصيب واحد وهو الموافق لحكم الله تعالى في نفس الأمر، وقد يجيب عنه القائلون بأن كل مجتهد مصيب بأن المراد أنك لا تأمن أن يزل على وحي بخلاف ما حكمت، وهذا المعنى متف بعد النبي ﷺ.

(٩) معنى هذا الحديث أنهم إذا أسلموا استحَب لهم أن يهاجروا إلى المدينة، فإن قتلوا ذلك كانوا كالمهاجرين قبلهم في استحقاق الفيء والغنيمة وغير ذلك، وإلا فهم أعراب كسائر أعراب المسلمين الساكنين في البادية من غير هجرة ولا غزو فتجري عليهم أحكام الإسلام، ولا حق لهم في الغنيمة والفيء، وإنما يكون لهم نصيب من الزكاة إن كانوا بصفة استحقاقها. قال الشافعي: الصدقات للمساكين ونحوهم ممن لا حق له في الفيء والفيء للأجناد، قال: ولا يعطى أهل الفيء من الصدقات ولا أهل الصدقات من الفيء واحتج بهذا الحديث. وقال مالك وأبو حنيفة: المالا ن سراء ويجوز صرف كل واحد منهما إلى النوعين. وقال أبو عبيد: هذا الحديث منسوخ قال: وإنما كان هذا الحكم في أول الإسلام لمن لم يهاجر ثم نسخ ذلك بقوله تعالى: ﴿وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ﴾ وهذا الذي ادعاه أبو عبيد لا يسلم له.

(١٠) قوله: (حدثنا مسلم بن هيصم) بفتح الهاء والصاد المهملة.

٤- () وَحَدَّثَنِي حَجَّاجُ بْنُ الشَّاعِرِ، حَدَّثَنِي عَبْدُ الصَّمَدِ بْنُ عَبْدِ الْوَارِثِ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، حَدَّثَنِي عُلَقَمَةُ بْنُ مَرْثَدٍ، أَنَّ سُلَيْمَانَ بْنَ بَرْزَةَ حَدَّثَهُ.

عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا بَعَثَ أَمِيرًا أَوْ سَرِيَّةً دَعَاهُ فَأَوْصَاهُ، وَسَاقَ الْحَدِيثَ بِمَعْنَى حَدِيثِ سُفْيَانَ.

٥- () حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ الْقُرَاءُ، عَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ الْوَلِيدِ، عَنْ شُعْبَةَ، بِهَذَا.

٣- باب في الأمر بالتيسير وترك التفتير

٦- (١٧٣٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ (وَاللَّفْظُ لِأَبِي بَكْرٍ)، قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو أَسَامَةَ، عَنْ بَرْزَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِي بَرْزَةَ.

عَنْ أَبِي مُوسَى، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا بَعَثَ أَحَدًا مِنْ أَصْحَابِهِ فِي بَعْضِ أَمْرِهِ، قَالَ: «بَشِّرُوا وَلَا تُفَرُّوا، وَيَسِّرُوا وَلَا تُعَسِّرُوا»^(١).

(١) إنما جمع في هذه الألفاظ بين الشيء وضده لأنه قد يفعلهما في وقتين فلو اقتصر على يسروا لصدق ذلك على من يسر مرة أو مرات وعسر في معظم الحالات، فإذا قال: ولا تعسروا انتهى التعسير في جميع الأحوال من جميع وجوهه وهذا هو المظلوب، وكذا يقال في يسروا ولا تنفروا وتطاوعا ولا تختلفا لأنهما قد يتطاوعان في وقت ويختلفان في وقت، وقد

وَرَّادٌ إِسْحَاقُ فِي آخِرِ حَدِيثِهِ، عَنْ يَحْيَى ابْنِ آدَمَ قَالَ: فَذَكَرْتُ هَذَا الْحَدِيثَ لِمُقَاتِلِ بْنِ حَيَّانَ. (قَالَ يَحْيَى: يَغْنِي أَنْ عَلَقَمَةُ يَقُولُهُ لِابْنِ حَيَّانَ) فَقَالَ: حَدَّثَنِي مُسْلِمُ بْنُ هَيْصَمٍ^(١٠)، عَنْ النَّعْمَانِ بْنِ مُقَرَّنٍ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَهُ.

(١) أما السرية فهي قطعة من الجيش تخرج منه تغير وترجع إليه، قال إبراهيم الخري: هي الخيل تبلغ أربعمائة وغوها، قالوا: سميت سرية لأنها تسري في الليل ويخفي ذهابها وهي فعيلة بمعنى فاعلة، يقال سرى وأسرى إذا ذهب ليلاً.

(٢) قوله ﷺ: «ولا تغفروا» بكسر الهمزة والواو، وفي هذه الكلمات من الحديث فوائد تجمع عليها وهي تحريم الغدر وتحريم الغلول وتحريم قتل الصبيان إذا لم يقاتلوا وكراهة المثلة، واستحباب وصية الإمام أمرائه وجيوشه بتقوى الله تعالى والرفق باتباعهم، وتعريفهم ما يحتاجون في غزوهم وما يجب عليهم وما يحل لهم وما يحرم عليهم وما يكره وما يستحب.

(٣) قوله: «ثم ادعهم إلى الإسلام» هكذا هو في جميع نسخ صحيح مسلم ثم ادعهم، قال القاضي عياض ﷺ: صواب الرواية ادعهم بإسقاط ثم، وقد جاء بإسقاطها على الصواب في كتاب أبي عبيد وفي سنن أبي داود وغيرهما لأنه تفسير للخصال الثلاث وليست غيرها. وقال المازري: ليست ثم هنا زائدة بل دخلت لاستفتاح الكلام والأخذ.

(٤) قوله ﷺ: «فإن هم أبوا فسلمهم الجزية فإن هم أجابوك فاقبل منهم وكف عنهم» هذا مما يستدل به مالك والأوزاعي وموافقهما في جواز أخذ الجزية من كل كافر عربياً كان أو عجمياً كتابياً أو عجمياً أو غيرهما. وقال أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه: تؤخذ الجزية من جميع الكفار إلا مشركي العرب ومجوسهم. وقال الشافعي: لا يقبل إلا من أهل الكتاب والمجوس عرباً كانوا أو عجماً، ويحتج بمفهوم آية الجزية ومجدي: «سنوا بهم سنة أهل الكتاب» ويتناول هذا الحديث، على أن المراد بأخذ الجزية أهل الكتاب لأن اسم المشرك يطلق على أهل الكتاب وغيرهم وكان تخصيصهم معلوماً عند الصحابة، واختلفوا في قدر الجزية فقال الشافعي: أقلها دينار على الغني ودينار على الفقير أيضاً في كل سنة، وأكثرها ما يقع به التراضي. وقال مالك: هي أربعة دنانير على أهل الذهب وأربعون درهماً على أهل الفضة. وقال أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه وغيره من الكوفيين وأحمد رضي الله تعالى عنه: على الغني ثمانية وأربعون درهماً والمتوسط أربعة وعشرون والفقير اثنا عشر.

(٥) قال العلماء: الذمة هنا العهد.

(٦) قالوا: وهذا نهى تنزيه أي لا تجعل لهم ذمة الله فإنه قد يتقصها من لا يعرف حقها ويستهك حرمتها بعض الأعراب وسواد الجيش.

(٧) وتغفروا بضم الشاء، يقال: أخفرت الرجل إذا نقضت عهده وخفرت أمته وحيته.

(٨) قوله ﷺ: «وإذا حاصرت أهل حصن فأرادوك أن تنزلهم على حكم الله فلا تنزلهم على حكم الله ولكن أنزلهم على حكمك فإنك لا

وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْوَلِيدِ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ،
كِلَاهُمَا، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ أَبِي النَّجَّاحِ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَسْرُوا
وَلَا تُعَسِّرُوا، وَسَكَنُوا وَلَا تُتَفَرَّوْا». [أخرجه البخاري: ٦٩، ٦١٢٥].

٤- باب تحريم الغدر

٩-(١٧٣٥) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ
ابْنِ بَشْرٍ وَأَبُو أُسَامَةَ (ح).

وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَعَبِيدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ (يَعْنِي أَبَا
قُدَّامَةَ السَّرْحَسِيِّ)، قَالَا: حَدَّثَنَا يَحْيَى (وَهُوَ الْقَطَّانُ)، كُلُّهُمَا، عَنْ
عَبِيدِ اللَّهِ (ح).

وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ نُمَيْرٍ (وَاللَّفْظُ لَهُ)، حَدَّثَنَا
أَبِي، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ.

عَنْ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا جَمَعَ اللَّهُ
الْأَوَّلِينَ وَالْآخِرِينَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، يُرْفَعُ لِكُلِّ غَادِرٍ^(١) لِيَوَاءِ^(٢)،
فَقِيلَ: هَذِهِ غَدْرَةُ فُلَانٍ ابْنِ فُلَانٍ». [أخرجه البخاري: ٣١٨٨،
٦١٧٧، ٧١١١].

(١) الغادر فهو الذي يواعد على أمر ولا يفي به، يقال غدر غدر يغدر
بكسر الدال في المضارع، وفي هذه الأحاديث بيان غلظ تحريم الغدر لا
سيما من صاحب الولاية العامة لأن غدره يتعدى ضرره إلى خلق كثيرين،
وقيل لأنه غير مضطر إلى الغدر لقدرته على الوفاء كما جاء في الحديث
الصحيح في تعظيم كذب الملك، والمشهور أن هذا الحديث وارد في ذم
الإمام الغادر. وذكر القاضي عياض احتمالين: أحدهما هذا وهو نهى
الإمام أن يغدر في عهده لرعيته وللكفار وغيرهم، أو غدره للأمانة التي
قلدها لرعيته والتزم القيام بها والمحافظة عليها، ومتى خانهم أو ترك الشفقة
عليهم أو الرفق بهم فقد غدر بعهد. والاحتمال الثاني أن يكون المراد نهى
الرعية عن الغدر بالإمام فلا يشقوا عليه العصا ولا يعرضوا لما يخاف
حصول فتنة بسببه والصحيح الأول والله أعلم.

(٢) قال أهل اللغة: اللواء الراية العظيمة لا يمسكها إلا صاحب
جيش الحرب أو صاحب دعوة الجيش ويكون الناس تبعاً له، قالوا: فمعنى
لكل غادر لواء أي علامة يشهر بها في الناس لأن موضوع اللواء الشهرة
مكان الرئيس علامة له، وكانت العرب تنصب الألوية في الأسواق الحفلة
لغدره الغادر لشهره بذلك.

٩-() حَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ الْعَتَكِيُّ، حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، حَدَّثَنَا
أَبُوبُ (ح).

وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّارِمِيُّ، حَدَّثَنَا عَفَّانُ،

يُطَاوَعَانِ فِي شَيْءٍ وَيَخْتَلِفَانِ فِي شَيْءٍ. وفي هذا الحديث الأمر بالتبشير
بفضل الله وعظيم ثوابه وجزيل عطائه وسعة رحمته والنهي عن التنفير بذكر
التخويف وأنواع الوعيد محضة من غير ضمها إلى التبشير، وفيه تاليف من
قرب إسلامه وترك التشديد عليهم، وكذلك من قارب البلوغ من الصبيان
ومن بلغ ومن تاب من المعاصي كلهم يتلطف بهم ويدرجون في أنواع
الطاعة قليلاً قليلاً، وقد كانت أمور الإسلام في التكليف على التدرج،
فمتى يسر على الداخل في الطاعة أو المريد للدخول فيها سهلت عليه
وكانت عاقبته غالباً التزايد منها، ومتى عسرت عليه أوشك أن لا يدخل
فيها وإن دخل أوشك أن لا يدوم أو لا يستحليها، وفيه أمر الولاة بالرفق
واتفاق المشركين في ولاية وغوها وهذا من المهمات، فإن غالب المصالح
لا يتم إلا بالاتفاق ومتى حصل الاختلاف فات، وفيه وصية الإمام الولاة
وإن كانوا أهل فضل وصلاح كعماذ وأبي موسى فإن الذكرى تنفع
المؤمنين.

٧-(١٧٣٣) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ،
عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ سَعِيدِ ابْنِ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ.

عَنْ جَدِّهِ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَعَثَهُ وَمُعَاذًا إِلَى الْيَمَنِ،
فَقَالَ: «يَسْرُوا وَلَا تُعَسِّرُوا، وَيَسْرُوا وَلَا تُتَفَرَّوْا، وَتَطَاوَعَا وَلَا
تَخْتَلِفَا». [وسامى بعد الحديث: ١٦٥٢، ١٨٥٦]

٧-() وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ عَبَادٍ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ
عَمْرِو^(١) (ح).

وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ وَأَبْنُ أَبِي خَلْفٍ، عَنْ زَكْرِيَّا
ابْنِ عَدِيٍّ، أَخْبَرَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ، عَنْ زَيْدِ ابْنِ أَبِي أَنَسَةَ، كِلَاهُمَا،
عَنْ سَعِيدِ ابْنِ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ،
نَحْوَ حَدِيثِ شُعْبَةَ.

وَلَيْسَ فِي حَدِيثِ زَيْدِ ابْنِ أَبِي أَنَسَةَ: «وَتَطَاوَعَا وَلَا
تَخْتَلِفَا». [أخرجه البخاري: ٣٠٣٨، ٤٣٤٣، ٦١٢٤، ٤٣٤٤، ٤٣٤٥،
٧١٧٢، ٤٣٤١، ٤٣٤٢، ٦٩٢٣، ٧١٥٦].

(١) هذا ما استدركه الدارقطني وقال: لم يتابع ابن عباد عن سفیان
عن عمرو عن سعيد، وقد روي عن سفیان عن مسعر عن سعيد ولا يثبت
ولم يخرج البخاري من طريق سفیان، هذا كلام الدارقطني، ولا إنكار على
مسلم لأن ابن عباد ثقة، وقد جزم بروايته عن سفیان عن عمرو عن سعيد
ولو لم يثبت لم يضر مسلماً فإن المتن ثابت من الطرق.

٨-(١٧٣٤) حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ ابْنُ مُعَاذٍ الْعَنْبَرِيُّ، حَدَّثَنَا
أَبِي، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي النَّجَّاحِ، عَنْ أَنَسٍ (ح).

وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ ابْنُ
سَعِيدٍ (ح).

حَدَّثَنَا صَخْرُ بْنُ جُوَيْرِيَةَ، كِلَاهُمَا، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ،
عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِهَذَا الْحَدِيثِ.

١٠- () وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَقَتِيْبَةُ وَابْنُ حُجْرٍ، عَنْ
إِسْمَاعِيلَ بْنِ جَعْفَرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ.

أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ اللَّهِ ابْنَ عُمَرَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ
ﷺ: «إِنَّ الْغَادِرَ يُنْصَبُ اللَّهُ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، فَيَقَالُ: أَلَا هَذِهِ
غَدْرَةُ فُلَانٍ». [أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: ٦١٧٨، ٦١٦٦].

١١- () حَدَّثَنِي حَزْمَةُ بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ،
أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ حَمْزَةَ وَمَسَالِمِ ابْنَيْ عَبْدِ
اللَّهِ.

٥- باب جَوَازِ الْخِدَاعِ فِي الْحَرْبِ

١٧- (١٧٣٩) وَحَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ السَّعْدِيُّ وَعَمْرُو
النَّاقِدُ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ (وَاللَّفْظُ لِعَلِيِّ وَزُهَيْرٍ) قَالَ عَلِيُّ:

أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرَانِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ قَالَ:
سَمِعَ عَمْرُو جَابِرًا يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْحَرْبُ
خِدْعَةٌ»^(١). [أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: ٣٠٣٠].

وَحَدَّثَنِي بَشْرُ بْنُ خَالِدٍ، أَخْبَرَنَا مُحَمَّدٌ (يَعْنِي ابْنَ جَعْفَرٍ).

كِلاَهُمَا، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ سُلَيْمَانَ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ.

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «لِكُلِّ غَادِرٍ لِيَوْمِ
الْقِيَامَةِ، يُقَالُ: هَذِهِ غَدْرَةُ فُلَانٍ». [أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: ٣١٨٦].

١٢- () وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا النَّضْرُ ابْنُ
شُمَيْلٍ، وَحَدَّثَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ ابْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ،
جَمِيعًا، عَنْ شُعْبَةَ، فِي هَذَا الْإِسْنَادِ.

وَلَيْسَ فِي حَدِيثِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: «يُقَالُ: هَذِهِ غَدْرَةُ فُلَانٍ».

١٣- () وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ
آدَمَ، عَنْ يَزِيدَ ابْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ شَقِيقٍ.

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لِكُلِّ غَادِرٍ لِيَوْمِ
يَوْمِ الْقِيَامَةِ يُعْرَفُ بِهِ، يُقَالُ: هَذِهِ غَدْرَةُ فُلَانٍ».

١٤- (١٧٣٧) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ الْمُثَنَّى وَعُبَيْدُ اللَّهِ ابْنُ
سَعِيدٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ ابْنُ مَهْدِيٍّ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ

ثَابِتٍ.

عَنْ أَنَسٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لِكُلِّ غَادِرٍ لِيَوْمِ
الْقِيَامَةِ يُعْرَفُ بِهِ». [أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: ٣١٨٧].

١٥- (١٧٣٨) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ الْمُثَنَّى وَعُبَيْدُ اللَّهِ ابْنُ

(١) قوله ﷺ: «الحرب خدعة» فيها ثلاث لغات مشهورات اتفقوا
على أن أفصحهن خدعة بفتح الخاء وإسكان الدال، قال ثعلب وغيره:
وهي لغة النبي ﷺ. والثانية بضم الخاء وإسكان الدال والثالثة بضم الخاء
وفتح الدال. واتفق العلماء على جواز خداع الكفار في الحرب وكيف
أمكن الخداع إلا أن يكون فيه نقض عهد أو أمان فلا يحل، وقد صح في
الحديث جواز الكذب في ثلاثة أشياء: أحدها في الحرب قال الطبري إنما
يجوز من الكذب في الحرب المعارض دون حقيقة الكذب فإنه لا يحل، هذا
كلامه، والظاهر إباحة حقيقة نفس الكذب لكن الاقتصاد على التعريض
أفضل والله أعلم.

١٨- (١٧٤٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنِ
سَهْمٍ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ الْمُبَارَكِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ هَمَامِ
ابْنِ مُثَنَّى.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْحَرْبُ
خِدْعَةٌ». [أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: ٣٠٢٨، ٣٠٢٩].

٦- باب كَرَاهَةِ تَمَنِّي لِقَاءِ الْعَدُوِّ،

وَالْأَمْرِ بِالصَّبْرِ عِنْدَ اللَّقَاءِ

١٩- (١٧٤١) حَدَّثَنَا الْحَسَنُ ابْنُ عَلِيٍّ الْخَلَوَانِيُّ وَعَبْدُ
ابْنِ حُمَيْدٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ الْعَقَدِيُّ، عَنْ الْمُجِيرَةِ (وَهُوَ

كان إذا لم يقاتل أول النهار انتظر حتى تزول الشمس، قال العلماء: سببه أنه أمكن للقتال فإنه وقت هبوب الريح ونشاط النفوس وكلما طال ازدادوا نشاطاً وإقداماً على عدوهم، وقد جاء في صحيح البخاري: آخر حتى تهب الأرواح وتحضر الصلاة، قالوا: وسببه فضيلة أوقات الصلوات والدعاء عندها.

(٣) وأما قوله ﷺ: «واعلموا أن الجنة تحت ظلال السيوف» فمعناه: ثواب الله والسبب الموصل إلى الجنة عند الضرب بالسيوف في سبيل الله ومشى المجاهدين في سبيل الله فاحضروا فيه بصدق وثبتوا.

(٤) فيه استحباب الدعاء عند اللقاء والاستنصار والله أعلم.

٧- باب استحباب الدعاء بالنصر عند لقاء العدو^(١)

(١) ذكر في الباب دعاءه ﷺ عند لقاء العدو، وقد اتفقوا على استحبابه.

٢١- () حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَتُورٍ، حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ.

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أَوْفَى قَالَ: دَعَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى الْأَخْزَابِ فَقَالَ: «اللَّهُمَّ! مُنْزِلَ الْكِتَابِ، سَرِيعَ الْحِسَابِ، اهْزِمِ الْأَخْزَابَ، اللَّهُمَّ! اهْزِمْنَهُمْ وَزَلِّزْنَهُمْ^(١)». [أخرجه البخاري: ٢٩٣٣، ٤١١٥، ٦٣٩٢، ٧٤٨٩، ٧٤٩١].

(١) قوله ﷺ: «اللهم اهزمهم وزلزلهم» أي أزعجهم وحركهم بالشدائد. قال أهل اللغة: الزلزال والزلزلة الشدائد التي تحرك الناس.

٢٢- () وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا وَكِيعُ بْنُ الْجَرَّاحِ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ، قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ أَبِي أَوْفَى يَقُولُ: دَعَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِمِثْلِ حَدِيثِ خَالِدٍ.

غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: «هَازِمِ الْأَخْزَابِ».

وَلَمْ يَذْكُرْ قَوْلَهُ «اللَّهُمَّ!».

٢٢- () وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ، جَمِيعاً، عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

وَرَأَى ابْنَ أَبِي عُمَرَ فِي رِوَايَتِهِ «مُجْرِي السَّحَابِ».

٢٣- (١٧٤٣) وَحَدَّثَنِي حَجَّاجُ بْنُ الشَّاعِرِ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ، حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، عَنْ ثَابِتٍ.

عَنْ أَنَسٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَقُولُ يَوْمَ أَحُدٍ: «اللَّهُمَّ! إِنَّكَ إِن تَشَأْ، لَا تُعَبِّدُ فِي الْأَرْضِ^(١)».

(١) قوله: «أن رسول الله ﷺ كان يقول يوم أحد: اللهم إنك إن تشأ لا تعبد في الأرض» قال العلماء: فيه التسليم لقدر الله تعالى والرد على

ابن عبد الرحمن الجزامي^(١)، عَنْ أَبِي الزُّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا تَمْنُوا لِقَاءَ الْعَدُوِّ^(٢)، فَإِذَا لَقِيتُمُوهُمْ فَاصْبِرُوا^(٣)». [علقه البخاري: ٣٠٢٦]

(١) إنما نهى عن تمني لقاء العدو لما فيه من صورة الإعجاب والإنكال على النفس والوثوق بالقوة وهو نوع بغي، وقد ضمن الله تعالى لمن بنى عليه أن ينصره ولأنه يتضمن قلة الإهتمام بالعدو واحتقاره، وهذا يخالف الاحتياط والحزم، وتأوله بعضهم على النهي عن التمني في صورة خاصة، وهي إذا شك في المصلحة فيه وحصول ضرر وإلا فالقتال كله فضيلة وطاعة والصحيح الأول، ولهذا ثمة ﷺ بقوله ﷺ: «واسألوا الله العافية». وقد كثرت الأحاديث في الأمر بسؤال العافية، وهي من الألفاظ العامة المتناولة لدفع جميع المكروهات في البدن والباطن في الدين والدنيا والآخرة، اللهم إني أسألك العافية العامة لي ولأحبائي ولجميع المسلمين.

(٢) وأما قوله ﷺ: «وإذا لقيتموهم فاصبوا» فهذا حث على الصبر في القتال وهو أكد أركانه، وقد جمع الله سبحانه آداب القتال في قوله تعالى: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا لَقِيتُمْ فِئَةً فَاثْبُرُوا وَاذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ، وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَا تَنَازَعُوا فَتَفْشَلُوا وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ، وَاصْبِرُوا إِنَّ اللَّهَ مَعَ الصَّابِرِينَ، وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ خَرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ بَطَرًا وَرِيقًا وَالنَّاسُ رِيصُدُونَ عَنِ سَبِيلِ اللَّهِ».

٢٠- (١٧٤٢) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ زَافِعٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنِي مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ، عَنْ أَبِي النَّضْرِ.

عَنْ كِتَابِ رَجُلٍ مِنْ أَسْلَمَ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ^(١)، يُقَالُ لَهُ عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ أَبِي أَوْفَى، فَكَتَبَ إِلَى عُمَرَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، حِينَ سَارَ إِلَى الْحَرُورِيَّةِ، يُخْبِرُهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ، فِي بَعْضِ أَيَّامِهِ الَّتِي لَقِيَ فِيهَا الْعَدُوَّ، يَنْتَظِرُ حَتَّى إِذَا مَالَتْ الشَّمْسُ^(٢) قَامَ فِيهِمْ فَقَالَ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ! لَا تَمْنُوا لِقَاءَ الْعَدُوِّ وَاسْأَلُوا اللَّهَ الْعَافِيَةَ، فَإِذَا لَقِيتُمُوهُمْ فَاصْبِرُوا وَاعْلَمُوا أَنَّ الْجَنَّةَ تَحْتَ ظِلَالِ السِّيُوفِ^(٣)». ثُمَّ قَامَ النَّبِيُّ ﷺ وَقَالَ: «اللَّهُمَّ! مُنْزِلَ الْكِتَابِ، وَمُجْرِي السَّحَابِ، وَهَازِمِ الْأَخْزَابِ، اهْزِمْنَهُمْ وَأَنْصِرْنَا عَلَيْهِمْ^(٤)». [أخرجه البخاري: ٢٨١٨، ٢٨٣٣، ٢٩٦٥، ٣٠٢٤، ٧٢٣٧].

(١) قوله: (عن أبي النضر عن كتاب رجل من الصحابة) قال الدارقطني: هو حديث صحيح، قال: واتفق البخاري ومسلم على روايته حجة في جواز العمل بالكتابة والإجازة، وقد جوزوا العمل بالكتابة والإجازة، وبه قال جماهير العلماء من أهل الحديث والأصول والفقه، ومنعت طائفة الرواية بها، وهذا غلط والله أعلم.

(٢) قوله في هذا الحديث: (أن النبي ﷺ انتظر حتى مالت الشمس قام فيهم فقال: يا أيها الناس إلى آخره) وقد جاء في غير هذا الحديث أنه ﷺ

مسلم قال: وهي الصواب. فاما الرواية الأولى فقال ليست بشيء بل هي تصحيف، قال: وما بعده هو تبين الغلط فيه. قلت: وليست باطلة كما ادعى القاضي بل لها وجه وتقديره سئل عن حكم صبيان المشركين الذين يبتون فيصاب من نسايتهم وصياتهم بالقتل فقال: هم من آبائهم أي لا بأس بذلك لأن أحكام آبائهم جارية عليهم في الميراث وفي النكاح وفي القصاص والديات وغير ذلك، والمراد إذا لم يتعمدوا من غير ضرورة. وأما الحديث السابق في النهي عن قتل النساء والصبيان فالمراد به إذا تميزوا، وهذا الحديث الذي ذكرناه من جواز بياتهم، وقتل النساء والصبيان في البيات هو مذهبنا ومذهب مالك وأبي حنيفة والجمهور، ومعنى البيات ويبتون أن يغار عليهم بالليل بحيث لا يعرف الرجل من المرأة والصبي.

(٣) وفي هذا الحديث دليل لجواز البيات وجواز الإغارة على من بلغتهم الدعوة من غير إعلامهم بذلك، وفيه أن أولاد الكفار حكمهم في الدنيا حكم آبائهم، وأما في الآخرة ففهم إذا ماتوا قبل البلوغ ثلاثة مذاهب الصحيح أنهم في الجنة، والثاني في النار، والثالث لا يجوز فيهم شيء والله أعلم.

٢٧- () حَدَّثَنَا عَبْدُ ابْنِ حُمَيْدٍ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ عُتْبَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ.

عَنِ الصَّعْبِ ابْنِ جَنَافَةَ، قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّا نَصِيبُ فِي الْبَيَاتِ مِنْ ذُرَارِي الْمُشْرِكِينَ، قَالَ: «هُمْ مِنْهُمْ».

٢٨- () وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ ابْنُ رَافِعٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنِي عَمْرُو ابْنُ دِينَارٍ، أَنَّ ابْنَ شِهَابٍ أَخْبَرَهُ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ عُتْبَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ.

عَنِ الصَّعْبِ ابْنِ جَنَافَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قِيلَ لَهُ: لَوْ أَنَّ خَيْلًا أَغَارَتْ مِنَ اللَّيْلِ فَاصْطَبَتْ مِنْ أَبْنَاءِ الْمُشْرِكِينَ؟ قَالَ: «هُمْ مِنْ آبَائِهِمْ».

١٠- باب جَوَازِ قَطْعِ أَشْجَارِ الْكُفَّارِ وَتَحْرِيقِهَا

٢٩- (١٧٤٦) حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ يَحْيَى وَمُحَمَّدُ ابْنُ رُمْحٍ، قَالَا: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ.

وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ ابْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ نَافِعٍ. عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حَرَّقَ^(١) نَخْلَ بَنِي النَّضِيرِ وَقَطَعَ، وَهِيَ الْبُرَيْرَةُ^(٢).

رَأَى قُتَيْبَةُ وَابْنُ رُمْحٍ فِي حَدِيثِهِمَا: فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: «مَا قَطَعْتُمْ مِنْ لَيْنَةٍ^(٣) أَوْ تَرَكْتُمُوهَا قَائِمَةً عَلَى أُصُولِهَا فَبِإِذْنِ

غِلَاةِ الْقُدْرَةِ الزَّاعِمِينَ أَنْ الشَّرَّ غَيْرُ مَرَادٍ وَلَا مَقْدَرُ تَعَالَى اللَّهُ عَنْ قَوْلِهِمْ، وَهَذَا الْكَلَامُ مُتَضَمِّنٌ أَيْضًا لَطَلَبِ النَّصْرِ، وَجَاءَ فِي هَذِهِ الرَّوَايَةِ أَنَّهُ ﷺ قَالَ: (هَذَا يَوْمٌ أَحَدٌ) وَجَاءَ بَعْدَهُ أَنَّهُ قَالَ (يَوْمَ بَدْرٍ) وَهُوَ الْمَشْهُورُ فِي كِتَابِ السِّيرِ وَالْمَغَازِي وَلَا مَعَارَضَةَ بَيْنَهُمَا فَقَالَ فِي الْيَوْمَيْنِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

٨- باب تحريم قتل النساء والصبيان في الحرب

٢٤- (١٧٤٤) حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ يَحْيَى وَمُحَمَّدُ ابْنُ رُمْحٍ، قَالَا: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ (ح).

وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ ابْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ نَافِعٍ.

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، أَنَّ امْرَأَةً وَجِدَتْ فِي بَعْضِ مَغَازِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَقْتُولَةً، فَانْكَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَتْلَ النِّسَاءِ وَالصَّبِيَّانِ. [أَخْرَجَهُ الْبَغَارِيُّ: ٣٠١٤، ٣٠١٥.]

٢٥- () حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ بَشِيرٍ وَأَبُو اسْمَاعِيلَ، قَالَا: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ ابْنُ عُمَرَ، عَنْ نَافِعٍ.

عَنِ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: وَجِدْتُ امْرَأَةً مَقْتُولَةً فِي بَعْضِ تِلْكَ الْمَغَازِي، فَتَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، عَنْ قَتْلِ النِّسَاءِ وَالصَّبِيَّانِ^(١).

(١) قوله: «نهى رسول الله ﷺ عن قتل النساء والصبيان» أجمع العلماء على العمل بهذا الحديث وتحريم قتل النساء والصبيان إذا لم يقتلوا، فإن قاتلوا قال جماهير العلماء: يقتلون. وأما شيوخ الكفار فإن كان فيهم رأي قتلوا وإلا ففيهم، وفي الرهبان خلاف قال مالك وأبو حنيفة: لا يقتلون والأصح في مذهب الشافعي قتلهم.

٩- باب جَوَازِ قَتْلِ النِّسَاءِ وَالصَّبِيَّانِ فِي الْبَيَاتِ

مِنْ غَيْرِ تَعَمُّدٍ

٢٦- (١٧٤٥) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ يَحْيَى وَسَعِيدُ ابْنِ مَنْصُورٍ وَعَمْرُو النَّاقِدُ، جَمِيعًا، عَنْ ابْنِ عُتْبَةَ.

قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ.

عَنِ الصَّعْبِ ابْنِ جَنَافَةَ، قَالَ: سُئِلَ النَّبِيُّ ﷺ عَنِ الذَّرَارِيِّ^(١) مِنَ الْمُشْرِكِينَ؟ يَبْتَثُونَ فَيَصْبُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ وَذُرَارِيَّتِهِمْ، فَقَالَ: «هُمْ مِنْهُمْ»^{(٢)(٣)}. [أَخْرَجَهُ الْبَغَارِيُّ: ٣٠١٢، ٣٠١٣.]

تقدم بقطة لم ترد في هذه الطريق عند مسلم برقم: ١١٩٣.

(١) وأما الذراري فبشديد الباء وتخفيفها لغتان التشديد أفصح وأشهر، والمراد بالذراري هنا النساء والصبيان.

(٢) هكذا هو في أكثر نسخ بلادنا سئل عن الذراري، وفي رواية عن أهل الدار من المشركين، وتقل القاضي هذه عن رواية جمهور رواة صحيح

أَحَادِيثُ مِنْهَا: وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «غَزَا نَبِيٌّ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ، فَقَالَ لِقَوْمِهِ: لَا يَتَّبِعَنِي رَجُلٌ قَدْ مَلَكَ بُضْعٌ^(١) أَمْرًا، وَهُوَ يُرِيدُ أَنْ يَتَّبِعَنِي بِهَا، وَلَمَّا بَيْنَ، وَلَا آخِرُ قَدْ بَنَى بُيَانًا، وَلَمَّا يَرْفَعُ سُقْفَهَا، وَلَا آخِرُ قَدْ اشْتَرَى غَنَمًا أَوْ خِلْفَاتٍ^(٢)، وَهُوَ مُتَظَرٌّ وَلَدَهَا، قَالَ: فَغَزَا، فَادْنَى لِلْقَرْيَةِ حِينَ صَلَاةِ الْعَصْرِ^(٣) أَوْ قَرِيبًا مِنْ ذَلِكَ، فَقَالَ لِلشَّمْسِ: أَنْتِ مَأْمُورَةٌ وَأَنَا مَأْمُورٌ، اللَّهُمَّ! احْبِسْنَاهَا عَلَيَّ شَيْئًا، فَحُبِسَتْ عَلَيْهِ حَتَّى فَتَحَ اللَّهُ عَلَيْهِ^(٤)، قَالَ: فَجَمَعُوا مَا غَنِمُوا، فَأَقْبَلَتِ النَّارُ لِتَأْكُلَهُ، فَأَبَتْ أَنْ تَطْعَمَهُ، فَقَالَ: فِيكُمْ غُلُولٌ، فَلْيَتَابِعْنِي مِنْ كُلِّ قَبِيلَةٍ رَجُلٌ، فَبَاتِعُوهُ، فَلَصِقَتْ يَدُ رَجُلٍ بِيَدِهِ، فَقَالَ: فِيكُمْ الْغُلُولُ^(٥)، فَلَتَّبَاعِنِي قَبِيلَتُكَ، فَبَاتِعْتَهُ، قَالَ: فَلَصِقَتْ يَدُ رَجُلَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةٍ، فَقَالَ: فِيكُمْ الْغُلُولُ، أَنْتُمْ غَلَلْتُمْ، قَالَ: فَأَخْرَجُوا لَهُ مِثْلَ رَأْسِ بَقَرَةٍ مِنْ ذَهَبٍ، قَالَ: فَوَضَعُوهُ فِي الْمَالِ وَهُوَ بِالصَّعِيدِ^(٦)، فَأَقْبَلَتِ النَّارُ فَأَكَلَتْهُ، فَلَمْ تَحِلْ الْغَنَائِمُ لِأَحَدٍ مِنْ قَبْلِنَا، ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى رَأَى ضَعْفَنَا وَعَجْزَنَا، فَطَيَّبَهَا لَنَا^(٧)». [أخرجه

البخاري: ٣١٢٤، ٥١٥٧.]

(١) أما البضع فهو بضم الباء وهو فرج المرأة.

(٢) وأما الخلفات فبفتح الحاء المعجمة وكسر اللام وهي الخواجل.

(٣) قوله ﷺ: «غَزَا فادْنَى لِلْقَرْيَةِ حِينَ صَلَاةِ الْعَصْرِ» هكذا هو في جميع النسخ فادْنَى بهمز قطع، قال القاضي: كذا هو في جميع النسخ فادْنَى رباعي، إما أن يكون تعدية للنبي أي قرب فمعناه أدنى جيوشه وجموعه للقربة، وإما أن يكون أدنى بمعنى حان أي قرب فتحها من قولهم أدنت الناقة إذا حان تناجها ولم يقوله في غير الناقة.

(٤) قوله ﷺ: «فَقَالَ لِلشَّمْسِ أَنْتِ مَأْمُورَةٌ وَأَنَا مَأْمُورٌ اللَّهُمَّ احْبِسْنَاهَا عَلَيَّ شَيْئًا فَحُبِسَتْ عَلَيْهِ حَتَّى فَتَحَ اللَّهُ الْقَرْيَةَ» قال القاضي: اختلف في حبس الشمس المذكور هنا فقبل ردت على أراجها، وقيل وقت ولم ترد، وقيل أبطىء بحركتها وكل ذلك من معجزات النبوة، قال: ويقال أن الذي حبست عليه الشمس يوشع بن نون، قال القاضي ﷺ: وقد روي أن نبينا ﷺ حبست له الشمس مرتين: إحداهما يوم الخندق حين شغلوا عن صلاة العصر حتى غربت فردها الله عليه حتى صلى العصر ذكر ذلك الطحاوي وقال رواه ثقات. والثانية صيحة الإسراء حين انتظر العير التي أخبر بوصولها مع شروق الشمس، ذكره يونس بن بكير في زيادته على سيرة ابن إسحاق.

(٥) قوله ﷺ: «فَجَمَعُوا مَا غَنِمُوا فَأَقْبَلَتِ النَّارُ لِتَأْكُلَهُ فَأَبَتْ أَنْ تَطْعَمَهُ» فقال فيكم غلُولٌ هذه كانت عادة الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم في الغنائم أن يجمعوها فتجيء نثار من السماء فتأكلها فيكون ذلك علامة لقبولها وعدم الغلول، فلما جاءت في هذه المرة فأبَتْ أَنْ تَأْكُلَهَا علم أن فيهم غلولا فلما ردوه جاءت فأكلتها، وكذلك كان أمر قربانهم إذا تقبل

اللَّهُ وَلِيَّخَزِيٍّ الْقَاسِيَيْنِ^(١) [المشتر: ٥]. [أخرجه البخاري: ٢٣٢٦، ٣٠٢١، ٤٠٣١، ٤٠٣٢، ٤٨٨٤.]

(١) قوله: حرق بتشديد الراء.

(٢) والبويرة بضم الباء الموحدة وهي موضع نخل بني النضير.

(٣) واللينة المذكورة في القرآن هي أنواع الثمر كلها إلا العجوة، وقيل كرام النخل، وقيل كل النخل، وقيل كل الأشجار للينها، وقد ذكرنا قبل هذا أن أنواع نخل المدينة مائة وعشرون نوعا.

(٤) وفي هذا الحديث جواز قطع شجر الكفار وإحراقه، وبه قال عبد الرحمن بن القاسم ونافع مولى ابن عمر ومالك والثوري وأبو حنيفة والشافعي وأحمد وإسحاق والجمهور، وقال أبو بكر الصديق والليث بن سعد وأبو ثور والأوزاعي ﷺ في رواية عنهم لا يجوز.

٣٠- () حَدَّثَنَا سَعِيدُ ابْنِ مَنْصُورٍ وَهَنَادُ ابْنِ السَّرِيِّ، قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ، عَنْ مُوسَى ابْنِ عُقْبَةَ، عَنْ نَافِعٍ.

عَنْ ابْنِ عُمَرَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَطَعَ نَخْلَ بَنِي النَّضِيرِ، وَحَرَّقَ، وَلَهَا يَقُولُ حَسَنًا:

وَهَانَ عَلَى سَرَاةٍ بَنَى لُؤْيٌ حَرِيقٌ بِالْبُؤَيْرَةِ مُسْتَطِيرٌ^(١) وَفِي ذَلِكَ نَزَلَتْ: «مَا قَطَعْتُمْ مِنْ لَيْنَةٍ أَوْ تَرَكْتُمُوهَا قَائِمَةً عَلَى أُصُولِهَا» الآية.

(١) قوله:

وهان على سراة بنى لؤي حريق بالبويرة مستطير المستطير: المنتشر والسراة بفتح السين أشراف القوم ورؤساؤهم والله أعلم.

٣١- () وَحَدَّثَنَا سَهْلُ ابْنِ عُثْمَانَ، أَخْبَرَنِي عُقْبَةُ ابْنُ خَالِدٍ السَّكُونِيُّ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ.

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: حَرَّقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ نَخْلَ بَنِي النَّضِيرِ.

١١- باب تحليل الغنائم لهذه الأمة خاصة

٣٢- (١٧٤٧) وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ ابْنُ الْعَلَاءِ، حَدَّثَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ، عَنْ مَعْمَرٍ (ح).

وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ رَافِعٍ (وَاللَّفْظُ لَهُ). حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ هَمَّامِ ابْنِ مُنْبِهِ، قَالَ:

هَذَا مَا حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَذَكَرَ

جاءت نار من السماء فاكلته.

﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ قُلِ الْأَنْفَالُ لِلَّهِ وَالرُّسُولِ﴾.

(١) قوله: (عن سعد قال نزلت في أربع آيات أصبت سيفاً) لم يذكر هنا من الأربع إلا هذه الواحدة. وقد ذكر مسلم الأربع بعد هذا في كتاب الفضائل وهي: بر الوالدين وتحريم الخمر ﴿ولا تطرد الذين يدعون ربهم﴾ وآية الأنفال.

(٢) قوله: «أجعل كمن لا غناء له» هو بفتح الغين وبالماء وهو الكفاية.

(٦) قوله ﷺ: «فوضعوه في المال وهو بالصعيد» يعني وجه الأرض، وفي هذا الحديث إياحة الغنائم لهذه الأمة زادها الله شرفاً وأنها مختصة بذلك والله أعلم.

(٧) وفي هذا الحديث أن الأمور المهمة ينبغي أن لا تفوض إلا إلى أولي الحزم وفراغ البال لها، ولا تفوض إلى متعلق القلب بغيرها، لأن ذلك يضعف عزمه ويفوت كمال بذل وسعه فيه.

١٢- باب الأنفال

٣٥- (١٧٤٩) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى

مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ.

عَنْ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: بَعَثَ النَّبِيُّ ﷺ سَرِيَّةً، وَأَنَا فِيهِمْ، قِيلَ نَجِدْ، فَغَنِمُوا إِلَّا كَثِيرَةً، فَكَانَتْ سَهْمَانَهُمْ اثْنًا^(١) عَشَرَ بَعِيرًا^(٢)، أَوْ أَحَدَ عَشَرَ بَعِيرًا، وَنَقَلُوا بَعِيرًا بَعِيرًا^(٣). [إخرجه البخاري: ٣١٣٤، ٤٣٣٨].

(١) هكذا هو في أكثر النسخ اثنا عشر، وفي بعضها اثني عشر وهذا ظاهر والأول أصح على لغة من يجعل المثنى بالالف سواء كان مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً وهي لغة أربع قبائل من العرب وقد كثرت في كلام العرب. ومنها قوله تعالى: ﴿إِنْ هَذَا إِلَّا حَرَاءٌ﴾.

قوله: (فكانت سهمانهم اثنا عشر بعيراً أو أحد عشر بعيراً ونقلوا بعيراً، بعيراً، بعيراً. وفي رواية: (ونقلنا رسول الله ﷺ بعيراً بعيراً).

(٢) وأما قوله: (فكانت سهمانهم اثنا عشر بعيراً) فمعناه سهم كل واحد منهم، وقد قيل معناه سهمان جميع الغانمين اثنا عشر، وهذا غلط فقد جاء في بعض روايات أبي داود وغيره أن الإثني عشر بعيراً كانت سهمان كل واحد من الجيش والسرية ونقل السرية سوى هذا بعيراً بعيراً.

(٣) فيه إثبات النفل وهو مجمع عليه، واختلفوا في محل النفل هل هو من أصل الغنيمة أو من أربعة أحاسها؟ أو من خمس الخمس؟ وهي ثلاثة أقوال للشافعي وبكل منها قال جماعة من العلماء، والأصح عندنا أنه من خمس الخمس، وبه قال ابن المسيب ومالك وأبو حنيفة رضي الله عنهم وآخرون، ومن قال أنه من أصل الغنيمة الحسن البصري والأوزاعي وأحمد وأبو ثور وآخرون، وأجاز النخعي أن تنفل السرية جميع ما غنمت دون باقي الجيش وهو خلاف ما قاله العلماء كافة، قال أصحابنا: ولو نقلهم الإمام من أموال بيت المال العتيد دون الغنيمة جاز، والتنفل إنما يكون لمن صنع صنعة جيلاً في الحرب انفرد به. وأما قول ابن عمر ﷺ: نقلوا بعيراً بعيراً معناه أن الذين استحقوا النفل نقلوا بعيراً بعيراً إلا أن كل واحد من السرية نقل، قال أهل اللغة والفقهاء: الأنفال هي العطايا من الغنيمة غير السهم المستحق بالقسمة واحدها نفل بفتح الفاء على المشهور وحكى إسكانها.

٣٦- () وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ (ح).

وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ، أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، عَنْ نَافِعٍ.

٣٣- (١٧٤٨) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ سِمَاكِ، عَنْ مُصْعَبِ بْنِ سَعْدٍ.

عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: أَخَذَ أَبِي^(١) مِنَ الْخُمْسِ سَيْفًا، فَأَتَى بِهِ النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَ: هَبْ لِي هَذَا، فَأَبَى، فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ قُلِ الْأَنْفَالُ لِلَّهِ وَالرُّسُولِ﴾^(٢) [الأنفال: ١]. [وسأني بعد الحديث: ٢٤١٢]

(١) فقله عن أبيه قال أخذ أبي هو من تلوين الخطابي وتقديره عن مصعب بن سعد أنه حدث عن أبيه بحديث قال فيه قال أبي أخذت حكم الغنائم من الخمس سيفاً إلى آخره.

(٢) قال القاضي: يحتمل أن يكون هذا الحديث قبل نزول الآية وإباحتها، قال: وهذا هو الصواب وعليه يدل الحديث، وقد روي في تمامه ما بينه من كلام النبي ﷺ لسعد بعد نزول الآية: خذ سيفك إنك سالتني وليس لي ولا لك وقد جعله الله لي وجعلته لك، قال: واختلفوا في هذه الآية فقيل هي منسوخة بقوله تعالى: ﴿واعلموا أنما غنمتم من شيء فإن لله خمسة وللرسول﴾ وأن مقتضى آية الأنفال والمراد بها أن الغنائم كانت للنبي ﷺ خاصة كلها ثم جعل الله أربعة أحاسها للغانمين بالآية الأخرى، وهذا قول ابن عباس وجماعة، وقيل هي محكمة وأن التنفيل من الخمس، وقيل هي محكمة للإمام أن ينفل من الغنائم ما شاء لمن شاء بحسب ما يراه، وقيل محكمة مخصوصة والمراد أنفال السرايا.

٣٤- () حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ (وَاللَّفْظُ لِابْنِ الْمُثَنَّى)، قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ سِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ، عَنْ مُصْعَبِ بْنِ سَعْدٍ.

عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: نَزَلَتْ فِي أَرْبَعِ آيَاتٍ، أَصَبْتُ سَيْفًا^(١) فَأَتَى بِهِ النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! نَقْلْنِيهِ، فَقَالَ: «ضَعْنَاهُ»، ثُمَّ قَامَ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «ضَعْنَاهُ مِنْ حَيْثُ أَخَذْتَهُ». ثُمَّ قَامَ فَقَالَ: نَقْلْنِيهِ، يَا رَسُولَ اللَّهِ! فَقَالَ: «ضَعْنَاهُ»، فَقَامَ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! نَقْلْنِيهِ، أَوْجَعَلْ كَمَنْ لَا غَنَاءَ لَهُ^(٢)؟ فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «ضَعْنَاهُ مِنْ حَيْثُ أَخَذْتَهُ»، قَالَ: فَتَزَلَّتْ هَذِهِ الْآيَةُ:

عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: نَقَلْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ نَقَلًا سَوِيًّا نَصِيحًا مِنْ
الْخُمْسِ، فَأَصَابَنِي شَارِفٌ (وَالشَّارِفُ الْمُسِينُ الْكَبِيرُ).

٣٩- () وَحَدَّثَنَا هَذَا ابْنُ السَّرِيِّ، حَدَّثَنَا ابْنُ
الْمُبَارَكِ (ح).

وَحَدَّثَنِي حَرَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، كِلَاهُمَا،
عَنْ يُونُسَ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، قَالَ: بَلَغَنِي، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ:
نَقَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سَرِيَّةً، بِخَوِّ حَدِيثِ ابْنِ رَجَاءٍ.

٤٠- () وَحَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ ابْنُ شُعَيْبٍ ابْنُ اللَّيْثِ،
حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ جَدِّي، قَالَ: حَدَّثَنِي عُقَيْلُ بْنُ خَالِدٍ، عَنْ ابْنِ
شِهَابٍ، عَنْ سَالِمٍ.

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَدْ كَانَ يُنْقَلُ بَعْضَ مَنْ
يَبْعَثُ مِنَ السَّرَايَا، لِأَنْفُسِهِمْ خَاصَّةً، سَوِيًّا قَسَمَ عَامَّةُ الْجَيْشِ،
وَالْخُمْسُ فِي ذَلِكَ، وَاجِبٌ، كُلُّهُ ^(١). [أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: ٣١٣٥].

(١) قوله كله مجرور تأكيد لقوله في ذلك، وهذا تصريح بوجوب
الخمس في كل الغنائم، ورد على من جهل فزعم أنه لا يجب فأغتر به
بعض الناس وهذا مخالف للإجماع، وقد أوضحت هذا في جزء جمعت في
قسمة الغنائم حين دعت الضرورة إليه في أول سنة أربع وسبعين وستمائة
والله أعلم.

١٣- باب استحقاق القاتل سلب القتل

٤١- (١٧٥١) حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ يَحْيَى التَّيْمِيُّ، أَخْبَرَنَا
هَشِيمٌ، عَنْ يَحْيَى ابْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عُمَرَ ابْنِ كَثِيرٍ ابْنِ أُلْفَجٍ، عَنْ
أَبِي مُحَمَّدٍ ^(١) الْأَنْصَارِيِّ، وَكَانَ جَلِيسًا لِأَبِي قَتَادَةَ، قَالَ: قَالَ
أَبُو قَتَادَةَ، وَاقْتَصَّ الْحَدِيثَ ^(٢). [أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: ٣١٤٢، ٣١٥٠].

(١) واسم أبي محمد هذا نافع بن عباس الأقرع المدني الأنصاري
مولاهم.

(٢) أعلم أن قوله في الطريق الأول واقتص الحديث، وقوله في الثاني
وساق الحديث يعني بهما الحديث المذكور في الطريق الثالث المذكور بعدهما
وهو قوله: وحدَّثنا أبو الطاهر وهذا غريب من عادة مسلم فاحفظ ما
حققته لك، فقد رأيت بعض الكتاب غلط فيه وتوهم أنه متعلق بالحديث
السابق قبلهما كما هو الغالب المعروف من عادة مسلم، حتى أن هذا المشار
إليه ترجم له باباً مستقلاً، وترجم للطريق الثالث باباً آخر وهذا غلط
فاحش فاحذره، وإذا تدبرت الطرق المذكورة تيقنت ما حققته لك والله
أعلم. واسم أبي محمد هذا نافع بن عباس الأقرع المدني الأنصاري
مولاهم.

عَنْ ابْنِ عُمَرَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعَثَ سَرِيَّةً قِيلَ نَجْدٍ،
وَفِيهِمْ ابْنُ عُمَرَ، وَأَنَّ سَهْمَانَهُمْ بَلَغَتْ اثْنَيْ عَشَرَ بَعِيرًا، وَنَقَلُوا،
سَوِيًّا ذَلِكَ، بَعِيرًا، فَلَمْ يُغَيِّرْهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

٣٧- () وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ ابْنِ
مُسَهِّرٍ وَعَبْدُ الرَّحِيمِ ابْنُ سُلَيْمَانَ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ ابْنِ عُمَرَ، عَنْ
نَافِعٍ.

عَنْ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سَرِيَّةً إِلَى نَجْدٍ،
فَخَرَجْتُ فِيهَا، فَأَصْبَحْنَا إِيلاً وَغَنَمًا، فَلَبَغَتْ سَهْمَانَا اثْنَيْ عَشَرَ
بَعِيرًا، اثْنَيْ عَشَرَ بَعِيرًا، وَنَقَلْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَعِيرًا، بَعِيرًا ^(١).

(١) قوله: «ونقلوا بعيراً بعيراً» وفي رواية: «نقلوا بعيراً فلم يغيره
رسول الله ﷺ» وفي رواية: «ونقلنا رسول الله ﷺ بعيراً بعيراً» والجمع بين
هذه الروايات أن أمير السرية نقلهم فأجازه رسول الله ﷺ فيجوز نسبه إلى
كل واحد منهما، وفي هذا الحديث استحباب بعث السرايا وما غنمت
تشارك فيه هي والجيش إن انفردت عن الجيش في بعض الطريق، وأما إذا
خرجت من البلد وأقام الجيش في البلد فتختص هي بالغنيمة ولا يشاركها
الجيش، وفيه إثبات التنفيل للترغيب في تحصيل مصالح القتال ثم الجمهور،
على أن التنفيل يكون في كل غنيمة سواء الأولى وغيرها، وسواء غنيمة
الذهب والفضة وغيرها، وقال الأوزاعي وجماعة من الشافعية: لا ينقل في
أول غنيمة ولا ينقل ذهباً ولا فضة.

٣٧- () وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَمُحَمَّدُ ابْنُ الْمُثَنَّى،
قَالَا: حَدَّثَنَا يَحْيَى (وَهُوَ الْقَطَّانُ)، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

٣٧- () وَحَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ وَأَبُو كَامِلٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا
حَمَّادٌ، عَنْ أَيُّوبَ (ح).

وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ، عَنْ ابْنِ عَوْنٍ،
قَالَ: كَتَبْتُ إِلَى نَافِعٍ أَسْأَلُهُ، عَنِ النَّقْلِ؟ فَكَتَبَ إِلَيَّ: أَنَّ ابْنَ
عُمَرَ كَانَ فِي سَرِيَّةٍ (ح).

وَحَدَّثَنَا ابْنُ رَافِعٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ،
أَخْبَرَنِي مُوسَى (ح).

وَحَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ، حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ،
أَخْبَرَنِي أَسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ.

كُلُّهُمْ، عَنْ نَافِعٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، نَحْوَ حَدِيثِهِمْ.

٣٨- (١٧٥٠) وَحَدَّثَنَا سُرَيْجُ ابْنُ يُونُسَ وَعَمْرُو
النَّاقِدُ (وَاللَّفْظُ لِسُرَيْجٍ)، قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ رَجَاءٍ، عَنْ
يُونُسَ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ.

ﷺ، ولم يرو أحد قط أنه انهزم بنفسه ﷺ في موطن من المواطن، بل ثبت الأحاديث الصحيحة بإقدامه وثباته ﷺ في جميع المواطن.

(٢) قوله: (فرايت رجلاً من المشركين قد علا رجلاً من المسلمين) يعني ظهر عليه وأشرف على قتله أو صرعه وجلس عليه لقتله.

(٣) قوله: (فضرته على حبل عاتقه) هو ما بين العنق والكتف.

(٤) قوله: (فضممني ضمة وجدت منها ربح الموت) يحتمل أنه أراد شلة كشلة الموت، ويحتمل قاربت الموت.

(٥) اختلف العلماء في معنى هذا الحديث فقال الشافعي ومالك والأوزاعي والليث والثوري وأبو ثور وأحمد وإسحاق وابن جرير وغيرهم: يستحق القاتل سلب القاتل في جميع الحروب سواء قال أمير الجيش قبل ذلك من قتل قتيلاً فله سلبه أم لم يقل ذلك، قالوا: وهذه فتوى من النبي ﷺ وإخبار عن حكم الشرع فلا يتوقف على قول أحد. وقال أبو حنيفة ومالك ومن تابعهما رحمهم الله تعالى: لا يستحق القاتل بمجرد القتل سلب القاتل بل هو لجميع الغنائم كسائر الغنيمة إلا أن يقول الأمير قبل القتال، من قتل قتيلاً فله سلبه، وحملوا الحديث على هذا وجعلوا هذا إطلاقاً من النبي ﷺ وليس بفتوى وإخبار عام، وهذا الذي قاله ضعيف لأنه صرح في هذا الحديث بأن النبي ﷺ قال هذا بعد الفراغ من القتال واجتماع الغنائم والله أعلم.

والأصح أن القاتل لو كان ممن له رضى ولا سهم له كالمرأة والصبي والعبد استحق السلب. وقال مالك ﷺ: لا يستحقه إلا المقاتل. وقال الأوزاعي والشافعي: لا يستحق السلب إلا في قتل قتلته قبل التحام الحرب، فأما من قتل في التحام الحرب فلا يستحقه، واختلفوا في تخميس السلب وللشافعي فيه قولان: الصحيح منهما عند أصحابه لا يخمس وهو ظاهر الأحاديث، وبه قال أحمد وابن جرير وابن المنذر وآخرون. وقال مكحول ومالك والأوزاعي: يخمس وهو قول ضعيف للشافعي. وقال عمر بن الخطاب ﷺ وإسحاق وابن راهويه: يخمس إذا كثر. وعن مالك رواية اختارها إسماعيل القاضي أن الإمام بالخيار إن شاء خسه وإلا فلا.

وأما قوله ﷺ: «من قتل قتيلاً له عليه بيعة فله سلبه» ففيه تصريح بالدلالة لمذهب الشافعي والليث ومن وافقهما من المالكية وغيرهم أن السلب لا يعطى إلا لمن له بيعة بأنه قتله ولا يقبل قوله بغير بيعة. وقال مالك والأوزاعي: يعطى بقوله بلا بيعة، قالوا: لأن النبي ﷺ أعطاه السلب في هذا الحديث بقول واحد ولم يخلفه. والجواب أن هذا محمول على أن النبي ﷺ علم أنه القاتل بطريق من الطرق، وقد صرح ﷺ بالبيعة فلا تلغى. وقد يقول المالكي: هذا مفهوم وليس هو بحجة عنده، ويجاب بقوله ﷺ: «لو يعطى الناس بدعواهم لادعى الحديث». فهذا الذي قدمناه هو المعتمد في دليل الشافعي ﷺ. وأما ما يحتج به بعضهم أن أبا قتادة إنما يستحق السلب بإقرار من هو في يده فضيف، لأن الإقرار إنما ينفع إذا كان المال منسوباً إلى من هو في يده فيؤخذ بإقراره، والمال هنا منسوب إلى جميع الجيش ولا يقبل إقرار بعضهم على الباقيين والله أعلم.

(٦) هكذا في جميع روايات المحدثين في الصحيحين وغيرهما لاها الله إذا بالأنف، وأنكر الخطابي هذا وأهل العربية وقالوا: هو تغيير من الرواة

٤١- () وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ يَحْيَى ابْنِ سَعِيدٍ^(١)، عَنْ عُمَرَ ابْنِ كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي مُحَمَّدٍ مَوْلَى أَبِي قَتَادَةَ، أَنَّ أَبَا قَتَادَةَ قَالَ: وَسَاقَ الْحَدِيثَ. [أخرجه البخاري: ٤٣٢٢، معلقاً].

(١) وفي هذا الحديث ثلاثة تابعيون بعضهم عن بعض وهم: يحيى بن سعيد وعمر وأبو محمد.

٤١- () وَحَدَّثَنَا أَبُو الطَّاهِرِ وَحَرَمَلَةُ (وَاللَّفْظُ لَهُ)، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ وَهْبٍ، قَالَ: سَمِعْتُ مَالِكَ ابْنَ أَنَسٍ يَقُولُ: حَدَّثَنِي يَحْيَى ابْنُ سَعِيدٍ، عَنْ عُمَرَ ابْنِ كَثِيرٍ ابْنِ أَفْلَحٍ، عَنْ أَبِي مُحَمَّدٍ مَوْلَى أَبِي قَتَادَةَ.

عَنْ أَبِي قَتَادَةَ، قَالَ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَامَ حُنَيْنٍ، فَلَمَّا التَقَيْنَا كَانَتْ لِلْمُسْلِمِينَ جَوْلَةٌ^(١)، قَالَ: فَرَأَيْتُ رَجُلًا مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَدْ عَلَا رَجُلًا مِنَ الْمُسْلِمِينَ^(٢)، فَاسْتَدْرْتُ إِلَيْهِ حَتَّى أَتَيْتُهُ مِنْ وَرَائِهِ، فَضَرَبْتُهُ عَلَى حَبْلِ عَاتِقِهِ^(٣)، وَأَقْبَلَ عَلَيَّ فَضَمَنِي ضِمَةً وَجَدْتُ مِنْهَا رِبْحَ الْمَوْتِ^(٤)، ثُمَّ أَذْرَكُهُ الْمَوْتَ، فَأَرْسَلَنِي، فَلَجِئْتُ عُمَرَ ابْنَ الْخَطَّابِ فَقَالَ: مَا لِلنَّاسِ؟ فَقُلْتُ: أَمْرُ اللَّهِ، ثُمَّ إِنَّ النَّاسَ رَجَعُوا، وَجَلَسَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «مَنْ قَتَلَ قَتِيلًا، لَهُ عَلَيْهِ بَيْعَةٌ، فَلَهُ سَلْبُهُ»^(٥). قَالَ: فَقُمْتُ، فَقُلْتُ: مَنْ يَشْهَدُ لِي؟ ثُمَّ جَلَسْتُ، ثُمَّ قَالَ مِثْلَ ذَلِكَ، فَقُمْتُ فَقُلْتُ: مَنْ يَشْهَدُ لِي؟ ثُمَّ جَلَسْتُ، ثُمَّ قَالَ ذَلِكَ، الثَّالِثَةَ، فَقُمْتُ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَالُكَ؟ يَا أَبَا قَتَادَةَ!»، فَخَصَصْتُ عَلَيْهِ الْقِصَّةَ، فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ: صَدَقَ، يَا رَسُولَ اللَّهِ! سَلَبُ ذَلِكَ الْقَتِيلِ عِنْدِي، فَأَرْضِهِ مِنْ حَقِّهِ، وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ: لَا هَا لِلَّهِ! إِذَا^(٦) لَا يَعْمِدُ إِلَى أَسَدٍ مِنْ أَسَدِ اللَّهِ يُقَاتِلُ، عَنِ اللَّهِ وَعَنْ رَسُولِهِ^(٧) فَيُعْطِيكَ سَلْبَهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «صَدَقَ، فَأَعْطِيهِ إِيَّاهُ»، فَأَعْطَانِي، قَالَ: فَبِعْتُ الدَّرْعَ فَأَبْتَعْتُ بِهِ مَخْرَفًا فِي بَيْتِي سَلِمَةً^(٨)، فَإِنَّهُ لَأَوَّلُ مَالٍ تَأْتَلَتْهُ فِيهِ الْإِسْلَامُ^(٩).

وفي حديث الليث قال أبو بكر: كَلَّا لَا يُعْطِيهِ أَضْيَعُ مِنْ قُرَيْشٍ^(١٠) وَتَدْعُ أَسَدًا مِنْ أَسَدِ اللَّهِ، وَفِي حَدِيثِ اللَّيْثِ: لَأَوَّلُ مَالٍ تَأْتَلَتْهُ.

(١) قوله: (كانت للمسلمين جولة) بفتح الجيم أي انهزام وخيفة ذهبوا فيها، وهذا إما كان في بعض الجيش وأما رسول الله ﷺ وطائفة معه فلم يولوا، والأحاديث الصحيحة بذلك مشهورة وسيأتي بيانها في مواضعها، وقد نقلوا إجماع المسلمين على أنه لا يجوز أن يقال انهزم النبي

وصوابه لاها الله ذا بغير ألف في أوله، وقالوا: وها بمعنى الواو التي يقسم بها فكانه قال: لا والله ذا، قال أبو عثمان المازري رحمته الله: معناه لاها الله ذا يعني أو ذا قسمي. وقال أبو زيد: ذا زائدة وفيها لغتان المد والقصر، قالوا: ويلزم الجر بعدها كما يلزم بعد الواو، قالوا: ولا يجوز الجمع بينهما فلا يقال لاها والله. وفي هذا الحديث دليل على أن هذه اللفظة تكون يمينا. قال أصحابنا: إن نوى بها اليمين كانت يمينا وإلا فلا لأنها ليست متعارفة في الإيمان والله أعلم.

وأما قوله: (لا يعمد فضبطوه) بالياء والنون، وكذا قوله بعده فيعطيك بالياء والنون وكلاهما ظاهر.

(٧) وقوله: (يقاتل عن الله ورسوله) أي يقاتل في سبيل الله نصرته لدين الله وشرعية رسوله رحمته الله ولتكون كلمة الله هي العليا وفي هذا الحديث فضيلة ظاهرة لأبي بكر الصديق في إفتائه محضرة النبي رحمته الله واستدلاله لذلك وتصديق النبي رحمته الله في ذلك. وفيه متبة ظاهرة لأبي قتادة فإنه سماه أسداً من أسد الله تعالى يقاتل عن الله ورسوله وصدقه النبي رحمته الله، وهذه متبة جليلة من مناقبه، وفيه أن السلب للقاتل لأنه أضافه إليه فقال: يعطيك سلبه والله أعلم.

(٨) قوله: (فابتعت به غرماً في بني سلمة) أما بنو سلمة فيكسر اللام، وأما المخرف فبفتح الميم والراء وهذا هو المشهور. وقال القاضي: رويناه بفتح الميم وكسر الراء كالسجد والمسكن بكسر الكاف، والمراد بالمخرف هنا البستان، وقيل السكة من النخل تكون صفيين يخرف من أيها شاء أي يجتني. وقال ابن وهب: هي الجنينة الصغيرة، وقال غيره: هي غلات يسيرة. وأما المخرف بكسر الميم وفتح الراء فهو الوعاء الذي يجعل فيه ما يجتني من الثمار، ويقال اخترت الثمر إذا جناه وهو ثمر مخروف.

(٩) قوله: (فإنه لأول مال تأثله في الإسلام) هو بالشاء المثناة بعد الألف أي اقتنيته وتأصلته وأثله الشيء أصله.

(١٠) قوله: (لا تعطه أضيغ من قريش) قال القاضي: اختلف رواية كتاب مسلم في هذا الحرف على وجهين: أحدهما رواية السمرقندي أصيغ بالصاد المهملة والعين المعجمة. والثاني رواية سائر الرواة أضيغ بالصاد المعجمة والعين المهملة، قال: وكذلك اختلف فيه رواية البخاري فعلى الثاني هو تصغير ضيغ على غير قياس كانه لما وصف أبا قتادة بأنه أسد صغير هذا بالإضافة إليه وشبهه بالضيق لضعف اقتراسها وما توصف به من العجز والحمق. وأما على الوجه الأول فوصفه به لتغير لونه، وقيل حقره وذمه بسواد لونه، وقيل معناه أنه صاحب لون غير محمود، وقيل وصفه بالمهانة والضعف. قال الخطابي: الأصيغ نوع من الطير، قال: ويجوز أنه شبهه بنبات ضعيف يقال له الصيغ أول ما يطلع من الأرض يكون مما يلي الشمس منه أصفر والله أعلم.

٤٢-(١٧٥٢) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ، أَخْبَرَنَا يُونُسُ بْنُ الْمَاجَشُونِ، عَنْ صَالِحِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، عَنْ أَبِيهِ.

عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، أَنَّهُ قَالَ: بَيْنَا أَنَا وَاقِفٌ فِي

قال: فَتَعَجَّبْتُ لِذَلِكَ، فَغَمَزَنِي الْآخَرُ فَقَالَ مِثْلَهَا، قَالَ: فَلَمْ أَتَشَبْ أَنْ نَظَرْتُ إِلَى أَبِي جَهْلٍ يَزُولُ فِي النَّاسِ^(١)، فَقُلْتُ: أَلَا تَرَيَانِ؟ هَذَا صَاحِبُكُمَا الَّذِي تَسْلَانُ عَنْهُ، قَالَ: فَأَبْتَدَرَاهُ، فَضَرَبَاهُ بِسَيْفَيْهِمَا، حَتَّى قَتَلَاهُ، ثُمَّ انْصَرَفَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ رحمته الله، فَأَخْبَرَاهُ، فَقَالَ: «إِيكُمَا قَتَلَهُ؟»، فَقَالَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا: أَنَا قَتَلْتُ، فَقَالَ: «هَلْ مَسَحْتُمَا مَسْفِيكُمَا؟»، قَالَا: لَا، فَتَنَظَرَ فِي السَّيْفَيْنِ فَقَالَ: «كِلَاكُمَا قَتَلَهُ»، وَقَضَى بِسَيْلِهِ لِمُعَاذِ بْنِ عَمْرٍو ابْنِ الْجَمُوحِ^(٢)، (وَالرَّجُلَانِ: مُعَاذُ ابْنِ عَمْرٍو ابْنِ الْجَمُوحِ وَمُعَاذُ ابْنِ عَفْرَاءَ^(٣)). (إخرجه البخاري: ٣١٤١، ٣٩٦٤، ٣٩٨٨).

(١) قوله: (تمت لو كنت بين أضلع منهما) هكذا هو في جميع النسخ أضلع بالصاد المعجمة وبالعين، وكذا حكاة القاضي عن جميع نسخ صحيح مسلم وهو الأصوب، قال: ووقع في بعض روايات البخاري أصلح بالصاد والحاء المهملتين، قال: وكذا رواه مسدد. قلت: وكذا وقع في حاشية بعض نسخ صحيح مسلم ولكن الأول أصح وأجود مع أن الاثنين صحيحان ولعله قالمهما جميعاً، ومعنى أضلع أقوى.

(٢) قوله: (لا يفارق سوادي سواده) أي شخصي شخصه.

(٣) قوله: (حتى يموت الأعجل منا) أي لا أفارقه حتى يموت أحدهما وهو الأقرب أجلاً.

(٤) قوله: (فلم أنشب أن نظرت إلى أن أبي جهل يزول في الناس) معناه لم البت، قوله يزول هو بالزاي والواو هكذا هو في جميع نسخ بلادنا، وكذا رواه القاضي عن جماهير شيوخهم، قال: ووقع عند بعضهم عن ابن ماهدان يرفل بالراء والفاء، قال: والأول أظهر وأوجه ومعناه يتحرك ويزعج ولا يستقر على حالة ولا في مكان والزوال القلق، قال: فإن صحت الرواية الثانية فمعناه يسبل ثيابه ودرعه ويجره.

(٥) اختلف العلماء في معنى هذا الحديث فقال أصحابنا اشترك هذان الرجلان في جراحته لكن معاذ بن عمرو بن الجموح نخنه أولاً فاستحق السلب، وإنما قال النبي رحمته الله: كلاكما قتله تطيئاً لقلب الآخر من حيث أن له مشاركة في قتله، وإلا فالقتل الشرعي الذي يتعلق به استحقاق السلب وهو الإثخان وإخراجه عن كونه متنعماً وإنما وجد من معاذ بن عمرو بن الجموح فلهمنا قضى له بالسلب، قالوا: وإنما أخذ السيفين ليستدل بهما على حقيقة كيفية قتلهم فلمع أن ابن الجموح أنخنه ثم شاركه الثاني بعد ذلك وبعد استحقاقه السلب فلم يكن له حق في السلب، هذا مذهب

أصحابنا في معنى هذا الحديث. وقال أصحاب مالك: إنما أعطاه لأحدهما لأن الإمام غير في السلب يفعل فيه ما شاء، وقد سبق الرد على مذهبه هذا والله أعلم.

(٣) هذه القضية جرت في غزوة مؤتة سنة ثمان كما بينته في الرواية

التي بعد هذه، وهذا الحديث قد يستشكل من حيث أن القاتل قد استحق السلب فكيف منعه إياه؟ ويجاب عنه بوجهين: أحدهما لعله أعطاه بعد ذلك للقاتل وإنما أخره تعزيراً له ولعوف بن مالك لكونهما أطلقا ألسنتهما في خالد رضي الله عنه وانتهاكا حرمة الوالي ومن ولاة الوجه الثاني لعله استطاب قلب صاحبه فتركه صاحبه باختياره وجعله للمسلمين وكان المقصود بذلك استطابة قلب خالد رضي الله عنه للمصلحة في إكرام الأمراء.

(٤) قوله رضي الله عنه في صفة الأمراء والرعية: «فصفوه لكم» يعني الرعية - وكدره عليهم يعني على الأمر، قال أهل اللغة: الصفو هنا بفتح الصاد لا غير وهو الخالص، فإذا الحقوه الماء فقالوا: الصفوة كانت الصاد مضمومة ومفتوحة ومكسورة ثلاث لغات، ومعنى الحديث أن الرعية يأخذون صفو الأمور فتصلهم أعطياتهم بغير نكد، وتبلي الولاية بمقاساة الأمور وجمع الأموال على وجوها وصرفها في وجوها وحفظ الرعية والشفقة عليهم والذب عنهم وإنصاف بعضهم من بعض، ثم متى وقع علفة أو عتب في بعض ذلك توجه على الأمراء دون الناس.

٤٤- () وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ ابْنِ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ ابْنُ

مُسْلِمٍ، حَدَّثَنَا صَفْوَانُ ابْنِ عَمْرٍو، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنِ جُبَيْرٍ ابْنِ نَفِيرٍ، عَنْ أَبِيهِ.

عَنْ عَوْفِ ابْنِ مَالِكٍ الْأَشْجَعِيِّ، قَالَ: خَرَجْتُ مَعَ مَنْ خَرَجَ مَعَ زَيْدِ ابْنِ حَارِثَةَ، فِي غَزْوَةِ مُؤْتَةَ^(١)، وَرَافَقَنِي مَدْدِي^(٢) مِنَ الْيَمَنِ، وَسَاقَ الْحَدِيثَ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ بِخَوَرِهِ.

غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ فِي الْحَدِيثِ: قَالَ عَوْفٌ: فَقُلْتُ: يَا خَالِدُ! أَمَا عَلِمْتَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَضَى بِالسَّلْبِ لِلْقَاتِلِ؟ قَالَ: بَلَى، وَلَكِنِّي اسْتَكْرَرْتُهُ.

(١) قوله: (غزوة مؤتة) هي بضم الميم ثم همزة ساكنة ويموز ترك الحمز كما في نظائره وهي قرية معروفة في طرف الشام عند الكرك.

(٢) قوله: (ورافقني مددي) يعني رجل من المدد والذين جاؤوا بمدون جيش مؤتة ويساعدونهم.

٤٥- (١٧٥٤) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ ابْنِ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا عُمَرُ ابْنُ

يُونُسَ الْحَنَفِيُّ، حَدَّثَنَا عِكْرِمَةُ ابْنُ عَمَارٍ، حَدَّثَنِي إِيَّاسُ ابْنُ سَلَمَةَ.

حَدَّثَنِي أَبِي سَلَمَةَ ابْنُ الْأَكْوَعِ، قَالَ: غَزَوْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ هَوَازِنَ، فَبَيْنَا نَحْنُ تَتَضَحَّى^(١) مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِذْ جَاءَ رَجُلٌ عَلَى جَمَلٍ أَحْمَرَ، فَأَنَاحَهُ، ثُمَّ اسْتَرْعَ طَلْقًا^(٢) مِنْ حَقَبِهِ^(٣)، فَقَبِدَ بِهِ الْجَمَلَ، ثُمَّ تَقَدَّمَ يَتَغَدَّى مَعَ الْقَوْمِ، وَجَعَلَ يَنْظُرُ، وَفِينَا

(٦) وفي هذا الحديث من الفوائد المبادرة إلى الخيرات والاشتياق إلى الفضائل، وفيه الغضب لله ولرسوله ﷺ، وفيه أنه ينبغي أن لا يحتقر أحد فقد يكون بعض من يستصغر عن القيام بأمر أكبر مما في النفوس وأحق ذلك الأمر كما جرى لهذين الغلامين، واحتجت به المالكية في أن استحقات القاتل السلب يكفي فيه قوله بلا بيعة، وجواب أصحابنا عنه لعله ﷺ علم ذلك بيينة أو غيرها.

(٧) وأما قوله ﷺ: (والرجلان معاذ بن عمرو بن الجموح ومعاذ بن عفراء) فهكنا رواه البخاري ومسلم من رواية يوسف بن الماجشون، وجاء في صحيح البخاري أيضاً من حديث إبراهيم بن سعد أن الذي ضربه ابننا عفراء، وذكره أيضاً من رواية ابن مسعود وأن ابني عفراء ضربه حتى برد، وذكر ذلك مسلم بعد هذا، وذكر غيرهما أن ابن مسعود رضي الله عنه هو الذي أجهز عليه وأخذ رأسه وكان وجهه وبه رمق وله معه خبر معروف. قال القاضي: هذا قول أكثر أهل السير. قلت: يحمل أن الثلاثة اشتركوا في قتله وكان الإثنان من معاذ بن عمرو بن الجموح وجاء ابن مسعود بعد ذلك وفيه رمق فحز رقبته.

٤٣- (١٧٥٣) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ أَحْمَدُ ابْنُ عَمْرٍو ابْنِ سَرْحٍ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي مُعَاوِيَةُ ابْنُ صَالِحٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ أَبِيهِ.

عَنْ عَوْفِ ابْنِ مَالِكٍ، قَالَ: قَتَلَ رَجُلٌ مِنْ حِمِيرٍ رَجُلًا مِنَ الْعَدُوِّ، فَأَرَادَ سَلْبُهُ نَ فَمَنَعَهُ خَالِدُ ابْنُ الْوَلِيدِ، وَكَانَ وَالِيًا عَلَيْهِمْ، فَأَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَوْفُ ابْنِ مَالِكٍ، فَأَخْبَرَهُ، فَقَالَ لِيَخَالِدُ: «مَا مَنَعَكَ أَنْ تُعْطِيَهُ سَلْبَهُ؟» قَالَ: اسْتَكْرَرْتُهُ، يَا رَسُولَ اللَّهِ! قَالَ: «ادْفَعْهُ إِلَيْهِ»، فَمَرَّ خَالِدٌ بِعَوْفٍ فَجَرَّ بِرِدَائِهِ، ثُمَّ قَالَ: هَلْ أَنْجَزْتُ لَكَ مَا ذَكَرْتُ لَكَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَسَمِعَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَاسْتَغْضِبَ، فَقَالَ: «لَا تُعْطِيهِ، يَا خَالِدُ! لَا تُعْطِيهِ، يَا خَالِدُ! هَلْ أَنْتُمْ تَارِكُونَ لِي أَمْرًا^(١)؟ إِنَّمَا مَثَلُكُمْ وَمَثَلُهُمْ كَمَثَلِ رَجُلٍ اسْتَرْعَى إِيلاً أَوْ غَنَمًا فَرَعَاهَا، ثُمَّ نَحَيْنَ سَقِيَّهَا، فَأَوْرَدَهَا حَوْضًا، فَشَرَعَتْ فِيهِ، فَشَرِبَتْ صَفْوَةً وَتَرَكَتْ كَدْرَهُ، فَصَفْوَهُ لَكُمْ وَكَدْرَهُ عَلَيْهِمْ^{(٢) (٣)}».

(١) قوله: (فاستغضب فقال لا تعطه يا خالد) فيه جواز القضاء في حال الغضب ونفوذه، وأن النهي للتنزيه لا للتحريم، وقد سبقت المسألة في كتاب الأقضية قريباً واضحة.

(٢) قوله ﷺ: «هل أنتم تاركوا لي أمراً» هكنا هو في بعض النسخ تاركوا بغير نون، وفي بعضها تاركون بالنون وهذا هو الأصل والأول صحيح أيضاً وهي لغة معروفة، وقد جاءت بها أحاديث كثيرة منها قوله

وأما الجاسوس المسلم فقال الشافعي والأوزاعي وأبو حنيفة وبعض المالكية وجمهير العلماء رحمهم الله تعالى: يعززه الإمام بما يرى من ضرب وجبس ونحوهما ولا يجوز قتله. وقال مالك رحمه الله تعالى: يجتهد فيه الإمام ولم يفسر الاجتهاد.

وقال القاضي عياض رحمه الله: قال كبار أصحابه يقتل، قال: واختلفوا في تركه بالتوبة، قال المجتهدون: إن عرف بذلك قتل وإلا عزر، وفي هذا الحديث دلالة ظاهرة لمذهب الشافعي وموافقه أن القاتل يستحق السلب وأنه لا يخمس وقد سبق إيضاح هذا كله وفيه استحباب عجانة الكلام إذا لم يكن فيه تكلف ولا فوات مصلحة والله أعلم.

١٤- باب التَّغِيلِ وَفِدَاءِ الْمُسْلِمِينَ بِالْأَسَارِ

٤٦- (١٧٥٥) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ يُونسَ، حَدَّثَنَا عِكْرِمَةُ بْنُ عَمَارٍ، حَدَّثَنِي إِيسَى بْنُ سَلَمَةَ.

حَدَّثَنِي أَبِي قَالَ: غَزَوْنَا فَرَازَةَ وَعَلَيْنَا أَبُو بَكْرٍ، أَمْرَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَيْنَا، فَلَمَّا كَانَ بَيْنَنَا وَبَيْنَ الْمَاءِ سَاعَةً^(١)، أَمَرَنَا أَبُو بَكْرٍ فَعَرَسْنَا، ثُمَّ شَنَّ الْغَارَةَ^(٢)، فَوَرَدَ الْمَاءَ، فَقَتَلَ مَنْ قَتَلَ عَلَيْهِ، وَسَبَى، وَأَنْظَرُ إِلَى عُنُقٍ مِنَ النَّاسِ^(٣)، فِيهِمُ الذَّرَارِيُّ^(٤)، فَخَشِيتُ أَنْ يَسْبِقُونِي إِلَى الْجَبَلِ، فَرَمَيْتُ بِسَهْمٍ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ الْجَبَلِ، فَلَمَّا رَأَوْا السَّهْمَ وَقَفُوا، فَجِئْتُ بِهِمْ أَسْوَقَهُمْ، وَفِيهِمْ امْرَأَةٌ مِنْ بَنِي فَرَازَةَ، عَلَيْهَا قَشْعٌ مِنْ أَدَمٍ^(٥)، (قَالَ: الْقَشْعُ الطَّعْجُ) مَعَهَا ابْنَةٌ لَهَا مِنْ أَحْسَنِ الْعَرَبِ، فَسُقْتُهُمْ حَتَّى آتَيْتُ بِهِمْ أَبَا بَكْرٍ، فَفَلَّانِي أَبُو بَكْرٍ ابْتَهَا^(٦)، فَقَدِمْنَا الْمَدِينَةَ وَمَا كَشَفْتُ لَهَا ثَوْبًا^(٧)، فَلَقِينِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي السُّوقِ، فَقَالَ: «يَا سَلَمَةُ! هَبْ لِي الْمَرَاةَ»، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! وَاللَّهِ! لَقَدْ أَعْجَبْتَنِي، وَمَا كَشَفْتُ لَهَا ثَوْبًا، ثُمَّ لَقِينِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنَ الْعَدُوِّ فِي السُّوقِ، فَقَالَ لِي: «يَا سَلَمَةُ! هَبْ لِي الْمَرَاةَ، لِلَّهِ أَبُوكَ!»، فَقُلْتُ: هِيَ لَكَ، يَا رَسُولَ اللَّهِ! فَوَاللَّهِ! مَا كَشَفْتُ لَهَا ثَوْبًا، فَبَعَثَ بِهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى أَهْلِ مَكَّةَ، فَفَدَى بِهَا نَاسًا مِنَ الْمُسْلِمِينَ، كَانُوا أَسِيرُوا بِمَكَّةَ^(٨).

(١) قوله: (فلما كان بيننا وبين الماء ساعة) هكذا رواه جمهور رواة صحيح مسلم. وفي رواية بعضهم: بيننا وبين الماء ساعة والصواب الأول.

(٢) قوله: (أمرنا أبو بكر ﷺ فعرسنا ثم شن الغارة) التعريس النزول آخر الليل وشن الغارة فرقتها.

(٣) قوله: (وانظر إلى عنق من الناس) أي جماعة.

(٤) قوله: (فيهم الذراري) يعني النساء والصبيان.

(٥) قوله: (وفيهم امرأة من بني فزارة عليها قشع من آدم) هو بقاف ثم شين معجمة ساكنة ثم عين مهملة، وفي القاف لغتان فتحها وكسرهما

ضَعْفَةً وَرَقَةً^(٩) فِي الظَّهْرِ، وَبَعْضُنَا مُشَاةً، إِذْ خَرَجَ يَشْتَدُ^(١٠)، فَأَتَى جَمَلَهُ فَأَطْلَقَ قَيْدَهُ، ثُمَّ أُنَاخَهُ وَقَعَدَ عَلَيْهِ، فَأَنَارَهُ^(١١)، فَأَشْتَدُ بِهِ الْجَمَلُ، فَأَتْبَعَهُ رَجُلٌ عَلَى نَاقَةٍ وَرَقَاءَ^(١٢).

قَالَ سَلَمَةُ: وَخَرَجْتُ أَشْتَدُ، فَكُنْتُ عِنْدَ وَرِكِ النَّاقَةِ، ثُمَّ تَقَدَّمْتُ، حَتَّى كُنْتُ عِنْدَ وَرِكِ الْجَمَلِ، ثُمَّ تَقَدَّمْتُ حَتَّى أَخَذْتُ بِخِطَامِ الْجَمَلِ فَأَنَحْتُهُ، فَلَمَّا وَضَعَ رُكْبَتَهُ فِي الْأَرْضِ اخْتَرَطْتُ سَيْفِي^(١٣) فَضَرَبْتُ رَأْسَ الرَّجُلِ، فَتَدَرَّ^(١٤)، ثُمَّ جِئْتُ بِالْجَمَلِ أَقْوَدَهُ، عَلَيْهِ رَحْلُهُ وَسِلاحُهُ، فَاسْتَقْبَلَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَالنَّاسُ مَعَهُ، فَقَالَ: «مَنْ قَتَلَ الرَّجُلَ؟»، قَالُوا: ابْنُ الْأَكْوَعِ، قَالَ: «لَهُ سَلْبُهُ أَجْمَعُ^(١٥)». (وأخرجه البخاري: ٣٠٥١).

(١) قوله: (فينا نحن ننضح) أي تنغذى مأخوذ من الضحاء بالمد وفتح الضاد وهو بعد امتداد النهار وفوق الضحى بالضم والقصر.

(٢) أما الطلق فبفتح الطاء واللام وبالغاف وهو العقال من جلد.

(٣) وأما قوله (من حقه) فهو بفتح الحاء والقاف وهو جبل الشد على حقو البعير، وقال القاضي: لم يرو هذا الحرف إلا بفتح القاف، قال: وكان بعض شيوخنا يقول صوابه بإسكانها أي مما احتجب خلفه وجعله في حقيقته وهي الرفادة في مؤخر القتب، ووقع هذا الحرف في سنن أبي داود حقوقه وفسره مؤخره، قال القاضي: والأشبه عندي أن يكون حقه في هذه الرواية حمزته وحزاه، والحقو معقد الإزار من الرجل وبه سمي الإزار حقوا، ووقع في رواية السمرقندي ﷺ في مسلم من جعبته بالجيم والعين فإن صح ولم يكن تصحيحاً فله وجه بأن علقه بجعبة سهامه وأدخله فيها.

(٤) قوله: (وفينا ضعفة ورقة) ضبطوه على وجهين الصحيح المشهور ورواية الأكثرين بفتح الضاد وإسكان العين أي حالة ضعف وهزال، قال القاضي: وهذا الوجه هو الصواب، والثاني بفتح العين جمع ضعيف، وفي بعض النسخ (وفينا ضعف) بمحذوف الهاء.

(٥) قوله: (خرج يشتد) أي يعدو.

(٦) وقوله: (ثم أناخه فقعده عليه ثم أثاره) أي ركبه ثم بعثه قائماً.

(٧) قوله: (ناقة ورقاء) أي في لونها سواد كالغبرة.

(٨) قوله: (فاختلط سيفي) أي سللته.

(٩) قوله: (فضربت رأس الرجل فتدر) هو بالنون أي سقط.

(١٠) قوله: (فاستقبلني رسول الله ﷺ والناس معه فقال من قتل الرجل قالوا ابن الأكوع قال له سلبه أجمع) فيه استقبال السرايا والثناء على من فعل جبلاً، وفيه قتل الجاسوس الكافر الحرسي وهو كذلك بإجماع المسلمين. وفي رواية النسائي، أن النبي ﷺ كان أمرهم بطلبه وقلته. وأما الجاسوس المعاهد والذمي فقال مالك والأوزاعي: يصير ناقضاً للعهد فإن رأى استرقاقه أرقه ويجوز قتله. وقال جماهير العلماء: لا يتنقض عهده بذلك، قال أصحابنا: إلا أن يكون قد شرط عليه انتقاض العهد بذلك.

وهما مشهورتان وفسره في الكتاب بالنطع وهو صحيح.

(٦) قوله: (فتغلبني أبو بكر عليه السلام ابتها) فيه جواز التنفيل وقد يحتج به من يقول بالتنفيل من أصل الغنيمة، وقد يجيب عنه الآخرون بأنه حسب قيمتها ليعوض أهل الخمس عن حصتهم.

(٧) قوله: (وما كشفت لها ثوباً) فيه استحباب الكناية عن الوقاع بما يفهمه.

(٨) فيه جواز المفادة وجواز فداء الرجال بالنساء الكافرات، وفيه جواز التفريق بين الأم وولدها البالغ، ولا خلاف في جوازه عندنا، وفيه جواز استيهاب الإمام أهل جيشه بعض ما غنموه ليفادي به مسلماً أو يصرفه في مصالح المسلمين أو يتألف به من في تألفه مصلحة كما فعل عليه السلام هنا، وفي غنائم حنين وفيه جواز قول الإنسان للآخر: الله أبوك و الله درك، وقد سبق تفسير معناه واضحاً في أول الكتاب في كتاب الإيمان في حديث حذيفة في الفتنة التي تخرج موج البحر.

١٥- باب حكم الفتي^(١)

(١) قوله عليه السلام: «أَيُّمَا قَرْيَةٍ أَنْتُمُوهَا أَقَمْتُمْ فِيهَا فَسَهْمَكُمْ فِيهَا، وَأَيُّمَا قَرْيَةٍ عَصَتْ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَإِنْ خُمِسَهَا اللَّهُ وَلِرَسُولِهِ ثُمَّ هِيَ لَكُمْ» قال القاضي: يحتل أن يكون المراد بالأولى الفتي الذي لم يوجب المسلمون عليه بخيل ولا ركاب بل جلا عنه أهله أو صالحوا عليه فيكون سهمهم فيها أي حقهم من العطايا كما يصرف الفتي، ويكون المراد بالثانية ما أخذ عنوة، فيكون غنيمة يخرج منه الخمس وباقيه للغنائم وهو معنى قوله: ثم هي لكم أي باقيها، وقد يحتج من لم يوجب الخمس في الفتي بهذا الحديث، وقد أوجب الشافعي الخمس في الفتي كما أوجبه كلهم في الغنيمة، وقال جميع العلماء سواء لا خمس في الفتي، قال ابن المنذر: لا نعلم أحداً قبل الشافعي قال بالخمسة في الفتي والله أعلم.

٤٧- (١٧٥٦) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ هَمَامِ بْنِ مُنَبِّهٍ، قَالَ:

هَذَا مَا حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ عليه السلام، فَذَكَرَ أَحَادِيثَ مِنْهَا: وَقَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ عليه السلام: «أَيُّمَا قَرْيَةٍ أَنْتُمُوهَا، وَأَقَمْتُمْ فِيهَا، فَسَهْمَكُمْ فِيهَا، وَأَيُّمَا قَرْيَةٍ عَصَتْ اللَّهَ وَرَسُولَهُ، فَإِنْ خُمِسَتْ لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ، ثُمَّ هِيَ لَكُمْ».

٤٨- (١٧٥٧) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبَادٍ، وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ (وَاللَّفْظُ لِابْنِ أَبِي شَيْبَةَ) قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرُونَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَمْرِو، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ مَالِكِ بْنِ أَوْسٍ^(١).

عَنْ عُمَرَ، قَالَ: كَانَتْ أَمْوَالُ بَنِي النُّضَيْرِ مِمَّا آفَاءَ اللَّهِ عَلَى رَسُولِهِ، مِمَّا لَمْ يُوجِفْ عَلَيْهِ الْمُسْلِمُونَ بِخَيْلٍ وَلَا

رُكَّابٍ، فَكَانَتْ لِلنَّبِيِّ عليه السلام خَاصَّةً^(٢) فَكَانَ يُنْفِقُ عَلَى أَهْلِهِ نَفَقَةً مَنَّةً^(٣)، وَمَا بَقِيَ يَجْعَلُهُ فِي الْكُرَاعِ^(٤) وَالسَّلَاحِ، عُذَّةً فِي سَبِيلِ اللَّهِ. [أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: ٢٩٠٤، ٤٨٨٥].

(١) وهكذا هو في كثير من النسخ، وأكثرها عن عمرو عن الزهري عن مالك بن أوس، وكذا ذكره خلف الواسطي في الأطراف وغيره وهو الصواب، وسقط في كثير من النسخ ذكر الزهري في الإسناد الأول فقال عن عمرو عن مالك بن أوس وهذا غلط من بعض الناقلين عن مسلم قطعاً لأنه قد قال في الإسناد الثاني عن الزهري بهذا الإسناد فدل على أنه قد ذكره في الإسناد الأول فالصواب إثباته.

(٢) وقوله: (كانت للنبي عليه السلام خاصة) هذا يزيد مذهب الجمهور أنه لا خمس في الفتي كما سبق، وقد ذكرنا أن الشافعي أوجبه. ومذهب الشافعي أن النبي عليه السلام كان له من الفتي أربعة أخماس وخمس الباقي فكان له أحد وعشرون سهماً من خمسة وعشرين، والأربعة الباقية لذوي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل، ويتأول هذا الحديث على هذا فنقول: قوله كانت أموال بني النضير أي معظمها، وفي هذا الحديث جواز ادخال قوت سنة وجواز الادخار للعيال وأن هذا لا يقدح في التوكل، وأجمع العلماء على جواز الادخار فيما يستغله الإنسان من قريته كما جرى للنبي عليه السلام، وأما إذا أراد أن يشتري من السوق ويدخره لقوت عياله فإن كان في وقت ضيق الطعام لم يميز بل يشتري ما لا يضيق على المسلمين كقوت أيام أو شهر، وإن كان في وقت سعة اشترى قوت سنة وأكثر، هكذا نقل القاضي هذا التفصيل عن أكثر العلماء وعن قوم أباحتهم مطلقاً، وأما ما لم يوجف عليه المسلمون بخيل ولا ركاب فالإيجاب الإسراع.

(٣) وقوله: (ينفق على أهله نفقة سنة) أي يعزل لهم نفقة سنة ولكنه كان ينفق قبل انتضاء السنة في وجوه الخير فلا تتم عليه السنة، ولهذا توفي عليه السلام ودرعه مرهونة على شعير استدانه لأهله ولم يشع ثلاثة أيام تباعاً، وقد نظاهرت الأحاديث الصحيحة بكثرة جوعه عليه السلام وجوع عياله.

(٤) أما الكراع فهو الخيل.

٤٨- () حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، قَالَ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

٤٩- () وَحَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ ابْنِ اسْمَاءَ الضَّبْعِيُّ، حَدَّثَنَا جُوَيْرِيَّةُ، عَنْ مَالِكٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، أَنَّ مَالِكََ ابْنَ أَوْسٍ حَدَّثَهُ، قَالَ:

أُرْسِلَ إِلَيَّ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ، فَجِئْتُهُ حِينَ تَعَالَى النَّهَارُ^(١)، قَالَ: فَوَجَدْتُهُ فِي بَيْتِهِ جَالِساً عَلَى سَرِيرٍ، مُفَضَّيًّا إِلَيَّ^(٢) رُمَالِهِ^(٣)، مُكْتَبِئاً عَلَى سَادَةِ مِنْ أَدَمَ، فَقَالَ لِي: يَا مَالُ! إِنَّهُ قَدْ دَفَّ أَهْلُ آيَاتٍ مِنْ قَوْمِكَ^(٤)، وَقَدْ أَمَرْتُ فِيهِمْ بِرَضَخٍ^(٥)، فَخَذَهُ فَأَقْسِمُهُ بَيْنَهُمْ، قَالَ: قُلْتُ: لَوْ أَمَرْتُ بِهَذَا غَيْرِي؟ قَالَ: خُذْهُ، يَا مَالُ! قَالَ: فَجَاءَ تَرْفَافٌ^(٦)، فَقَالَ: هَلْ لَكَ، يَا أَمِيرَ

(١) قوله: (فجئته حين تعال النهار) أي ارتفع وهو بمعنى متع النهار بفتح المثناة فوق كما وقع في رواية البخاري.

(٢) وقوله: (مفضياً إلى رماله) يعني ليس بينه وبين رماله شيء، وإنما قال هذا لأن العادة أن يكون فوق الرمال فراش أو غيره.

(٣) هو بضم الراء وكسرهما وهو ما ينسج من سعف النخل ونحوه ليضطجع عليه.

(٤) قوله: (فقال لي يا مال) هكذا هو في جميع النسخ يا مال وهو ترخيم مالك بحذف الكاف، ويجوز كسر اللام وضمها وجهان مشهوران لأهل العربية، فمن كسرهما تركها على ما كانت، ومن ضمها جعله اسماً مستقلاً.

(٥) قوله: (دف أهل أبيات من قومك) الدف المشي بسرعة كأنهم جازوا مسرعين للضر الذي نزل بهم، وقيل السير اليسير.

(٦) قوله: (وقد أمرت فيهم برضخ) هو بإسكان الضاد وبالحاء المعجمتين وهي العطية القليلة.

(٧) قوله: (فجاء يرفا) هو بفتح المثناة تحت وإسكان الراء وبالفاء غير مهموز هكذا ذكره الجمهور، ومنهم من همزه، وفي سنن البيهقي في باب الفبي تسميه اليرفا بالالف واللام وهو حاجب عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

(٨) قوله: (فقال عمر رضي الله عنه اتنذا) أي اصبروا وأمهلا.

(٩) قوله: (أنشدكم بالله) أي أسألكم بالله مأخوذ من التشيد وهو رفع الصوت، يقال أنشدتك ونشدتك بالله.

(١٠) قوله رضي الله عنه: «لا نورث ما تركناه صدقة» هو برفع صدقة وما بمعنى الذي أي الذي تركناه فهو صدقة. وقد ذكر مسلم بعد حديث يحيى بن يحيى عن مالك من حديث عائشة رفعت: «لا نورث ما تركناه فهو صدقة» وإنما نهت على هذا لأن بعض جهلة الشيعة يصحفه، قال العلماء: والحكمة في أن الأنبياء صلوات الله عليهم لا يورثون أنه لا يؤمن أن يكون في الورثة من يتمنى موته فيهلك، ولئلا يظن بهم الرغبة في الدنيا لورثتهم فيهلك الظان وينفر الناس عنهم.

(١١) قوله: (إن الله كان خص رسول الله ﷺ بخاصة لم يخص بها أحداً غيره قال الله تعالى: ﴿وَمَا آفَاءَ اللَّهِ عَلَى رَسُولٍ﴾ الآية) ذكر القاضي في معنى هذا احتمالين: أحدهما تحليل الغنيمة له ولأمته. والثاني تخصيصه بالفبي إما كله أو بعضه كما سبق من اختلاف العلماء، قال: وهذا الثاني أظهر لاستشهاد عمر على هذا بالآية.

(١٢) قال جماعة من العلماء: معناه هذا الكاذب إن لم ينصف فحذف الجواب. قال القاضي عياض: قال المازري هذا اللفظ الذي وقع لا يليق ظاهره بالعباس، وحاش لعلي أن يكون فيه بعض هذه الأوصاف فضلاً عن كلها، ولنا قطع بالعصمة إلا للنبي ﷺ ولمن شهد له بها لكننا مأمورون بحسن الظن بالصحابه رضي الله عنهم أجمعين ونفي كل رذيلة عنهم، وإذا انسدت طرق تأويلها نسبنا الكذب إلى رواتها، قال: وقد حمل هذا المعنى بعض الناس على أن أزال هذا اللفظ من نسخته تورعاً عن

المؤمنين! في عثمان وعبد الرحمن ابن عوف والزبير وسعد؟ فقال عمر: نعم، فأذن لهم، فدخلوا، ثم جاء فقال: هل لك في عباس وعلي؟ قال: نعم، فأذن لهم، فقال عباس: يا أمير المؤمنين! أقض بيني وبين هذا الكاذب الأيم الغادر الخائن، فقال القوم: أجل، يا أمير المؤمنين! فأقض بينهم وأرخهم، فقال مالك ابن أوس: يُخِيلُ إِلَيَّ أَنَّهُمْ قَدْ كَانُوا قَدُمُوهُمْ لِدَلِكْ؟ فقال عمر: اتنذا^(٨)، أنشدكم بالله^(٩) الذي ياذنيه تقوم السماء والأرض! اتعلمون أن رسول الله ﷺ قال: «لا نورث، ما تركنا صدقة»^(١٠)، قالوا: نعم، ثم أقبل على العباس وعلي فقال: أنشدكم بالله الذي ياذنيه تقوم السماء والأرض! اتعلمان أن رسول الله ﷺ قال: «لا نورث، ما تركناه صدقة»، قالوا: نعم، فقال عمر: إن الله عز وجل كان خص رسول الله ﷺ بخاصة لم يخص بها أحداً غيره، قال: ﴿وَمَا آفَاءَ اللَّهِ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ﴾^(١١) [المشر: ١٠] (ما أذري هل قرأ الآية التي قبلها أم لا) قال: فقسم رسول الله ﷺ بينكم أموال بني النضير، فوالله! ما استأثر عليكم، ولا أخذنا دونكم، حتى بقي هذا المال، فكان رسول الله ﷺ يأخذ منه نفقة سنو، ثم يجعل ما بقي أسوة المال، ثم قال: أنشدكم بالله الذي ياذنيه تقوم السماء والأرض! اتعلمون ذلك؟ قالوا: نعم، ثم نشد عباساً وعلياً بمثل ما نشد به القوم: اتعلمان ذلك؟ قالوا: نعم، قال: فلما توفي رسول الله ﷺ قال أبو بكر: أنا ولي رسول الله ﷺ، فجتتأ، تطلب ميراثك من ابن أخيك، وتطلب هذا ميراث أمراء من أبيها، فقال أبو بكر: قال رسول الله ﷺ: «ما نورث، ما تركناه صدقة»، فرأيتناه كاذباً أيماً غادراً خائناً، والله يعلم إنه لصادق بار راشد تابع للحق، ثم توفي أبو بكر وأنا ولي رسول الله ﷺ، ولي أبي بكر، فرأيتناي كاذباً أيماً غادراً خائناً، والله يعلم إنني لصادق بار راشد تابع للحق، فوليتناه، ثم جتيتي أنت وهذا، وأنتما جميع، وأمركما وأجداً، فقلتما: ادفعنا إلينا، فقلت: إن شيتم دفعتنا إليكما على أن عليكما عهد الله أن تعملوا فيها بالذي كان يعمل رسول الله ﷺ، فأخذتماها بذلك، قال: أكذلك؟ قالوا: نعم، قال: ثم جتتاني لأقضي بينكما، ولا، والله! لا أقضي بينكما بغير ذلك حتى تقوم الساعة، فإن عجزتما عنها فرداها إلي^(١٢). [أخرجه البخاري:

وأنها لما بلغها الحديث وبين لها التأويل تركت رأيها، ثم لم يكن منها ولا من ذريتها بعد ذلك طلب ميراث، ثم ولي علي الخلافة فلم يعدل بها عما فعله أبو بكر وعمر رضي الله عنهما، فدل على أن طلب علي والعباس إنما كان طلب تولي القيام بها بأنفسهما وقسمتها بينهما كما سبق، قال: وأما ما ذكر من هجران فاطمة أبا بكر رضي الله عنه فمعناه انقباضها عن لقائه وليس هذا من الهجران المحرم الذي هو ترك السلام والإعراض عند اللقاء.

قوله في هذا الحديث: (فلم تكلمه) يعني في هذا الأمر أو لانقباضها لم تطلب منه حاجة ولا اضطرت إلى لقائه فتكلمه، ولم ينقل قط أنهما التقيا فلم تسلم عليه ولا كلمته. قال: وأما قول عمر جثماني تكلماني وكلمتكما في واحدة جثت يا عباس تسألني نصيبك من ابن أخيك وجاءني هذا يسألني نصيب امرأته من أبيها.

فيه إشكال مع إعلام أبي بكر لهم قبل هذا الحديث، وأن النبي ﷺ قال: لا نورث، وجوابه أن كل واحد إنما طلب القيام وحده على ذلك ويحتاج هذا بقربه بالعمومة وذلك بقرب امرأته بالبنة، وليس المراد أنهما طلبا ما علما منع النبي ﷺ ومنعهما منه أبو بكر وبين لهما دليل المنع واعتقلا به بذلك. قال العلماء: وفي هذا الحديث أنه ينبغي أن يولى أمر كل قبيلة سيدهم وتفرغ إليه مصلحتهم لأنه أعرف بهم وأرفق بهم وأبعد من أن يأنفوا من الإتيان له، ولهذا قال الله تعالى: «فابعدوا حكماً من أهله وحكماً من أهلها» وفيه جواز نداء الرجل باسمه من غير كنية، وفيه جواز احتجاب المتولي في وقت الحاجة لطعامه أو وضوئه أو نحو ذلك، وفيه جواز قبول خبر الواحد، وفيه استشهاد الإمام على ما يقوله بمحضرة الخصمين العدول لتقوى حجة في إقامة الحق وقمع الخصم والله أعلم.

٥٠- () حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَمُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ (قال ابن رافع: حَدَّثَنَا، وقال الآخران: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ)، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ مَالِكِ بْنِ أَوْسٍ ابْنِ الْحَدَّثَانِ، قَالَ: أُرْسِلَ إِلَيَّ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ، فَقَالَ: إِنَّهُ قَدْ حَضَرَ أَهْلُ آيَاتٍ مِنْ قَوْمِكَ، يَنْخِرُ حَدِيثَ مَالِكٍ.

غَيْرَ أَنْ فِيهِ: فَكَانَ يُنْفِقُ عَلَى أَهْلِهِ مِنْهُ سَنَةً. وَرُبَّمَا قَالَ مَعْمَرٌ: يَخْبِسُ قُوتَ أَهْلِهِ مِنْهُ سَنَةً، ثُمَّ يَجْعَلُ مَا بَقِيَ مِنْهُ مَجْعَلًا مَالِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ. [أخرجه البخاري: ٥٣٥٧].

١٦- باب قول النبي ﷺ: «لا نورث ما تركنا»

فَهُوَ صَدَقَةٌ

٥١- (١٧٥٨) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ.

عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّهَا قَالَتْ: إِنَّ أَزْوَاجَ النَّبِيِّ ﷺ، حِينَ تُوُفِّيَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَرَدْنَ أَنْ يَتَّعْنَ عُثْمَانَ ابْنَ عَفَّانَ إِلَى أَبِي بَكْرٍ، فَمَسَّاهُ مِيرَاثَهُنَّ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَتْ عَائِشَةُ لَهُنَّ: أَلَيْسَ قَدْ قَالَ

إِبْرَاهِيمُ بْنُ هَاشِمٍ: «لَا نَرِثُ مَا تَرَكَ»؟ قَالَ الْمَازِرِيُّ: وَإِذَا كَانَ هَذَا اللَّفْظُ لَا يَدُ مِنْ إِثْبَاتِهِ وَلَمْ تَنْصَفِ الرُّوَاهُ إِلَى رَوَاتِهِ فَاجُودَ مَا حَمَلَ عَلَيْهِ أَنَّهُ صَدْرُ مِنَ الْعَبَّاسِ عَلَى جِهَةِ الْإِدْلَالِ عَلَى ابْنِ أَخِيهِ لِأَنَّهُ بَمُتَزَلَةٍ ابْنُهُ وَقَالَ مَا لَا يَعْتَقِلُهُ وَمَا يَعْلَمُ بِرَأْيِهِ دَمَةُ ابْنِ أَخِيهِ مِنْهُ، وَلَعَلَّهُ قَصِدَ بِذَلِكَ رَدُّهُ عَمَّا يَعْتَقِدُ أَنَّهُ غَطِيٌّ فِيهِ، وَأَنَّ هَذِهِ الْأَوْصَافَ يَتَصَفَّ بِهَا لَوْ كَانَ يَفْعَلُ مَا يَفْعَلُهُ عَنْ قَصْدٍ، وَأَنَّ عَلِيًّا كَانَ لَا يَرَاهَا إِلَّا مُوجِبَةً لِلذِّكْرِ فِي اعْتِقَادِهِ، وَهَذَا كَمَا يَقُولُ الْمَالِكِيُّ: شَارِبُ النَّبِيذِ نَاقِصُ الدِّينِ، وَالْحَنَفِيُّ يَعْتَقِدُ أَنَّهُ لَيْسَ بِنَاقِصٍ فَكُلُّ وَاحِدٍ حَقٌّ فِي اعْتِقَادِهِ، وَلَا يَدُ مِنْ هَذَا التَّأْوِيلِ، لِأَنَّ هَذِهِ الْقَضِيَّةَ جَرَتْ فِي مَجْلِسٍ فِيهِ عُمَرُ رضي الله عنه وهو الخليفة وعثمان وسعد وزبير وعبد الرحمن رضي الله عنهم، ولم ينكر أحد منهم هذا الكلام مع تشددهم في إنكار المنكر، وما ذلك إلا لأنهم فهموا بقرينة الحال أنه تكلم بما لا يعتقد ظاهره مبالغة في الزجر، قال المازري: وكذلك قول عمر رضي الله عنه: إنكما جثتما أبا بكر فرائبهما كاذباً أئماً غادراً خائناً، وكذلك ذكر عن نفسه أنهما رأياه كذلك، وتأويل هذا على نحو ما سبق وهو أن المراد أنكما تعتقدان أن الواجب أن تفعل في هذه القضية خلاف ما فعلته أنا وأبو بكر فنحن على مقتضى رأيكما لو أتينا ما أتينا ونحن معتقدان ما تعتقدانه لكننا بهذه الأوصاف، أو يكون معناه أن الإمام إنما يخالف إذا كان على هذه الأوصاف ويتم في قضايها، فكان مخالفتكما لنا تشعر من رأيها أنكم تعتقدان ذلك فينا والله أعلم.

قال المازري: وأما الاعتذار عن علي والعباس رضي الله عنهما في أنها ترددا إلى الخليفتين مع قوله ﷺ: «لا نورث ما تركناه فهو صدقة»، وتقرير عمر رضي الله عنه أنهما يعلمان ذلك، فأمثل ما في ما قاله بعض العلماء أنهما طلبا أن يقسماها بينهما نصفين ينفقان بها على حسب ما ينفعهما الإمام بها لو وليها بنفسه، فكره عمر أن يوقع عليها اسم القسمة لئلا يظن لذلك مع تطاول الأزمان أنها ميراث وأنهما ورثاه، لا سيما وقسمة الميراث بين البنت والعم نصفان فيلتبس ذلك ويظن أنهم تملكوا ذلك، وما يؤيد ما قلناه ما قاله أبو داود أنه لما صارت الخلافة إلى علي رضي الله عنه لم يغيرها عن كونها صدقة، ونحو هذا احتج السفاح فإنه لما خطب أول خطبة قام بها إليه رجل معلق في عنقه المصحف فقال: أشهدك الله إلا ما حكمت بيني وبين خصمي بهذا المصحف، فقال: من هو خصمك قال: أبو بكر في منعه منك، قال: أظلمك قال: نعم، قال: فمن بعده قال: عمر، قال: أظلمك؟ قال: نعم، وقال في عثمان كذلك، قال: فعلي ظلمك فسكت الرجل فأغلظ له السفاح، قال القاضي عياض: وقد تناول قوم طلب فاطمة رضي الله عنها ميراثها من أبيها على أنها تأولت الحديث إن كان بلغها قوله ﷺ: لا نورث على الأموال التي لها بال فهي التي لا تورث لا ما يتركون من طعام وأثاث وسلاح، وهذا التأويل خلاف ما ذهب إليه أبو بكر وعمر وسائر الصحابة رضي الله عنهم.

وأما قوله ﷺ: «ما تركت بعد نفقة نسائي ومؤنة عاملي» فليس معناه إرثهن منه بل لكونهن محبوسات عن الأزواج بسببه أو لعظم حقهن في بيت المال لفضلهن وقدم هجرتهن وكونهن أمهات المؤمنين، وكذلك اختصاص بمساكنتهن لم يرثها ورثهن. قال القاضي عياض: وفي ترك فاطمة منازعة أبي بكر بعد احتجاجه عليها بالحديث التسليم للإجماع على قضية،

رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: «لا نورث، ما تركنا فهو صدقة». [إخرجه البخاري: ٤٠٣٤، ٦٧٢٧، ٦٧٣٠].

٥٢- (١٧٥٩) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، أَخْبَرَنَا حُجَّيْنٌ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ ابْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّهَا أَخْبَرَتْهُ، أَنَّ فَاطِمَةَ بِنْتَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَرْسَلَتْ إِلَى أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ تَسْأَلُهُ مِيرَاثَهَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، مِمَّا آفَاءَ اللَّهُ عَلَيْهِ بِالْمَدِينَةِ وَفَذَلِكَ، وَمَا بَقِيَ مِنْ خُمْسٍ خَيْرٌ.

فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لا نورث ما تركنا صدقة، إنما يأكل آلُ مُحَمَّدٍ ﷺ فِي هَذَا الْمَالِ». وَإِنِّي، وَاللَّهِ! لَا أَغْبِرُ شَيْئًا مِنْ صَدَقَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، عَنْ خَالِهَا الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهَا، فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَلَا عَمَلُنَّ فِيهَا، بِمَا عَمِلَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَابَى أَبُو بَكْرٍ أَنْ يَذْفَعَ إِلَى فَاطِمَةَ شَيْئًا، فَوَجَدَتْ فَاطِمَةُ عَلَى أَبِي بَكْرٍ فِي ذَلِكَ، قَالَ: فَهَجَرْتُهُ، فَلَمْ تُكَلِّمَهُ حَتَّى تُوَفِّيَتْ، وَعَاشَتْ بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِائَةَ أَشْهُرٍ^(١)، فَلَمَّا تُوَفِّيَتْ دَفَنَهَا رُوحُهَا عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ لَيْلًا^(٢)، وَلَمْ يُؤْذَنْ بِهَا أَبَا بَكْرٍ، وَصَلَّى عَلَيْهَا عَلِيُّ، وَكَانَ لِعَلِيِّ مِنَ النَّاسِ وَجْهَةٌ، حَيَاةَ فَاطِمَةَ، فَلَمَّا تُوَفِّيَتْ اسْتَنْكَرَ عَلِيُّ وَجْهَةَ النَّاسِ، فَالْتَمَسَ مُصَاحَبَةَ أَبِي بَكْرٍ وَمُبَاحَبَتَهُ، وَلَمْ يَكُنْ بِأَيِّ تِلْكَ الْأَشْهُرِ^(٣)، فَارْسَلَ إِلَى أَبِي بَكْرٍ: أَنْ أَتِنَا مَعَكَ اخِذًا كِرَاهِيَةً مَحْضَرٍ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ فَقَالَ عُمَرُ، لِأَبِي بَكْرٍ: وَاللَّهِ! لَا تَدْخُلْ عَلَيْهِمْ وَحْدَكَ^(٤)، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: وَمَا عَسَاهُمْ أَنْ يَقْعُلُوا بِي، إِنِّي، وَاللَّهِ! لَا أَتِيَنَّهُمْ، فَدَخَلَ عَلَيْهِمْ أَبُو بَكْرٍ، فَتَشَهَّدَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ، ثُمَّ قَالَ: إِنَّا قَدْ عَرَفْنَا، يَا أَبَا بَكْرٍ! فَضِيلَتَكَ وَمَا أَعْطَاكَ اللَّهُ، وَلَمْ نَنْفَسْ عَلَيْكَ خَيْرًا سِوَاكَ اللَّهُ إِلَيْكَ^(٥)، وَلَكِنَّكَ اسْتَبَدَذْتَ عَلَيْنَا بِالْأَمْرِ، وَكُنَّا نَحْنُ نَرَى لَنَا حَقًّا لِقَرَابَتِنَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَلَمْ يَزَلْ يُكَلِّمُ أَبَا بَكْرٍ حَتَّى فَاضَتْ عَيْنَا أَبِي بَكْرٍ، فَلَمَّا تَكَلَّمَ أَبُو بَكْرٍ قَالَ: وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ! لِقَرَابَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَحَبُّ إِلَيَّ أَنْ أَصِلَ مِنْ قَرَابَتِي، وَأَمَّا الَّذِي شَجَرَ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ مِنْ هَذِهِ الْأُمُورِ، فَلِإِنِّي لَمْ آلْ^(٦) فِيهَا، عَنْ الْحَقِّ^(٧)، وَلَمْ أَتْرُكْ أَمْرًا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَصْنَعُهُ فِيهَا إِلَّا صَنَعْتُهُ، فَقَالَ عَلِيُّ لِأَبِي بَكْرٍ: مَوْعِدُكَ الْعِيشَةَ لِلْبَيْعَةِ، فَلَمَّا صَلَّى أَبُو بَكْرٍ صَلَاةَ الظُّهْرِ، رَقِيَ عَلَى الْمِنْبَرِ^(٨)، فَتَشَهَّدَ، وَذَكَرَ شَأْنَ عَلِيٍّ وَتَخَلَّفَهُ، عَنْ الْبَيْعَةِ، وَعُدْرَةَ

بِالَّذِي اغْتَدَرَ إِلَيْهِ، ثُمَّ اسْتَغْفَرَ، وَتَشَهَّدَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ فَعَظَّمَ حَقَّ أَبِي بَكْرٍ، وَأَنَّهُ لَمْ يَحْمِلْهُ عَلَى الَّذِي صَنَعَ نَفَاسَةً عَلَى أَبِي بَكْرٍ، وَلَا إِنكَارًا لِلَّذِي فَضَّلَهُ اللَّهُ بِهِ، وَلَكِنَّا كُنَّا نَرَى لَنَا فِي الْأَمْرِ نَصِيبًا، فَاسْتَبَدَّ عَلَيْنَا بِهِ، فَوَجَدْنَا فِي أَنْفُسِنَا، فَسْرُ بِذَلِكَ الْمُسْلِمُونَ، وَقَالُوا: أَصَبَتْ، فَكَانَ الْمُسْلِمُونَ إِلَى عَلِيٍّ قَرِيبًا، حِينَ رَاجَعَ الْأَمْرَ الْمَعْرُوفَ. [إخرجه البخاري: ٤٢٤٠، ٤٢٤١].

(١) قوله: (فهجرتة فلم تكلمه حتى توفيت وعاشت بعد رسول الله ﷺ ستة أشهر) أما هجرانها فسبق تأويله، وأما كونها عاشت بعد رسول الله ﷺ ستة أشهر فهو الصحيح المشهور، وقيل ثمانية أشهر، وقيل ثلاثة، وقيل شهرين، وقيل سبعين يوماً، فعلى الصحيح قالوا: توفيت لثلاث مضي من شهر رمضان سنة إحدى عشرة.

(٢) قوله: (إن علياً دفن فاطمة رضي الله عنها ليلاً) فيه جواز الدفن ليلاً وهو مجمع عليه لكن النهار أفضل إذا لم يكن عذر.

(٣) أما تأخر علي ﷺ عن البيعة فقد ذكره علي في هذا الحديث واعتذر أبو بكر ﷺ ومع هذا فتأخره ليس بقادح في البيعة ولا فيه، أما البيعة فقد اتفق العلماء على أنه لا يشترط لصحتها مبايعة كل الناس ولا كل أهل الحل والعقد، وإنما يشترط مبايعة من تيسر إجماعهم من العلماء والرؤساء ووجوه الناس، وأما عدم القدح فيه فلأنه لا يجب على كل واحد أن يأتي إلى الإمام فيضع يده في يده ويبايعه، وإنما يلزمه إذا عقد أهل الحل والعقد للإمام الانقياد له وأن لا يظهر خلافاً ولا يشق لعصا، وهكذا كان شأن علي ﷺ في تلك المدة التي قبل بيعته فإنه لم يظهر على أبي بكر خلافاً ولا شق للعصا، ولكنه تأخر عن الحضور عنده للعذر المذكور في الحديث، ولم يكن انعقاد البيعة وانبرامها متوقفاً على حضوره فلم يجب عليه الحضور لذلك ولا لغیره، فلما لم يجب لم يحضر، وما نقل عنه قدح في البيعة ولا مخالفة ولكن بقي في نفسه عتب فتأخر حضوره إلى أن زال العتب، وكان سبب العتب أنه مع وجاهته وفضيلته في نفسه في كل شيء وقربه من النبي ﷺ وغير ذلك رأى أنه لا يستبد بامر إلا بمشورته وحضوره، وكان عذر أبي بكر وعمر وسائر الصحابة واضحاً لأنهم رأوا المبادرة بالبيعة من أعظم مصالح المسلمين، وخافوا من تأخيرها حصول خلاف ونزاع تترتب عليه مفسدات عظيمة، ولهذا أخروا دفن النبي ﷺ حتى عقدوا البيعة لكونها كانت أهم الأمور كيلا يقع نزاع في مدفنه أو كفنه أو غسله أو الصلاة عليه أو غير ذلك وليس لهم من يفصل الأمور فراؤا تقدم البيعة أهم الأشياء والله أعلم.

(٤) قوله: (فأرسل إلى أبي بكر ﷺ أن اتنا ولا يأتنا معك أحد كراهية محضر عمر بن الخطاب ﷺ فقال عمر لأبي بكر ﷺ: واللّه لا تدخل عليهم وحدك) أما كراهتهم لمحضر عمر فلما علموا من شدته وصدعه بما يظهر له فخافوا أن يتصر لأبي بكر ﷺ فيتكلم بكلام يوحش قلوبهم على أبي بكر وكانت قلوبهم قد طابت عليه وانشرت له فخافوا أن يكون حضور عمر سبباً لتغيرها.

أَنْ عَائِشَةُ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ أَخْبَرَتْهُ، أَنَّ فَاطِمَةَ بِنْتَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ سَأَلَتْ أَبَا بَكْرٍ، بَعْدَ وَفَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، أَنْ يَقْسِمَ لَهَا مِيرَاثَهَا، مِمَّا تَرَكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، مِمَّا آفَأَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ، فَقَالَ لَهَا أَبُو بَكْرٍ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا نَوْرَثُ، مَا تَرَكَنَا صَدَقَةً».

قال: وَعَاشَتْ بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ سِتَّةَ أَشْهُرٍ، وَكَانَتْ فَاطِمَةُ تَسْأَلُ أَبَا بَكْرٍ نَصِيبَهَا مِمَّا تَرَكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ خَيْرِ وَفْدِكَ، وَصَدَقَتْهُ بِالْمَدِينَةِ، فَأَبَى أَبُو بَكْرٍ عَلَيْهَا ذَلِكَ، وَقَالَ: لَسْتُ تَارِكاً شَيْئاً كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَفْعَلُ بِهِ إِلَّا عَمِلْتُ بِهِ، إِنِّي أَخْشَى أَنْ تَرَكْتُ شَيْئاً مِنْ أَمْرِهِ أَنْ أَرْيَغَ، فَأَمَّا صَدَقَتُهُ بِالْمَدِينَةِ فَدَفَعَهَا عُمَرُ إِلَى عَلِيٍّ وَعَبَّاسٍ، فَعَلَبَهُ عَلَيْهَا عَلِيٌّ، وَأَمَّا خَيْرٌ وَفْدِكَ فَأَمْسَكَهُمَا عُمَرُ وَقَالَ: هُمَا صَدَقَةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، كَانَتْما لِحَقْوَقِهِ الَّتِي تَعْرُوهُ وَنَوَائِبِهِ^(١)، وَأَمَرُهُمَا إِلَى مَنْ وَلِيَ الْأَمْرَ، قَالَ: فَهَمَّا عَلَى ذَلِكَ إِلَى الْيَوْمِ. (إخرجه البخاري: ٣٠٩٢، ٣٧١١).

(١) قوله: (كانتا لحقوقه التي تعرويه ونوائبه) معناه ما يطرا عليه من الحقوق الواجبة والمندوبة ويقال عروته واعتريته وعروته واعتريته إذا أتته تطلب منه حاجة.

٥٥-(١٧٦٠) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ أَبِي الزُّنَادِ، عَنْ الْأَعْرَجِ،

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَتَقَسَّمُ وَرَثَتِي دِينَاراً، مَا تَرَكَتُ، بَعْدَ نَفَقَةِ نِسَائِي وَمَوْؤِنَةِ عَامِلِي^(١)، فَهُوَ صَدَقَةٌ»^(٢). (إخرجه البخاري: ٢٧٧٦، ٣٠٩٦، ٦٧٢٩).

(١) وأما قوله ﷺ: (ومؤنة عاملي) فبقل هو القائم على هذه الصدقات والناظر فيها، وقيل كل عامل للمسلمين من خليفة وغيره لأنه عامل النبي ﷺ ونائب عنه في أمته. وأما مؤنة نسائه ﷺ فسبق بيانها قريباً والله أعلم قال القاضي عياض ﷺ في تفسير صدقات النبي ﷺ المذكورة في هذه الأحاديث قال: صارت إليه ثلاثة حقوق:

أحدها: ما وهب له ﷺ وذلك وصية غبير بن اليهودي له عند إسلامه يوم أحد وكانت سبع حوائط في بني النضير، وما أعطاه الأنصار من أرضهم وهو ما لا يبلغه الماء وكان هذا ملكاً له ﷺ.

الثاني: حقه من الفيء من أرض بني النضير حين أجلاهم كانت له خاصة لأنها لم يوجف عليها المسلمون بخيل ولا ركاب، وأما متقلات بني النضير فحملوا منها ما حملته الإبل غير السلاح كما صالحهم ثم قسم ﷺ الباقي بين المسلمين وكانت الأرض لنفسه وبجرجها في نوابئ المسلمين، وكذلك نصف أرض فندك صالح أهلها بعد فتح خيبر على نصف أرضها وكان خالصاً له، وكذلك ثلث أرض وادي القرى أحله في الصلح حين

وأما قول عمر لا تدخل عليهم وحلك فمعناه أنه خاف أن يغفلوا عليه في المعاتبه ويمهلهم على الإكثار من ذلك لين أبي بكر وصبره عن الجواب عن نفسه، وربما رأى من كلامهم ما غير قلبه فيترتب على ذلك مفسلة خاصة أو عامة، وإذا حضر عمر امتنعوا من ذلك، وأما كون عمر حلف أن لا يدخل عليهم أبو بكر وحده فحثة أبو بكر ودخل وحده ففيه دليل على أن إيراد القسم إنما يؤمر به الإنسان إذا أمكن احتمالاً بلا مشقة ولا تكون فيه مفسلة، وعلى هذا يحمل الحديث بإيراد القسم.

(٥) قوله: (ولم نفس عليك خيراً ساقه الله إليك) هو بفتح الفاء يقال: نفست عليه بكسر الفاء أنفس بفتحها نفاسة وهو قريب من معنى الحسد.

(٦) وقوله (لم آل) أي لم أقصر.

(٧) قوله: (وأما الذي شجر بيني وبينكم من هذه الأموال فإني لم آل فيها عن الحق) معنى شجر الاختلاف والمنازعة.

(٨) قوله: (فقال لأبي بكر موعذك العشي للبيعة فلما صلى أبو بكر صلاة الظهر رقي على المنبر) هو بكسر القاف، يقال رقي رقي كعلم يعلم والعشي يحذف الهاء هو من زوال الشمس ومنه الحديث: «صلى إحدى صلاتي العشي إما الظهر وإما العصر» وفي هذا الحديث بيان صحة خلافة أبي بكر واتخاذ الإجماع عليها.

٥٣-() حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَمُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ حُمَيْدٍ (قال ابن رافع: حَدَّثَنَا، وقال الآخران: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ)، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ.

عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّ فَاطِمَةَ وَالْعَبَّاسَ أَتَيَا أَبَا بَكْرٍ يَلْتَمِسَانِ مِيرَاثَهُمَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَهُمَا حِينَئِذٍ يَطْلُبَانِ أَرْضَهُ مِنْ فَدْلِكَ وَسَهْمَهُ مِنْ خَيْرٍ، فَقَالَ لَهُمَا أَبُو بَكْرٍ: إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، وَسَاقَ الْحَدِيثَ بِوَسْطِ مَعْنَى حَدِيثِ عَقِيلٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ.

غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: ثُمَّ قَامَ عَلَيَّ فَعَظَمَ مِنْ حَقِّ أَبِي بَكْرٍ، وَذَكَرَ فَضِيلَتَهُ وَسَابِقَتَهُ، ثُمَّ مَضَى إِلَى أَبِي بَكْرٍ فَبَايَعَهُ، فَأَقْبَلَ النَّاسُ إِلَى عَلِيٍّ فَقَالُوا: أَصَبَتْ وَاحْسَنْتَ، فَكَانَ النَّاسُ قَرِيباً إِلَى عَلِيٍّ حِينَ قَارَبَ الْأَمْرَ الْمَعْرُوفَ. (إخرجه البخاري: ٤٠٣٥، ٦٧٢٥، ٦٧٢٦، ٤٠٣٦).

٥٤-() وَحَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنٍ، حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا أَبِي (ح).

وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَالْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْحُلَوَانِيُّ، قَالَا: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ (وَهُوَ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ)، حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ صَالِحٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ ابْنُ الزُّبَيْرِ.

صالح أهلها اليهود، وكذلك حصان من حصون خيبر وهما الرطبخ والسلام أخذهما صلحاً.

(١) قوله: (أن رسول الله ﷺ قسم في النفل للفرس سهمين) هكذا هو في أكثر الروايات للفرس سهمين وللرجل سهماً، وفي بعضها للفرس سهمين وللرجل سهماً بالالف في الراجل وفي بعضها للفراس سهمين، والمراد بالنفل هنا الغنيمة، وأطلق عليها اسم النفل لكونها تسمى نفلاً لغة، فإن النفل في اللغة الزيادة والعطية وهذه عطية من الله تعالى فإنها أحلت لهذه الأمة دون غيرها. واختلف العلماء في سهم الفارس والرجل من الغنيمة فقال الجمهور: يكون للرجل سهم واحد وللفراس ثلاثة أسهم سهمان بسبب فرسه وسهم بسبب نفسه. ممن قال بهذا ابن عباس ومجاهد والحسن وابن سيرين وعمر بن عبد العزيز ومالك والأوزاعي والثوري والليث والشافعي وأبو يوسف ومحمد وأحمد وإسحاق وأبو عبيد وابن جرير وآخرون. وقال أبو حنيفة: للفراس سهمان فقط سهم لها وسهم له. قالوا: ولم يقل بقوله هذا أحد إلا ما روي عن علي وأبي موسى وحجة الجمهور هذا الحديث، وهو صريح على رواية من روى للفرس سهمين وللرجل سهماً بغير ألف في الرجل وهي رواية الأكثرين، ومن روى وللرجل روايته محتملة فيتعين حملها على موافقة الأولى جمعاً بين الروایتين.

قال أصحابنا وغيرهم: ويرفع هذا الاحتمال ما ورد مفسراً في غير هذه الرواية في حديث ابن عمر هذا من رواية أبي معاوية وعبد الله بن عمر وأبي أسامة وغيرهم بإسنادهم عنه أن رسول الله ﷺ سهم لرجل ولفرسه ثلاثة أسهم سهم له وسهمان لفرسه، ومثله من رواية ابن عباس وأبي عمرة الأنصاري ﷺ والله أعلم ولو حضر بأفراس لم يسهم إلا لفرس واحد، هذا مذهب الجمهور منهم الحسن ومالك وأبو حنيفة والشافعي ومحمد بن الحسن رضي الله عنهم. وقال الأوزاعي والثوري والليث وأبو يوسف رضي الله عنهم: يسهم لفرسين. ويروي مثله أيضاً عن الحسن ومكحول وعيسى الأنصاري وابن وهب وغيره من المالكيين، قالوا: ولم يقل أحد أنه يسهم لأكثر من فرسين إلا شيئاً روي عن سليمان بن موسى أنه يسهم والله أعلم.

٥٧- () وَحَدَّثَنَا ابْنُ عُثَيْمٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، مِثْلَهُ. وَلَمْ يَذْكُرْ: فِي النَّفْلِ.

١٨- باب الإمداد بالملائكة في غزوة بدر،

وإباحة الغنائم

٥٨- (١٧٦٣) حَدَّثَنَا هَنَّادُ بْنُ السَّرِيِّ، حَدَّثَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ، عَنْ عِكْرِمَةَ ابْنِ عَمَارٍ، حَدَّثَنِي سِمَاكُ الْحَنْفِيُّ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ يَقُولُ: حَدَّثَنِي عُمَرُ ابْنُ الْخَطَّابِ، قَالَ: لَمَّا كَانَ يَوْمُ بَدْرٍ ^(١) (ح).

وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ (وَاللَّفْظُ لَهُ)، حَدَّثَنَا عُمَرُ ابْنُ يُونُسَ الْحَنْفِيُّ، حَدَّثَنَا عِكْرِمَةُ ابْنُ عَمَارٍ، حَدَّثَنِي أَبُو زُمَيْلٍ (هُوَ سِمَاكُ الْحَنْفِيُّ)، حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ عَبَّاسٍ قَالَ:

الثالث: سهمه من خمس خيبر وما اقتح فيها عترة فكانت هذه كلها ملكاً لرسول الله ﷺ خاصة لا حق فيها لأحد غيره لكنه ﷺ كان لا يستأثر بها بل ينفقها على أهله والمسلمين والمصالح العامة، وكل هذه صدقات محرمات التملك بعده والله أعلم.

(٢) قوله ﷺ: «لا تقسم ورثتي ديناراً ما تركت بعد نفقة نسائي ومؤنة عاملي فهو صدقة» قال العلماء: هذا التقييد بالدينار هو من باب التنبيه على ما سواه كما قال الله تعالى: «فمن عمل مثقال ذرة خيراً يره» وقال تعالى: «ومنتهم من أن تأمنه بدينار لا يؤده إليك». قالوا: وليس المراد بهذا اللفظ النهي لأنه إنما ينهي عما يمكن وقوعه وارثه ﷺ غير ممكن وإنما هو بمعنى الإخبار ومعناه: لا يقتسمون شيئاً لأنني لا أورث، هذا هو الصحيح المشهور من مذاهب العلماء في معنى الحديث وبه قال جماهيرهم. وحكى القاضي عن ابن علي وبعض أهل البصرة أنهم قالوا: إنما لم يورث لأن الله تعالى خصه أن جعل ماله كله صدقة، والصواب الأول وهو الذي يقتضيه سياق الحديث، ثم أن جمهور العلماء على أن جميع الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين لا يورثون. وحكى القاضي عن الحسن البصري أنه قال: عدم الإرث بينهم مختص بنبينا ﷺ لقوله تعالى عن زكريا: «يرثني ويرث من آل يعقوب» وزعم أن المراد وراثته المال وقال: ولو أراد وراثته النبوة لم يقل: «وإني خفت الموالي من ورائي» إذ لا يخاف الموالي على النبوة. ولقوله تعالى: «وورث سليمان داود» والصواب ما حكيناه عن الجمهور أن جميع الأنبياء لا يورثون، والمراد بقصة زكريا وداود وراثته النبوة وليس المراد حقيقة الإرث بل قيامه مقامه وحلوله مكانه والله أعلم.

٥٥- () حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى ابْنُ أَبِي عُمَرَ الْمَكِّيُّ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَبِي الزُّنَادِ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، نَحْوَهُ.

٥٦- (١٧٦١) وَحَدَّثَنِي ابْنُ أَبِي خَلْفٍ، حَدَّثَنَا زَكْرِيَّا ابْنُ عَدِيٍّ، أَخْبَرَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ الْأَعْرَجِ.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا نَوْرُثُ، مَا تَرَكْنَا صَدَقَةً».

١٧- باب كيفية قسمة الغنيمة بين الحاضرين

٥٧- (١٧٦٢) حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ يَحْيَى وَأَبُو كَامِلٍ فَضِيلُ ابْنِ حُسَيْنٍ كِلَاهُمَا، عَنْ سُلَيْمٍ.

قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا سُلَيْمُ ابْنُ أَخْضَرَ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ ابْنِ عُمَرَ، حَدَّثَنَا نَافِعٌ.

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ عُمَرَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَسَمَ فِي النَّفْلِ: لِلْفَرَسِ سَهْمَيْنِ وَلِلرَّجُلِ سَهْمًا ^(١). [أخرجه البخاري: ٢٨٦٣،

حَدَّثَنِي عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ قَالَ: لَمَّا كَانَ يَوْمُ بَدْرٍ، نَظَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى الْمُشْرِكِينَ وَهُمْ أَلْفٌ، وَأَصْحَابُهُ ثَلَاثُ مِائَةٍ وَتِسْعَةٌ عَشَرَ رَجُلًا، فَاسْتَقْبَلَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ الْقَبِيلَةَ، ثُمَّ مَدَّ يَدَيْهِ فَجَعَلَ يَهْتَفُ بِرَبِّهِ: «اللَّهُمَّ! أَنْجِزْ لِي مَا وَعَدْتَنِي^(١)»، اللَّهُمَّ! آتِ مَا وَعَدْتَنِي، اللَّهُمَّ! إِنْ تَهْلِكَ هَذِهِ الْعِصَابَةُ مِنْ أَهْلِ الْإِسْلَامِ لَا تُعْبَدُ فِي الْأَرْضِ^(٢). فَمَا زَالَ يَهْتَفُ بِرَبِّهِ، مَا دَامَ يَدَيْهِ، مُسْتَقْبِلَ الْقَبِيلَةِ، حَتَّى سَقَطَ رِدَاؤُهُ، عَنْ مَنْكِبَيْهِ، فَأَنَاءَهُ أَبُو بَكْرٍ، فَآخَذَ رِدَاةً فَالْقَاهُ عَلَى مَنْكِبَيْهِ، ثُمَّ التَزَمَهُ مِنْ وَرَائِهِ، وَقَالَ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ! كَفَاكَ مُنَاشِدَتُكَ رَبِّكَ^(٣)، فَإِنَّهُ سَيُنْجِزُ لَكَ مَا وَعَدَكَ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: «إِذْ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمْ فَاسْتَجَبْ لَكُمْ أَنِّي مُبْدِمُكُمْ بِالْفِئَةِ مِنَ الْمَلَائِكَةِ مُرْدِفِينَ»^(٤) [الأنفال: ٩] فَأَمَدَهُ اللَّهُ بِالْمَلَائِكَةِ.

(١) قوله: (لما كان يوم بدر) اعلم أن بدرًا هو موضع الغزوة العظمى المشهورة وهو ماء معروف وقرية عامرة على نحو أربع مراحل من المدينة بينها وبين مكة. قال ابن قتيبة: بدر بئر كانت لرجل يسمى بدرًا فسميت باسمه. قال أبو اليقظان: كانت لرجل من بني غفار، وكانت غزوة بدر يوم الجمعة لسبع عشرة خلت من شهر رمضان في السنة الثانية من الهجرة. وروى الحافظ أبو القاسم بإسناده في تاريخ دمشق فيه ضعفاء أنها كانت يوم الاثنين، قال الحافظ: والمحفوظ أنها كانت يوم الجمعة، وثبت في صحيح البخاري عن ابن مسعود أن يوم بدر كان يومًا حارًا.

(٢) قوله: (فاستقبل نبي الله ﷺ القبلة ثم مد يديه فجعل يهتف بربه اللهم انجز لي ما وعدتني) أما يهتف فيفتح أوله وكسر التاء المثناة فوق بعد الهاء ومعناه يصيح ويستغيث بالله بالدعاء، وفيه استحباب استقبال القبلة في الدعاء ورفع اليدين فيه، وأنه لا بأس برفع الصوت في الدعاء.

(٣) قوله ﷺ: «اللهم إنك إن تهلك هذه العصابة من أهل الإسلام لا تعبد في الأرض» ضبطوه تهلك بفتح التاء وضمها، فعلى الأول ترفع العصابة على أنها فاعل، وعلى الثاني تنصب وتكون مفعولة والعصابة الجماعة.

(٤) قوله: (كذلك مناشدتك ربك) المناشدة السؤال مأخوذة من الشيد وهو رفع الصوت هكذا وقع لجماهير رواة مسلم كذلك بالذال ولبعضهم كفاك بالفاء. وفي رواية البخاري: «حسبك مناشدتك ربك» وكل بمعنى، وضبطوا مناشدتك بالرفع والنصب وهو الأشهر. قال القاضي: من رفعه جعله فاعلاً بكفاك، ومن نصبه فعلى المفعول بما في حسبك وكفاك وكذلك من معنى الفعل من الكف. قال العلماء: هذه المناشدة إنما فعلها النبي ﷺ ليراه أصحابه بتلك الحال فتقوى قلوبهم بدعائه وتضرعه مع أن الدعاء عبادة، وقد كان وعده الله تعالى إحدى الطائفتين إما العبر وإما الجيش وكانت العبر قد ذهبت وفاتت فكان على ثقة من حصول الأخرى ولكن سال تعجيل ذلك وتنجيزه من غير أذى يلحق المسلمين.

(٥) قوله تعالى: «إني مبدكم بالف من الملائكة مردفين» أي معينكم والإمداد الإعانة ومردفين متابعين وقيل غير ذلك.

(٦) قوله: (أقدم حيزوم) هو بجاء مهملة مفتوحة ثم مشاة تحت ساكنة ثم زاي مضمومة ثم واو ثم ميم، قال القاضي: وقع في رواية العنزي حيزون بالنون والصواب الأول وهو المعروف لسائر الرواة والمحفوظ وهو اسم فرس الملك وهو منادى بمحذف حرف النداء أي يا حيزوم، وأما أقدم فضبطوه بوجهين أحدهما وأشهرهما ولم يذكر ابن دريد وكثيرون أو الأكثرون غيره أنه بهمزة قطع مفتوحة ويكرر الدال من الإقدام قالوا وهي كلمة زجر للفرس معلومة في كلامهم. والثاني بضم الدال وبهمزة وصل مضمومة من التقدم.

قال أبو زُمَيْلٍ: فَحَدَّثَنِي ابْنُ عَبَّاسٍ قَالَ: بَيْنَمَا رَجُلٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ يَوْمَئِذٍ يَشْتَدُّ فِي أَثَرِ رَجُلٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ أَمَامَهُ، إِذْ سَمِعَ ضَرْبَةَ بِالسُّوْطِ فَوْقَهُ، وَصَوْتَ الْفَارِسِ يَقُولُ: أَقْدِمُ حَيْزُومُ^(١)، فَتَنَظَّرَ إِلَى الْمُشْرِكِ أَمَامَهُ فَخَرَّ مُسْتَلْقِيًا، فَتَنَظَّرَ إِلَيْهِ فَإِذَا هُوَ قَدْ خَطَمَ أَنْفَهُ^(٢)، وَشَقَّ وَجْهَهُ كَضَرْبَةِ السُّوْطِ، فَأَخْضَرَ ذَلِكَ أَجْمَعُ، فَجَاءَ الْأَنْصَارِيُّ فَحَدَّثَ بِذَلِكَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: «صَدَقْتَ، ذَلِكَ مِنْ مَدَدِ السَّمَاءِ الثَّالِثَةِ». فَقَتَلُوا يَوْمَئِذٍ سَبْعِينَ، وَأَسْرُوا سَبْعِينَ.

قال أبو زُمَيْلٍ: قال ابن عباس: قلما أسروا الأسارى قال رسول الله ﷺ: لَا يَبِي بَكْرٌ وَعُمَرُ: «مَا تَرَوْنَ فِي هَؤُلَاءِ الْأَسَارَى؟» فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ! هُمْ بَنُو الْعَمِّ وَالْعَشِيرَةِ، أَرَى أَنْ تَأْخُذَ مِنْهُمْ فِدْيَةً، فَتَكُونَ لَنَا قُوَّةٌ عَلَى الْكُفَّارِ، فَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَهُمْ لِلْإِسْلَامِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا تَرَى؟ يَا ابْنَ الْخَطَّابِ!» قُلْتُ: لَا، وَاللَّهِ! يَا رَسُولَ اللَّهِ! مَا أَرَى الَّذِي رَأَى أَبُو بَكْرٍ، وَلَكِنِّي أَرَى أَنْ تُمَكِّنَا فَتَضْرِبَ أَعْنَاقَهُمْ، فَتَمَكِّنَ عَلِيًّا مِنْ عَقِيلٍ فَيَضْرِبَ عُنُقَهُ، وَتُمَكِّنِي مِنْ فُلَانٍ (نَسِيًّا لِعُمَرَ) فَاضْرِبَ عُنُقَهُ، فَإِنْ هَؤُلَاءِ إِيْمَةُ الْكُفْرِ وَصَنَائِدُهُمْ^(٣)، فَهَوِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَا قَالَ أَبُو بَكْرٍ^(٤)، وَلَمْ يَهْوِ مَا قُلْتُ^(٥)، فَلَمَّا كَانَ مِنَ الْغَدِ جِثْتُ فَإِذَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَبُو بَكْرٍ قَاعِدَيْنِ يَبْكِيَانِ، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَخْبِرْنِي مِنْ أَيِّ شَيْءٍ تَبْكِي أَنْتَ وَصَاحِبُكَ، فَإِنْ وَجَدْتُ بُكَاءَ بَكَيْتَ، وَإِنْ لَمْ أَجِدْ بُكَاءَ تَبَاكَيْتَ لِبُكَائِكُمَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَبْكِي لِلَّذِي عَرَضَ عَلَيَّ أَصْحَابُكَ مِنْ أَخْلَائِهِمُ الْفِدَاءَ،

أَبْغَضَ إِلَيَّ مِنْ بَلَدِكَ، فَأَصْبَحَ بَلَدُكَ أَحَبَّ إِلَيَّ مِنْ بَلَدِكَ، وَإِنْ خَيْلَكَ أَخَذْتَنِي وَأَنَا أُرِيدُ الْعُمْرَةَ، فَمَاذَا تَرَى؟ فَبَشَّرَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَأَمَرَهُ أَنْ يَغْتَمِرَ^(٧)، فَلَمَّا قَدِمَ مَكَّةَ قَالَ لَهُ قَائِلٌ: أَصَبَوْتَ^(٨)؟ فَقَالَ: لَا، وَلَكِنِّي اسْتَلَمْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَلَا، وَاللَّهِ لَا يَأْتِيكُمْ مِنَ الْيَمَامَةِ حَبَّةٌ حِنْطَةٍ حَتَّى يَأْذُنَ فِيهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. [أخرجه البخاري: ٤٦٢، ٤٦٩، ٤٤٢٢، ٤٤٢٣، ٤٣٧٢].

(١) قوله: (فجاء رجل من بني حنيفة يقال له ثمامة بن أثال فربطوه بسارية من سواري المسجد) أما أثال فبضم الهمزة وباء مثناة وهو مصروف، وفي هذا جواز ربط الأسير وحسبه وجواز إدخال المسجد الكافر، ومذهب الشافعي جوازه بإذن مسلم سواء كان الكافر كتابياً أو غيره، وقال عمر بن عبد العزيز وقتادة ومالك: لا يجوز، وقال أبو حنيفة ﷺ: يجوز لكتابي دون غيره ودليلنا على الجميع هذا الحديث. وأما قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمَشْرُوكُ غَنَمٌ فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ﴾ فهو خاص بالحرم ونحن نقول لا يجوز إدخاله الحرم والله أعلم.

(٢) قوله: (إن تقتل تقتل ذا دم) اختلفوا في معناه فقال القاضي عياض في المشرق وأشار إليه في شرح مسلم معناه إن تقتل صاحب دم لدمه موقع يشفي بقتله قاتله ويدرك قاتله به ثاره أي لرياسته وفضيلته وحذف هذا لأنهم يفهمونه في عرفهم. وقال آخرون معناه تقتل من عليه دم ومطلوب به وهو مستحق عليه فلا عتب عليك في قتله. ورواه بعضهم في سنن أبي داود وغيره ذا دم بالذال المعجمة وتشديد الميم أي ذا ذمام وحرمة في قومه ومن إذا عقد ذمة وفى بها. قال القاضي: هذه الرواية ضعيفة لأنها تقلب المعنى فإن من له حرمة لا يستوجب القتل. قلت: ويمكن تصحيحها على معنى التفسير الأول أي تقتل رجلاً جليلاً يحتفل قاتله بقتله، بخلاف ما إذا قتل ضعيفاً مهيناً فإنه لا فضيلة في قتله ولا يدرك به قاتله ثاره.

(٣) قوله ﷺ: «ما عندك يا ثمامة» وكرر ذلك ثلاثة أيام. هذا من تأليف القلوب وملاطفة لمن يرجى إسلامه من الأشراف الذين يتبعهم على إسلامهم خلق كثير.

(٤) قوله ﷺ: «أطلقوا ثمامة» فيه جواز المن على الأسير وهو مذهبنا ومذهب الجمهور.

(٥) قوله: (فانطلق إلى نخل قريب من المسجد) هكذا هو في البخاري ومسلم وغيرهما نخل بالحاء المعجمة وتقديره انطلق إلى نخل فيه ماء فاغتسل منه. قال القاضي: قال بعضهم صوابه نخل بالجيم وهو الماء القليل المنبعث وقيل الجاري. قلت: بل الصواب الأول لأن الروايات صحت به ولم يرو إلا هكذا وهو صحيح ولا يجوز العلول عنه.

(٦) قوله: (فانطلق إلى نخل قريب من المسجد فاغتسل) قال أصحابنا: إذا أراد الكافر الإسلام بادر به ولا يؤخره للاغتسال ولا يحل لأحد أن يأذن له في تأخيره بل يبادر به ثم يقتسل، ومذهبنا أن اغتساله واجب إن

(٧) قوله: (فإذا هو قد خطم أنفه) الخطم الأثر على الأنف وهو بالخاء المعجمة.

(٨) قوله: (هؤلاء أئمة الكفر وصناديدها) يعني أشرافها الواحد صنديد بكسر الصاد والضمير في صناديدها يعود على أئمة الكفر أو مكة.

(٩) قوله: (فهو رسول الله ﷺ ما قال أبو بكر) هو بكسر الواو أي أحب ذلك واستحسنه يقال هوى الشيء بكسر الواو يهوى بفتحها هوى والهوى المحبة.

(١٠) قوله: (ولم يهر ما قلت) هكذا هو في بعض النسخ ولم يهر وفي كثير منها ولم يهرى بالياء وهي لغة قليلة بإثبات الياء مع الجازم، ومنه قراءة من قرأ «أنه من يتقي ويصبر» بالياء، ومنه قول الشاعر: ألم يأتنيك والأنباء تنمي.

(١١) وقوله تعالى: ﴿حَتَّى يَشُخَّنَ فِي الْأَرْضِ﴾ أي يكثر القتل والقهر في العدو.

١٩- باب ربط الأسير وحسبه، وجواز المن عليه

٥٩-(١٧٦٤) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ.

أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خَيْلًا قَبِيلَ نَجْدٍ، فَجَاءَتْ بِرَجُلٍ مِنْ بَنِي حَنْظَلَةَ يُقَالُ لَهُ ثُمَامَةُ بْنُ أَثَالٍ، سَيِّدُ أَهْلِ الْيَمَامَةِ، فَرَبَطُوهُ بِسَارِيَةٍ مِنْ سَوَارِي الْمَسْجِدِ^(١)، فَخَرَجَ إِلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «مَاذَا عِنْدَكَ؟ يَا ثُمَامَةُ!»، فَقَالَ: عِنْدِي، يَا مُحَمَّدُ! خَيْرٌ، إِنْ تَقَتَّلَ تَقَتَّلَ ذَا دَمٍ^(٢)، وَإِنْ تَنَعَّمَ تَنَعَّمَ عَلَى شَاكِرٍ، وَإِنْ كُنْتَ تُرِيدُ الْمَالَ فَسَلْ تُعْطَ مِنْهُ مَا شِئْتَ، فَتَرَكَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى كَانَ بَعْدَ الْغَدِ، فَقَالَ: «مَا عِنْدَكَ؟ يَا ثُمَامَةُ^(٣)!»، قَالَ: مَا قُلْتُ لَكَ، إِنْ تَنَعَّمَ تَنَعَّمَ عَلَى شَاكِرٍ، وَإِنْ تَقَتَّلَ تَقَتَّلَ ذَا دَمٍ، وَإِنْ كُنْتَ تُرِيدُ الْمَالَ فَسَلْ تُعْطَ مِنْهُ مَا شِئْتَ، فَتَرَكَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى كَانَ مِنَ الْغَدِ، فَقَالَ: «مَاذَا عِنْدَكَ؟ يَا ثُمَامَةُ!»، فَقَالَ: عِنْدِي مَا قُلْتُ لَكَ، إِنْ تَنَعَّمَ تَنَعَّمَ عَلَى شَاكِرٍ، وَإِنْ تَقَتَّلَ تَقَتَّلَ ذَا دَمٍ، وَإِنْ كُنْتَ تُرِيدُ الْمَالَ فَسَلْ تُعْطَ مِنْهُ مَا شِئْتَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَطْلِقُوا ثُمَامَةَ^(٤)»، فَانْطَلَقَ إِلَى نَخْلٍ قَرِيبٍ مِنَ الْمَسْجِدِ^(٥)، فَاغْتَسَلَ^(٦)، ثُمَّ دَخَلَ الْمَسْجِدَ فَقَالَ: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، يَا مُحَمَّدُ! وَاللَّهِ مَا كَانَ عَلَى الْأَرْضِ وَجَةٌ أَبْغَضَ إِلَيَّ مِنْ وَجْهِكَ، فَقَدْ أَصْبَحَ وَجْهُكَ أَحَبَّ الْوُجُوهِ كُلِّهَا إِلَيَّ، وَاللَّهِ مَا كَانَ مِنْ دِينٍ أَبْغَضَ إِلَيَّ مِنْ دِينِكَ، فَأَصْبَحَ دِينُكَ أَحَبَّ الدِّينِ كُلِّهِ إِلَيَّ، وَاللَّهِ! مَا كَانَ مِنْ بَلَدٍ

الْأَرْضَ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ^(١)». (أخرجه البخاري: ٣١٦٧، ٢٩٤٤، ٧٣٤٨).

(١) قوله ﷺ لليهود: «أسلموا تسلموا»، فقالوا: قد بلغت يا أبا القاسم، فقال لهم رسول الله ﷺ: ذلك أريد، معناه أريد أن تعترفوا أنني بلغت. وفي هذا الحديث استحباب تجنيس الكلام وهو من بديع الكلام وأنواع الفصاحة. وأما إخراجهم ﷺ اليهود من المدينة فقد سبق بيانه واضحاً في آخر كتاب الوصايا.

(٢) قوله ﷺ: «الأرض لله ورسوله» معناه ملكها والحكم فيها، وإنما قال لهم هذا لأنهم حاربوا رسول الله ﷺ كما ذكره ابن عمر في روايته التي ذكرها مسلم بعد هذه.

٦٢- (١٧٦٦) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ (قَالَ ابْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا، وَقَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ)، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، عَنْ مُوسَى ابْنِ عُقْبَةَ، عَنْ نَافِعٍ.

عَنْ ابْنِ عُمَرَ، أَنَّ يَهُودَ بَنِي النُّضَيْرِ وَفَرِيقَةَ حَارِثِ بْنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَاجْتَلَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَنِي النُّضَيْرِ، وَأَقْرَأَ فَرِيقَةَ وَمَنْ عَلَيْهِمْ، حَتَّى حَارَبَتْ فَرِيقَةُ بَعْدَ ذَلِكَ، فَقَتَلَ رِجَالُهُمْ، وَقَسَمَ نِسَاءَهُمْ وَأَوْلَادَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ^(١)، إِلَّا أَنْ بَعْضُهُمْ لَجِعُوا بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَمَنَهُمْ وَأَسْلَمُوا، وَاجْتَلَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَهُودَ الْمَدِينَةِ كُلَّهُمْ: بَنِي قَيْنِقَاعَ^(٢) (وَهُمْ قَوْمُ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ سَلَامٍ)، وَيَهُودَ بَنِي حَارِثَةَ، وَكُلَّ يَهُودِيٍّ كَانَ بِالْمَدِينَةِ. (أخرجه البخاري: ٤٠٢٨).

(١) في هذا أن المعاهد والذمى إذا نقض العهد صار حربياً وجرت عليه أحكام أهل الحرب، وللإمام سبي من أراد منهم وله المن على من أراد، وفيه أنه إذا من عليه ثم ظهرت منه محاربة انتقض عهده، وإنما ينفع المن فيما مضى لا فيما يستقبل وكانت قريظة في أمان ثم حاربوا النبي ﷺ ونقضوا العهد وظاهروا قريشاً على قتال النبي ﷺ. قال الله تعالى: ﴿وَأَنْزَلَ الَّذِينَ ظَاهَرُوهُمْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مِنْ صَافِيهِمْ وَقَذَفَ فِي قُلُوبِهِمُ الرُّعْبَ فَرِيقًا تَقْتُلُونَ وَتَأْسِرُونَ فَرِيقًا﴾ إلى آخر الآية الأخرى.

(٢) قوله: (يهود بني قينقاع) هو بفتح القاف ويقال بضم النون وفتحها وكسرهما ثلاث لغات مشهورات.

٦٢- (١) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي حَفْصُ بْنُ مِيسْرَةَ، عَنْ مُوسَى، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، هَذَا الْحَدِيثَ.

وَحَدِيثُ ابْنِ جُرَيْجٍ أَكْثَرُ وَأَمُّ.

٢١- باب إخراج اليهود والنصارى من جزيرة العرب

٦٣- (١٧٦٧) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا الضَّحَّاكُ ابْنُ مَخْلَدٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ (ح).

كان عليه جنابة في الشرك سواء كان اغتسل منها أم لا. وقال بعض أصحابنا: إن كان اغتسل أجزأه وإلا وجب. وقال بعض أصحابنا وبعض المالكية: لا غسل عليه ويسقط حكم الجنابة بالإسلام كما تسقط الذنوب، وضعفوا هذا بالوضوء فإنه يلزمه بالإجماع ولا يقال يسقط أثر الحدث بالإسلام هنا كله إذا كان أجنب في الكفر، أما إذا لم يجنب أصلاً ثم أسلم فالغسل مستحب له وليس بواجب هذا مذهبنا ومذهب مالك وآخرين. وقال أحمد وآخرون: يلزمه الغسل.

(٧) قوله: (وإن خيلك أخفنتي وأنا أريد العمرة فماذا ترى فبشره رسول الله ﷺ وأمره أن يعتمر) يعني بشره بما حصل له من الخير العظيم بالإسلام وأن الإسلام يهدم ما كان قبله وأما أمره بالعمرة فاستحباب لأن العمرة مستحبة في كل وقت لا سيما من هذا الشريف المطاع إذا أسلم وجاء مراغماً لأهل مكة فطاف وسمى وأظهر إسلامه. وأغاظهم بذلك والله أعلم.

(٨) قوله: (قال له فائل أصبوت) مكنا هو في الأصول أصبوت وهي لغة، والمشهور أصبات بالهمز، وعلى الأول جاء قولهم الصبة كقاض وقضاة.

٦٠- (١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ الْخَنْفِيُّ، حَدَّثَنِي عَبْدُ الْحَمِيدِ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ أَبِي سَعِيدٍ الْقُمْبَرِيُّ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خَيْلاً لَهُ نَحْوَ أَرْضِ نَجْدٍ، فَجَاءَتْ بِرَجُلٍ يُقَالُ لَهُ ثَمَامَةُ ابْنُ أَثَالِ الْخَنْفِيُّ، سَيِّدُ أَهْلِ الثَّمَامَةِ، وَسَاقَ الْحَدِيثَ بِمِثْلِ حَدِيثِ اللَّيْثِ.

إِلَّا أَنَّهُ قَالَ: إِنْ تَقَاتَلْنِي تَقَتَّلْ ذَا دَمٍ^(١).

(١) قوله في حديث ابن المثنى: (إلا أنه قال إن تقتلني تقتل ذا دم) مكنا في النسخ المحققة إن تقتلني بالنون والياء في آخرها وفي بعضها محذوفاً وهو فاسد أنه يكون حيثئذ مثل الأول فلا يصح استنائه.

٢٠- باب إجلاء اليهود من الحجاز

٦١- (١٧٦٥) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّهُ قَالَ: بَيْنَا نَحْنُ فِي الْمَسْجِدِ، إِذْ خَرَجَ إِلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «انْطَلِقُوا إِلَى يَهُودَ»، فَخَرَجْنَا مَعَهُ، حَتَّى جِئْنَاهُمْ، فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَنَادَاهُمْ، فَقَالَ: «يَا مَعْشَرَ يَهُودَ اسْلَمُوا تَسْلَمُوا»، فَقَالُوا: قَدْ بَلَّغْتَ، يَا أبا الْقَاسِمِ! فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «ذَلِكَ أَرِيدُ»، اسْلَمُوا تَسْلَمُوا»، فَقَالُوا: قَدْ بَلَّغْتَ، يَا أبا الْقَاسِمِ! فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «ذَلِكَ أَرِيدُ»، فَقَالَ لَهُمُ الثَّالِثَةُ، فَقَالَ: «اعْلَمُوا أَنَّمَا الْأَرْضُ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ، وَأَنِّي أَرِيدُ أَنْ أَجْلِيَكُمْ مِنْ هَذِهِ الْأَرْضِ فَمَنْ وَجَدَ مِنْكُمْ بِمَالِهِ شَيْئاً فَلْيَبِغْهُ، وَإِلَّا فَاغْلَمُوا أَنْ

(٢) قوله: (فارسل رسول الله ﷺ إلى سعد فأتاه على حمار فلما دنا قريباً من المسجد) قال القاضي عياض: قال بعضهم: قوله دنا من المسجد كذا هو في البخاري ومسلم من رواية شعبة وأراه وهماً إن كان أراد مسجد النبي ﷺ لأن سعد بن معاذ جاء منه فإنه كان فيه كما صرح به في الرواية الثانية، وإنما كان النبي ﷺ حين أرسل إلى سعد نازلاً على بني قريظة ومن هناك أرسل إلى سعد لباتيه، فإن كان الراوي أراد مسجداً اختطه النبي ﷺ هناك كان يصلي فيه مدة مقامه لم يكن وهماً، قال: والصحيح ما جاء في غير صحيح مسلم، قال: فلما دنا من النبي ﷺ أو فلما طلع على النبي ﷺ، كذا وقع في كتاب ابن أبي شيبة وسنن أبي داود، فيحتمل أن المسجد تصحيف من لفظ الراوي والله أعلم.

(٣) قوله ﷺ: «قوموا إلى سيدكم أو خيركم» فيه إكرام أهل الفضل وتلقيهم بالقيام لهم إذا أقبلوا، مكنا احتج به جماهير العلماء لاستحباب القيام. قال القاضي: وليس هذا من القيام المنهي عنه وإنما ذلك فيمن يقومون عليه وهو جالس ويمثلون قياماً طول جلوسه. قلت: القيام للقدام من أهل الفضل مستحب وقد جاء فيه أحاديث ولم يصح في النهي عنه شيء صريح، وقد جمعت كل ذلك مع كلام العلماء عليه في جزء وأجبت فيه عما توهم النهي عنه والله أعلم. قال القاضي: واختلفوا في الذين عناهم النبي ﷺ بقوله: قوموا إلى سيدكم هل هم الأنصار خاصة أم جميع من حضر من المهاجرين معهم؟

(٤) قوله ﷺ لسعد بن معاذ: «إن هؤلاء نزلوا على حكمك». وفي الرواية الأخرى قال: (فتزلوا على حكم رسول الله ﷺ فرد رسول الله ﷺ الحكم فيهم إلى سعد) قال القاضي: يجمع بين الروایتين بأنهم نزلوا على حكم رسول الله ﷺ فرضوا برد الحكم إلى سعد فنسب إليه، قال: والأشهر أن الأوس طلبوا من النبي ﷺ العفو عنهم لأنهم كانوا حلفاءهم فقال لهم النبي ﷺ: أما ترضون أن يحكم فيهم رجل منكم يعني من الأوس يرضيهم بذلك فرضوا به فردوه إلى سعد بن معاذ الأوسي.

(٥) قوله: (وسى ذريتهم) سبق أن الذرية تطلق على النساء والصبيان معاً.

٦٤- () وحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، عَنْ شُعْبَةَ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

وَقَالَ فِي حَدِيثِهِ: فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَقَدْ حَكَمْتَ فِيهِمْ بِحُكْمِ اللَّهِ».

وَقَالَ مَرَّةً: «لَقَدْ حَكَمْتَ بِحُكْمِ الْمَلِكِ»^(١).

(١) قوله ﷺ: «لقد حكمت بحكم الملك» الرواية المشهورة الملك بكسر اللام وهو الله سبحانه وتعالى، وتزيد الروايات التي قال فيها: لقد حكمت فيهم بحكم الله. قال القاضي: رويت في صحيح مسلم بكسر اللام بغير خلاف، قال: وضبطه بعضهم في صحيح البخاري بكسرها وفتحها، فإن صح الفتح فالمراد به جبريل عليه السلام وتقديره بالحكم الذي جاء به الملك عن الله تعالى.

وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ (وَاللَّفْظُ لَهُ)، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ.

أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: أَخْبَرَنِي عَمْرُ بْنُ الْخَطَّابِ، أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا خَرْجَ لِلْيَهُودِ وَالنَّصَارَى مِنْ جَزِيرَةِ الْعَرَبِ، حَتَّى لَا أَدْعَ إِلَّا مُسْلِمًا».

٦٣- () وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ، أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ (ح).

وَحَدَّثَنِي سَلَمَةُ بْنُ شَيْبٍ، حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ أَعْيَنَ، حَدَّثَنَا مَعْقِلٌ (وَهُوَ ابْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ).

كِلَاهُمَا، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، مِثْلَهُ.

٢٢- بَابُ جَوَازِ قِتَالِ مَنْ نَقَضَ الْعَهْدَ،

وَجَوَازِ إِنْزَالِ أَهْلِ الْحِصْنِ عَلَى حُكْمِ حَاكِمِ عَدْلِ أَهْلِ لِلْحُكْمِ

٦٤- (١٧٦٨) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ (وَالْفَاضِلُ عَنْ مَتَّارٍ) قَالَ أَبُو بَكْرٍ: حَدَّثَنَا غَدَرٌ، عَنْ شُعْبَةَ، وَقَالَ الْآخِرَانِ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ سَعْدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا أَمَامَةَ ابْنَ سَهْلٍ ابْنَ حَنْفِيٍّ قَالَ:

سَمِعْتُ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ قَالَ: نَزَلَ أَهْلُ قُرَيْظَةَ عَلَى حُكْمِ سَعْدِ بْنِ مُعَاذٍ^(١)، فَارْسَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى سَعْدٍ، فَأَتَاهُ عَلَى حِمَارٍ، فَلَمَّا دَنَا قَرِيباً مِنَ الْمَسْجِدِ^(٢)، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِلْأَنْصَارِ: «قَوْمُوا إِلَى سَيِّدِكُمْ»^(٣) (أَوْ خَيْرِكُمْ). ثُمَّ قَالَ: «إِنْ هَؤُلَاءِ نَزَلُوا عَلَى حُكْمِكَ»^(٤)، قَالَ: تَقْتُلُ مُقَاتِلَتَهُمْ، وَتَسْبِي ذُرِّيَّتَهُمْ^(٥)، قَالَ: فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «قَضَيْتَ بِحُكْمِ اللَّهِ»، وَرَبَّمَا قَالَ: «قَضَيْتَ بِحُكْمِ الْمَلِكِ»، وَلَمْ يَذْكُرْ ابْنُ الْمُثَنَّى: وَرَبَّمَا قَالَ: «قَضَيْتَ بِحُكْمِ الْمَلِكِ». (أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: ٣٠٤٦، ٣٨٠٤، ٤١٢١، ٤١٢٢).

(١) قوله: (نزل أهل قريظة على حكم سعد بن معاذ) فيه جواز التحكيم في أمور المسلمين وفي مهماتهم العظام، وقد أجمع العلماء عليه ولم يخالف فيه إلا الخوارج فإنهم أنكروا على علي التحكيم وأقام الحجة عليهم، وفيه جواز مصلحة أهل قرية أو حصن على حكم حاكم مسلم عدل صالح للحكم أمين على هذا الأمر وعليه الحكم بما فيه مصلحة للمسلمين وإذا حكم بشيء لزم حكمه، ولا يجوز للإمام ولا لهم الرجوع عنه ولهم الرجوع قبل الحكم والله أعلم.

٦٥- (١٧٦٩) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ الْهَمْدَانِيُّ، كِلَاهُمَا عَنْ ابْنِ عُمَرَ.

قال ابن العلاء: حَدَّثَنَا ابْنُ عُمَرَ، حَدَّثَنَا هِشَامُ، عَنْ أَبِيهِ.

وَضَعَتِ الْحَرْبَ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمْ، فَإِنْ كُنْتَ وَضَعْتَ الْحَرْبَ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمْ فَافْجَرَهَا وَاجْعَلْ مَوْتِي فِيهَا^(١)، فَانْفَجَرَتْ مِنْ لَيْتِي^(٢)، فَلَمْ يَرَعْهُمْ^(٣) (وَفِي الْمَسْجِدِ مَعَهُ خِيَمَةٌ مِنْ بَنِي غِفَارٍ) إِلَّا وَالِدُمْ يَسِيلُ إِلَيْهِمْ، فَقَالُوا: يَا أَهْلَ الْخِيَمَةِ! مَا هَذَا الَّذِي بَأْتَيْنَا مِنْ قِبَلِكُمْ! فَإِذَا سَعْدٌ جَرَحُهُ يَغْدُ دَمًا^(٤)، فَمَاتَ مِنْهَا. (أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: ٣٩٠١، ٤١٢٢).

(١) قوله: (إِنْ سَعْدٌ نَحَرَ كَلِمَةً لِلْبُرَى) الكلم بفتح الكاف الجرح ونحَرَ أي يس.

(٢) قوله: (فَإِنْ كُنْتَ وَضَعْتَ الْحَرْبَ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمْ فَافْجَرَهَا وَاجْعَلْ مَوْتِي فِيهَا) هذا ليس من غني الموت المنهي عنه لأن ذلك فيمن تمناه لضر نزل به، وهذا إنما تمنى انفجارها ليكون شهيداً.

(٣) قوله: (فَانْفَجَرَتْ مِنْ لَيْتِي) هكذا هو في أكثر الأصول المعتمدة لَيْتِي بفتح اللام وبعدها بَاءٌ موحدة مشددة مفتوحة وهي النحر، وفي بعض الأصول من لَيْتِي بكسر اللام وبعدها ياء مشاة من تحت ساكنة والليث صفحة العنت وفي بعضها من لَيْتِي، قال القاضي: قالوا وهو الصواب كما اتفقوا عليه في الرواية التي بعد هذه.

(٤) قوله: (فَلَمْ يَرَعْهُمْ) أي لم يفجأهم وبأْتِيهِمْ بَعَثَ.

(٥) قوله: (فَإِذَا سَعْدٌ جَرَحُهُ يَغْدُ دَمًا) هكذا هو في معظم الأصول المعتمدة يَغْدُ بكسر الغين المعجمة وتشديد الذال المعجمة أيضاً، ونقله القاضي عن جمهور الرواة، وفي بعضها يَغْدُ بِسُكُونِ الْغَيْنِ وَضَمِ الذَّالِ المعجمة وكلاهما صحيح ومعناه يسيل، يقال غَذَّ الْجَرَحُ يَغْدُ إِذَا دَامَ سِيلَانُهُ، وَغَذَا يَغْدُو سَالٌ كَمَا قَالَ فِي الرَّوَاةِ الْآخَرَى فَمَا زَالَ يَسِيلُ حَتَّى مَاتَ.

٦٨- () وَحَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ ابْنُ سُلَيْمَانَ الْكُوفِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُهُ، عَنْ هِشَامٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، نَحْوَهُ.

غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: فَانْفَجَرَ مِنْ لَيْتِي، فَمَا زَالَ يَسِيلُ حَتَّى مَاتَ.

وَرَأَى فِي الْحَدِيثِ قَالَ: فَذَلِكَ حِينَ يَقُولُ الشَّاعِرُ:

أَلَا يَا سَعْدُ سَعْدُ بَنِي مُعَاذٍ فَمَا فَعَلْتَ قُرَيْظَةَ وَالنُّضَيْرَ^(١) لَعَمْرُكَ إِنْ سَعْدُ بَنِي مُعَاذٍ غَدَاةَ تَحْمَلُوا لَهُوَ الصَّبُورُ تَرَكْتُمْ قِدْرَكُمْ لَا شَيْءَ فِيهَا وَقَدَرُ الْقَوْمِ حَامِيَةٌ وَقَدْ قَالَ: الْكَرِيمُ أَبُو حَبَابٍ أَقِيمُوا، قَيْقَاءُ، وَلَا تَسِيرُوا وَقَدْ كَانُوا يَبْلُغُهُمْ يُقَالُ كَمَا تَقُلْتُ بِمَيْطَانِ

(١) قوله في الشعر:

أَلَا يَا سَعْدُ سَعْدُ بَنِي مُعَاذٍ فَمَا فَعَلْتَ قُرَيْظَةَ وَالنُّضَيْرَ

هكذا في معظم النسخ، وكذا حكاه القاضي عن المعظم، وفي بعضها لما فعلت باللام بدل الفاء وقال وهو الصواب والمعروف في السير.

عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: أَصِيبَ سَعْدٌ يَوْمَ الْخَنْدَقِ، رَمَاهُ رَجُلٌ مِنْ قُرَيْشٍ يُقَالُ لَهُ ابْنُ الْعَرَقَةِ^(١)، رَمَاهُ فِي الْأَكْحَلِ^(٢)، فَضَرَبَ عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خِيَمَةً فِي الْمَسْجِدِ^(٣) يَعُودُهُ مِنْ قَرِيبٍ، فَلَمَّا رَجَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنَ الْخَنْدَقِ وَضَعَ السَّلَاحَ، فَاعْتَسَلَ، فَأَنَاءَهُ جَبْرِيلُ وَهُوَ يَنْفُضُ رَأْسَهُ مِنَ الْعُبَارِ، فَقَالَ: وَضَعْتَ السَّلَاحَ؟ وَاللَّهِ! مَا وَضَعْنَاهُ، أَخْرَجَ إِلَيْهِمْ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «فَإَيْنَ؟» فَأَشَارَ إِلَى بَنِي قُرَيْظَةَ، فَقَاتَلَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَزَلُّوا عَلَى حُكْمِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَرَدَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْحُكْمَ فِيهِمْ إِلَى سَعْدٍ، قَالَ: فَإِنِّي أَحْكُمُ فِيهِمْ أَنْ تَقْتُلَ الْمُقَاتِلَةَ، وَأَنْ تُسَبِّي الذَّرِيَّةَ وَالنِّسَاءَ، وَتُقَسِّمَ أَمْوَالَهُمْ. (أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: ٤٦٣، ٢٨١٣، ٤١١٧).

(١) قوله: (رَمَاهُ رَجُلٌ مِنْ قُرَيْشٍ يُقَالُ لَهُ ابْنُ الْعَرَقَةِ) هو بعين مهمة مفتوحة ومكسورة ثم قاف، قال القاضي: قال أبو عبيد هي أمه، قال ابن الكلبي: اسم هذا الرجل حبان بكسر الحاء بن أبي قيس بن علقمة بن عبد مناف بن الحارث بن مقذ بن عمرو بن معيص بن عامر بن لؤي بن غالب، قال: واسم العرقاة قلابة بكاف مكسورة وباء موحدة بنت سعد بن سهل بن عبد مناف ابن الحارث، وسميت بالعرقاة لطيب ريحها وكثرتها أم فاطمة والله أعلم.

(٢) قوله: (رَمَاهُ فِي الْأَكْحَلِ) قال العلماء: هو عرق معروف، قال الخليل: إذا قطع في اليد لم يرق الدم وهو عرق الحياة في كل عضو منه شعبة لها اسم.

(٣) قوله: (فَضَرَبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خِيَمَةً فِي الْمَسْجِدِ) فيه جواز النوم في المسجد وجواز مكث المريض فيه وإن كان جريحاً.

٦٦- () وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ عُمَرَ، حَدَّثَنَا هِشَامُ قَالَ: قَالَ أَبِي: فَانْخَبَرْتُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَقَدْ حَكَمْتُ فِيهِمْ بِحُكْمِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ».

٦٧- () حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ عُمَرَ، عَنْ هِشَامٍ، أَخْبَرَنِي أَبِي، عَنْ عَائِشَةَ.

أَنْ سَعْدًا قَالَ، وَتَحَجَّرَ كَلِمَةً لِلْبُرَى^(١)، فَقَالَ: اللَّهُمَّ! إِنَّكَ تَعْلَمُ أَنْ لَيْسَ أَحَدٌ أَحَبَّ إِلَيَّ أَنْ أَجَاهِدَ فِيكَ، مِنْ قَوْمٍ كَذَبُوا رَسُولَكَ ﷺ وَأَخْرَجُوهُ، اللَّهُمَّ! فَإِنْ كَانَ بَقِيَ مِنْ حَرْبِ قُرَيْشٍ شَيْءٌ فَأَبْقِي أَجَاهِدْهُمْ فِيكَ، اللَّهُمَّ! فَإِنِّي أَظُنُّ أَنَّكَ قَدْ

(٢) قوله:

وقتها وتأخيرها فسيب أن أدلة الشرع تعارضت عندهم بأن الصلاة مأمور بها في الوقت، مع أن المفهوم من قول النبي ﷺ «لا يصلين أحد الظهر أو العصر إلا في بني قريظة» المبادرة بالذهاب إليهم وأن لا يشتغل عنه بشيء، لا أن تأخير الصلاة مقصود في نفسه من حيث أنه تأخير، فأخذ بعض الصحابة بهذا المفهوم نظراً إلى المعنى لا إلى اللفظ، فصلوا حين خافوا فوت الوقت وأخذ آخرون بظاهر اللفظ وحقيقته فأخروها، ولم يعنف النبي ﷺ واحداً من الفريقين لأنهم مجتهدون، ففيه دلالة لمن يقول بالمفهوم والقياس ومراعاة المعنى ولمن يقول بالظاهر أيضاً، وفيه أنه لا يعنف المجتهد فيما فعله باجتهاده إذا بذل وسعه في الاجتهاد، وقد يستدل به على أن كل مجتهد مصيب وللقاتل الآخر أن يقول لم يصرح بإصابة الطائفتين بل ترك تعنيفهم، ولا خلاف في ترك تعنيف المجتهد وإن أخطأ إذا بذل وسعه في الاجتهاد والله أعلم.

٢٤- باب رد المهاجرين إلى الأنصار من أيديهم

من الشجر والتمر حين استغنوا عنها بالفتوح^(١)

(١) قوله: (لما قدم المهاجرون من مكة المدينة قدموا وليس بأيديهم شيء وكان الأنصار أهل الأرض والعقار، فقسامهم الأنصار على أن أعطوهم أنصاف ثمار أموالهم كل عام ويكفونهم العمل والمؤونة، ثم ذكر أن النبي ﷺ لما فرغ من قتال أهل خيبر وانصرف إلى المدينة رد المهاجرين إلى الأنصار من أيديهم التي كانوا منحروهم من ثمارهم) قال العلماء: لما قدم المهاجرون أثرهم الأنصار بمنافع من أشجارهم فمنهم من قبلها منيحة محضة، ومنهم من قبلها بشرط أن يعمل في الشجر والأرض وله نصف الثمار ولم تطلب نفسه أن يقبلها منيحة محضة هذا لشرف نفوسهم وكرهتهم أن يكونوا كلاً وكان هذا مساقاة، وفي معنى المساقاة فلما فتحت عليهم خيبر استغنى المهاجرون بأنصابتهم فيها عن تلك المنافع فردوها إلى الأنصار، ففيه فضيلة ظاهرة للأنصار في مواساتهم وإيثارهم وما كانوا عليه من حب الإسلام وإكرام أهله وأخلاقهم الجميلة ونفوسهم الطاهرة، وقد شهد الله تعالى لهم بذلك فقال تعالى: ﴿والذين تبوءوا الدار والإيمان من قبلهم يحبون من هاجر إليهم﴾ الآية.

٧٠- (١٧٧١) وحديثي أبو الطاهر وخرملة، قال: أخبرنا

ابن وهيب، أخبرني يونس، عن ابن شهاب.

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: لَمَّا قَدِمَ الْمُهَاجِرُونَ، مِنْ مَكَّةَ، الْمَدِينَةَ قَدِمُوا وَلَيْسَ بِأَيْدِيهِمْ شَيْءٌ، وَكَانَ الْأَنْصَارُ أَهْلَ الْأَرْضِ وَالْعَقَارِ^(١)، فَقَاسَمَهُمُ الْأَنْصَارُ عَلَى أَنْ أُعْطَوْهُمْ أَنْصَافَ ثَمَارِ أَمْوَالِهِمْ، كُلِّ عَامٍ، وَيَكْفُوهُمْ الْعَمَلَ وَالْمَوْنَةَ، وَكَانَتْ أُمُّ أَنَسٍ ابْنِ مَالِكٍ، وَهِيَ تُدْعَى أُمَّ سُلَيْمٍ، وَكَانَتْ أُمُّ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ أَبِي طَلْحَةَ، كَانَتْ أُمُّ لَأْسٍ لَأْسٍ لَأْمٍ، وَكَانَتْ أُعْطِيَتْ أُمُّ أَنَسٍ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عِذَاقاً لَهَا^(٢)، فَأَعْطَاهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أُمُّ آيَمَنَ، مَوْلَانَهُ، أُمَّ اسْمَاءَ ابْنِ زَيْدٍ.

تركتكم قدركم لا شيء فيها وقدر القوم حامية نفسور

هذا مثل لعدم الناصر، وأراد بقوله تركتم قدركم الأوس لقلّة حلفائهم فإن حلفاءهم قريظة وقد قتلوا، وأراد بقوله وقدر القوم حامية تفور الخروج لشفاعتهم في حلفائهم بني قينقاع حتى من عليهم النبي ﷺ وتركهم بعد الله بن أبي سلول وهو أبو حجاب المذكور في البيت الآخر.

(٣) قوله: (كما ثقلت بميطان الصخور) هو اسم جبل من أرض أجاز في ديار بني مزينة وهو بفتح الميم على المشهور، وقال أبو عبيد البكري وجماعة: هو بكسرهما وبعد ياء مثناة تحت وآخره نون هذا هو الصحيح المشهور، ووقع في بعض نسخ مسلم بميطار بالراء، قال القاضي: وفي رواية ابن ماهان بميطان بالحاء مكان الميم والصواب الأول، قال: وإنما قصد هذا الشاعر تمريض سعد على استبقاء بني قريظة حلفائه ويلومه على حكمه فيهم ويذكره بفعل عبد الله بن أبي ومداحه بشفاعته في حلفائهم بني قينقاع.

٢٣- باب المبادرة بالغزو،

وتقديم أهمّ الأمرين المتعارضين

٦٩- (١٧٧٠) وحديثي عبد الله ابن محمد ابن أسامة الضبي، حدثنا جويرية ابن أسماء، عن نافع.

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: نَادَى فِينَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ أَنْصَرَفَ، عَنِ الْأَحْزَابِ: «أَنْ لَا يُصَلِّيَنَّ أَحَدُ الظُّهْرِ إِلَّا فِي بَنِي قُرَيْظَةَ»، فَتَخَوَّفَ نَاسٌ قُوَّةَ الزَّوْتِ، فَصَلُّوا دُونَ بَنِي قُرَيْظَةَ، وَقَالَ آخَرُونَ: لَا نَصَلِّي إِلَّا حَيْثُ أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَإِنْ قَاتَلْنَا الزَّوْتِ، قَالَ: فَمَا عَنَّفَ وَاحِدًا مِنَ الْفَرِيقَيْنِ^(١). (إخرجه البخاري: ٩٤٦، ٤١١٩).

(١) هكذا رواه مسلم لا يصلين أحد الظهر، ورواه البخاري في باب صلاة الخوف من رواية ابن عمر أيضاً قال رسول الله ﷺ لنا لما رجع من الأحزاب: «لا يصلين أحد العصر إلا في بني قريظة» فأدرك بعضهم العصر في الطريق وقال بعضهم لا نصلي حتى نأتيها وقال بعضهم بل نصلي ولم يرد ذلك منا فذكر ذلك للنبي ﷺ فلم يعنف واحداً منهم.

أما جمعهم بين الرويتين في كونها الظهر والعصر فمحمول على أن هذا الأمر كان بعد دخول وقت الظهر، وقد صلى الظهر بالمدينة بعضهم دون بعض، فقيل للذين لم يصلوا الظهر: لا تصلوا الظهر إلا في بني قريظة، وللذين صلوا بالمدينة لا تصلوا العصر إلا في بني قريظة، ويحتمل أنه قيل للجميع: ولا تصلوا العصر ولا الظهر إلا في بني قريظة، ويحتمل أنه قيل للذين ذهبوا أولاً: لا تصلوا الظهر إلا في بني قريظة، وللذين ذهبوا بعدهم لا تصلوا العصر إلا في بني قريظة والله أعلم.

وأما اختلاف الصحابة رضي الله عنهم في المبادرة بالصلاة عند ضيق

قال ابن شهاب: فأخبرني أنس ابن مالك، أن رسول الله ﷺ لما فرغ من قتال أهل خيبر، وأنصرف إلى المدينة، رد المهاجرون إلى الأنصار منائحهم التي كانوا منحوهم من ثمارهم^(١)، قال: فرد رسول الله ﷺ إلى أمي عذاتها، وأعطى رسول الله ﷺ أم أيمن^(٢) مكانهن من حايطيه.

قال ابن شهاب: وكان من شأن أم أيمن، أم أسامة ابن زيد، أنها كانت وصيفة لعبد الله ابن عبد المطلب، وكانت من الحبشة^(٣)، فلما ولدت آمنة رسول الله ﷺ، بعد ما توفي أبوه، فكانت أم أيمن تحضنه، حتى كبر رسول الله ﷺ، فأعتقها، ثم أنكحها زيد ابن حارثة، ثم توفي بعد ما توفي رسول الله ﷺ بخمسة أشهر. [أخرجه البخاري: ٢٦٣٠].

(١) قوله: (وكان الأنصار أهل الأرض والمغار) أراد بالمغار هنا النخل، قال الزجاج: المغار كل ما له أصل، قال: وقيل أن النخل خاصة يقال له المغار.

(٢) قوله: (وكانت أعطت أم أنس رسول الله ﷺ عذاقاً لها) هو بكسر العين جمع علق بفتحها وهي النخلة ككلب وكلاب ويثر ويثار.

(٣) قوله: (رد المهاجرون إلى الأنصار منائحهم التي كانوا منحوهم من ثمارهم) هنا دليل على أنها كانت منائح ثمار أي إياحة للثمار لا تمليك لا رقاب النخل فإنها لو كانت هبة لرقبة النخل لم يرجعوا فيها، فإن الرجوع في الهبة بعد القبض لا يجوز، وإنما كانت إياحة كما ذكرنا، والإياحة يجوز الرجوع فيها متى شاء، ومع هذا لم يرجعوا فيها حتى اتسعت الحال على المهاجرين بفتح خير واستغنوا عنها فردوها على الأنصار فقبلوها، وقد جاء في الحديث أن النبي ﷺ قال لهم ذلك.

(٤) قوله: (فأعطاهما رسول الله ﷺ أم أيمن) هنا دليل لما قلنا عن العلماء أنه لم يكن كل ما أعطت الأنصار على المساقاة بل كان فيه ما هو منيحة ومواساة وهذا منه، وهو محمول على أنها أعطته ﷺ ثمارها بفعل فيها ما شاء من أكله بنفسه وعباله وضيافته وإيثاره بذلك لمن شاء فلها أثر بها أم أيمن، ولو كانت إياحة له خاصة لما أباحها لغيره، لأن المباح له بنفسه لا يجوز له أن يبيع ذلك الشيء لغيره، بخلاف الموهوب له نفس رقبة الشيء فإنه يتصرف فيه كيف شاء.

(٥) هنا تصريح من ابن شهاب أن أم أيمن أم أسامة بن زيد حبشية، وكذا قاله الواقدي وغيره، ويؤيده ما ذكره بعض المؤرخين أنها كانت من سبي الحبشة أصحاب الفيل، وقيل أنها لم تكن حبشية وإنما الحبشية امرأة أخرى، واسم أم أيمن التي هي أم أسامة بركة كنيت بابنها أيمن بن عبيد الحبشي صحابي استشهد يوم خيبر، قال الشافعي وغيره، وقد سبق ذكر قطعة من أحوال أم أيمن في باب القافة.

٧١- () حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَحَامِدُ بْنُ عُمَرَ الْبَكْرَاوِيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى الْقَيْسِيُّ، كُلُّهُمْ، عَنْ

الْمُعْتَمِرِ (وَاللَّفْظُ لَابْنِ أَبِي شَيْبَةَ)، حَدَّثَنَا مُعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ التَّيْمِيُّ، عَنْ أَبِيهِ. عَنْ أَنَسٍ، أَنَّ رَجُلًا (وَقَالَ حَامِدٌ وَابْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى: أَنَّ الرَّجُلَ) كَانَ يَجْعَلُ لِلنَّبِيِّ ﷺ النُّخْلَاتِ مِنْ أَرْضِهِ، حَتَّى فُتِحَتْ عَلَيْهِ قُرَيْظَةُ وَالنَّضِيرُ، فَجَعَلَ، بَعْدَ ذَلِكَ، يَرُدُّ عَلَيْهِ مَا كَانَ آعْطَاهُ.

قال أنس: وإن أهلي أمروني أن آتي النبي ﷺ فأسأله ما كان أهله أعطوه أو بعضه، وكان نبي الله ﷺ قد أعطاه أم أيمن، فآتيت النبي ﷺ فأعطيني، فجاءت أم أيمن فجعلت الثوب في عنقي وقالت: واللّه! لا نعطيكاهن^(١) وقد أعطيني، فقال نبي الله ﷺ: «يا أم أيمن! أتركيه ولك كذا وكذا». وتقول: كلا، والذي لا إله إلا هو! فجعل يقول كذا حتى أعطاه عشرة أمثالي، أو قريباً من عشرة أمثالي^(٢). [أخرجه البخاري: ٣١٢٨، ٤٠٣٠، ٤١٢٠].

(١) قوله: (والله لا نعطيكاهن) هكذا هو في معظم النسخ نعطيكاهن بالالف بعد الكاف وهو صحيح، فكأنه أشيع فتحة الكاف فتولدت منها الف، وفي بعض النسخ: والله ما نعطاكهن، وفي بعضها لا نعطيكهن والله أعلم.

(٢) قوله في قصة أم أيمن: (أنها امتنعت من رد تلك المنائح حتى عوضها عشرة أمثاله). إنما فعلت هذا لأنها ظنت أنها كانت هبة موزنة وتلياً لأصل الرقبة وأراد النبي ﷺ استجابة قلبها في استرداد ذلك، فما زال يزيدها في العوض حتى رضيت، وكل هذا تبرع منه ﷺ وإكرام لها لما لها من حق الحضانة والتربية.

٢٥- باب جواز الأكل من طعام الغنيمة

في دار الحرب^(١)

(١) فيه حديث عبد الله بن مغفل (أنه أصاب جراباً من شحم يوم خيبر) وفي رواية (قال: رمي إلينا جراب فيه طعام وشحم). أما الجراب فكسر الجيم وفتحها لفتان الكسر أفصح وأشهر وهو وعاء من جلد، وفي هذا إياحة أكل طعام الغنيمة في دار الحرب. قال القاضي: أجمع العلماء على جواز أكل طعام الحربين ما دام المسلمون في دار الحرب فيأكلون منه قدر حاجتهم، ويجوز بإذن الإمام وبغير إذنه، ولم يشترط أحد من العلماء استثنائه إلا الزهري وجمهورهم على أنه لا يجوز أن يخرج معه منه شيئاً إلى عمارة دار الإسلام، فإن أخرجه لزمه رده إلى المغنم، وقال الأوزاعي لا يلزمه، وأجمعوا على أنه لا يجوز بيع شيء منه في دار الحرب ولا غيرها، فإن بيع منه شيء لغير الغائبين كان بدله غنيمته، ويجوز أن يركب دوابهم ويلبس ثيابهم ويستعمل سلاحهم في حال الحرب بالإجماع ولا يقتصر إلى إذن الإمام، وشرط الأوزاعي إذنه وخالف الباقي، وفي هذا الحديث دليل

أَنْ أَبَا سُفْيَانَ أَخْبَرَهُ، مِنْ فِيهِ إِلَى فِيهِ، قَالَ: انْطَلَقْتُ فِي الْمُدَّةِ الَّتِي كَانَتْ بَيْنِي وَبَيْنَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ^(١)، قَالَ: فَيُنَا أَنَا بِالشَّامِ، إِذْ جِيءَ بِكِتَابٍ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَى هِرَقْلَ^(٢)، يَعْنِي عَظِيمَ الرُّومِ، قَالَ: وَكَانَ دَحِيَّةَ الْكَلْبِيِّ^(٣) جَاءَ بِهِ، فَدَفَعَهُ إِلَى عَظِيمِ بَصْرَى^(٤)، فَدَفَعَهُ عَظِيمُ بَصْرَى إِلَى هِرَقْلَ، فَقَالَ هِرَقْلُ: هَلْ هَاهُنَا أَحَدٌ مِنْ قَوْمِ هَذَا الرَّجُلِ الَّذِي يَزْعُمُ أَنَّهُ نَبِيٌّ؟ قَالُوا: نَعَمْ، قَالَ: فَدُعِيتُ فِي نَقَرٍ مِنْ قُرَيْشٍ، فَدَخَلْنَا عَلَى هِرَقْلَ، فَاجْلَسْنَا بَيْنَ يَدَيْهِ، فَقَالَ: أَيُّكُمْ أَقْرَبُ نَسَبًا مِنْ هَذَا الرَّجُلِ الَّذِي يَزْعُمُ أَنَّهُ نَبِيٌّ؟ فَقَالَ أَبُو سُفْيَانَ: قُلْتُ: أَنَا، فَاجْلَسُونِي بَيْنَ يَدَيْهِ، وَاجْلَسُوا أَصْحَابِي خَلْفِي^(٥)، ثُمَّ دَعَا بِتَرْجُمَانِهِ^(٦) فَقَالَ لَهُ: قُلْ لَهُمْ: إِنِّي سَأَلْتُ هَذَا، عَنْ الرَّجُلِ الَّذِي يَزْعُمُ أَنَّهُ نَبِيٌّ، فَإِنْ كَذَّبَنِي فَكَذِّبُوهُ، قَالَ: فَقَالَ أَبُو سُفْيَانَ: وَائِمُّمُ اللَّهُ! لَوْلَا مَخَافَةُ أَنْ يُؤَثَّرَ عَلَيَّ الْكَذِبُ لَكَذَّبْتُ^(٧)، ثُمَّ قَالَ لِتَرْجُمَانِهِ: سَلْهُ، كَيْفَ حَسِبُهُ فِيكُمْ؟ قَالَ قُلْتُ: هُوَ فِينَا ذُو حَسَبٍ، قَالَ: فَهَلْ كَانَ مِنْ آبَائِهِ مُلِكٌ؟^(٨) قُلْتُ: لَا، قَالَ: فَهَلْ كُنْتُمْ تَتَهَمُونَهُ بِالْكَذِبِ قَبْلَ أَنْ يَقُولَ مَا قَالَ؟ قُلْتُ: لَا، قَالَ: وَمَنْ يَتَّبِعُهُ؟ أَشَرَفُ النَّاسِ أَمْ ضَعَفَاؤُهُمْ؟ قَالَ قُلْتُ: بَلْ ضَعَفَاؤُهُمْ، قَالَ: أَيْرِيدُونَ أَمْ يَقْصُونَ؟ قَالَ قُلْتُ: لَا، بَلْ يَزِيدُونَ، قَالَ: هَلْ يَرْتَدُّ أَحَدٌ مِنْهُمْ، عَنْ دِينِهِ، بَعْدَ أَنْ يَدْخُلَ فِيهِ، مَسْخُطَةً لَهُ^(٩)؟ قَالَ قُلْتُ: لَا، قَالَ: فَهَلْ قَاتَلْتُمُوهُ؟ قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: فَكَيْفَ كَانَ قِتَالُكُمْ إِيَّاهُ؟ قَالَ قُلْتُ: نَكُونُ الْحَرْبُ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُ مِجَالًا^(١٠)، يُصِيبُ مِنَّا وَنُصِيبُ مِنْهُ، قَالَ: فَهَلْ يَغْدِرُ^(١١)؟ قُلْتُ: لَا، وَنَحْنُ مِنْهُ فِي مُدَّةٍ لَا نَدْرِي مَا هُوَ صَائِعٌ فِيهَا^(١٢).

قَالَ: قَوْلُ اللَّهِ! مَا امْكَنَتِي مِنْ كَلِمَةٍ أَدْخِلُ فِيهَا شَيْئًا غَيْرَ هَذِهِ.

قَالَ: فَهَلْ قَالَ هَذَا الْقَوْلَ أَحَدٌ قَبْلَهُ؟ قَالَ قُلْتُ: لَا، قَالَ لِتَرْجُمَانِهِ: قُلْ لَهُ: إِنِّي سَأَلْتُكَ، عَنْ حَسَبِهِ فَزَعَمْتَ أَنَّهُ فِيكُمْ ذُو حَسَبٍ، وَكَذَلِكَ الرُّسُلُ تُبْعَثُ فِي أَحْسَابٍ قَوْمِهَا^(١٣)، وَسَأَلْتُكَ: هَلْ كَانَ فِي آبَائِهِ مُلِكٌ؟ فَزَعَمْتَ أَنْ لَا، فَقُلْتُ: لَوْ كَانَ مِنْ آبَائِهِ مُلِكٌ قُلْتُ رَجُلٌ يَطْلُبُ مُلِكَ آبَائِهِ، وَسَأَلْتُكَ، عَنْ أَتْبَاعِهِ، أَضَعَفَاؤُهُمْ أَمْ أَشَرَفُهُمْ؟ فَقُلْتُ: بَلْ ضَعَفَاؤُهُمْ، وَهُمْ أَتْبَاعُ الرُّسُلِ^(١٤)، وَسَأَلْتُكَ: هَلْ كُنْتُمْ تَتَهَمُونَهُ بِالْكَذِبِ قَبْلَ أَنْ يَقُولَ مَا قَالَ؟ فَزَعَمْتَ أَنْ لَا، فَقَدْ عَرَفْتُ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ لِيَدْعُ الْكَذِبَ عَلَى النَّاسِ ثُمَّ يَذْهَبَ فَيَكْذِبُ عَلَى اللَّهِ،

لِجَوَازِ أَكْلِ شَحُومِ ذِبَائِحِ الْيَهُودِ وَإِنْ كَانَتْ شَحُومَهَا عَرْمَةً عَلَيْهِمْ وَهُوَ مَذْهَبُ مَالِكٍ وَأَبِي حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِي وَجَمَاهِيرِ الْعُلَمَاءِ. قَالَ الشَّافِعِي وَأَبُو حَنِيفَةَ وَالْجُمْهُورُ: لَا كِرَامَةَ فِيهَا. وَقَالَ مَالِكٌ: هِيَ مَكْرُوهَةٌ. وَقَالَ أَتْسَهَبُ وَابْنُ الْقَاسِمِ الْمَالِكِيَانِ وَبَعْضُ أَصْحَابِ أَحْمَدَ: هِيَ عَرْمَةٌ. وَحَكَى هَذَا أَيْضًا عَنْ مَالِكٍ. وَاحْتَجَّ الشَّافِعِي وَالْجُمْهُورُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَطَعَامَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَلَّ لَكُمْ﴾ قَالَ الْمَفْسُورُونَ: الْمُرَادُ بِهِ الذَّبَائِحُ وَلَمْ يَسْتَنْ مِنْهَا شَيْئًا لَا لَحْمًا وَلَا شَحْمًا وَلَا غَيْرَهُ، وَفِيهِ حَلُّ ذِبَائِحِ أَهْلِ الْكِتَابِ وَهُوَ مُجْمَعٌ عَلَيْهِ وَلَمْ يَخْلَفْ إِلَّا الشَّيْعَةُ، وَمَذْهَبُ الْجُمْهُورِ يَأْتِيهَا سِوَاهُ سَمَوِ اللَّهِ تَعَالَى عَلَيْهَا أَمْ لَا. وَقَالَ قَوْمٌ: لَا يَحِلُّ إِلَّا أَنْ يَسْمُوَ اللَّهُ تَعَالَى. فَأَمَّا إِذَا ذُكِرَ عَلَى اسْمِ الْمَسِيحِ أَوْ كَنِيسَةٍ وَغَوَّهَا فَلَا تَحِلُّ تِلْكَ الذَّبِيحَةُ عِنْدَنَا وَبِهِ قَالَ جَمَاهِيرُ الْعُلَمَاءِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

٧٢-(١٧٧٢) حَدَّثَنَا شَيْبَانُ ابْنُ قُرُوحٍ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ (يَعْنِي ابْنَ الْمُغِيرَةِ)، حَدَّثَنَا حُمَيْدُ ابْنِ هِلَالٍ.

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ مُغْفَلٍ، قَالَ: أَصَبْتُ جِرَابًا مِنْ شَحْمٍ، يَوْمَ خَيْبَرَ، قَالَ: فَالْتَزَمْتُهُ، فَقُلْتُ: لَا أُعْطِي الْيَوْمَ أَحَدًا مِنْ هَذَا شَيْئًا، قَالَ: فَالْتَفَتُ فَإِذَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مُتَبَسِّمًا.

٧٣-() حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ بَشَّارٍ الْعَبْدِيُّ، حَدَّثَنَا بَهْزُ ابْنِ أَسَدٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، حَدَّثَنِي حُمَيْدُ ابْنِ هِلَالٍ قَالَ:

سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ ابْنَ مُغْفَلٍ يَقُولُ: رُمِيَ إِلَيْنَا جِرَابٌ فِيهِ طَعَامٌ وَشَحْمٌ، يَوْمَ خَيْبَرَ، فَوَثَبْتُ لِأَخْذِهِ، قَالَ: فَالْتَفَتُ فَإِذَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَاسْتَحْيَيْتُ مِنْهُ^(١). [أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: ٣١٥٣، ٤٢١٤، ٥٥٠٨].

(١) قوله: (فالتفت فإذا رسول الله ﷺ فاستحييت منه) يعني لما رآه من حرصه على أخذه أو لقوله لا أعطي اليوم أحداً من هذا شيئاً والله أعلم.

٧٣-() وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: جِرَابٌ مِنْ شَحْمٍ، وَلَمْ يَذْكُرِ الطَّعَامَ.

٢٦- باب كتاب النبي ﷺ إلى هِرَقْلَ
يَدْعُوهُ إِلَى الْإِسْلَامِ

٧٤-(١٧٧٣) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ وَابْنُ أَبِي عَمْرٍ وَمُحَمَّدُ ابْنُ رَافِعٍ وَعَبْدُ ابْنِ حُمَيْدٍ (وَاللَّفْظُ لِابْنِ رَافِعٍ) قَالَ: ابْنُ رَافِعٍ وَابْنُ أَبِي عَمْرٍ: حَدَّثَنَا، وَقَالَ الْآخَرَانِ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ (أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَمْرِو اللَّهِ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ عُتْبَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ).

وَسَأَلْتُكَ: هَلْ يَزِيدُ أَحَدٌ مِنْهُمْ، عَنْ دِينِهِ بَعْدَ أَنْ يَدْخُلَهُ سَخَطُ لَه؟ فَرَعَمْتُ أَنْ لَا، وَكَذَلِكَ الْإِيمَانُ إِذَا خَالَطَ بِشَاشَةَ الْقُلُوبِ^(١٦)، وَسَأَلْتُكَ: هَلْ يَزِيدُونَ أَوْ يَقْصُرُونَ؟ فَرَعَمْتُ أَنَّهُمْ يَزِيدُونَ، وَكَذَلِكَ الْإِيمَانُ حَتَّى يَسْمُ، وَسَأَلْتُكَ: هَلْ قَاتَلْتُمُوهُ؟ فَرَعَمْتُ أَنَّكُمْ قَدْ قَاتَلْتُمُوهُ، فَتَكُونُ الْحَرْبُ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُ سِجَالًا، يَنَالُ مِنْكُمْ وَتَنَالُونَ مِنْهُ، وَكَذَلِكَ الرُّسُلُ تُبْتَلَى ثُمَّ تَكُونُ لَهُمُ الْعَاقِبَةُ^(١٧)، وَسَأَلْتُكَ: هَلْ يَغْدِرُ؟ فَرَعَمْتُ أَنَّهُ لَا يَغْدِرُ، وَكَذَلِكَ الرُّسُلُ لَا تَغْدِرُ، وَسَأَلْتُكَ: هَلْ قَالَ: هَذَا الْقَوْلُ أَحَدٌ قَبْلَهُ؟ فَرَعَمْتُ أَنْ لَا، فَقُلْتُ: لَوْ قَالَ هَذَا الْقَوْلُ أَحَدٌ قَبْلَهُ، قُلْتُ: رَجُلٌ اتَّهَمَ بِقَوْلٍ قِيلَ قَبْلَهُ، قَالَ: ثُمَّ قَالَ: بِمَ يَأْمُرُكُمْ؟ قُلْتُ:

يَأْمُرُنَا بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ وَالصَّلَاةِ وَالْعَقَابِ^(١٨)، قَالَ: إِنْ يَكُنْ مَا تَقُولُ فِيهِ حَقًّا، فَإِنَّهُ نَبِيٌّ^(١٩)، وَقَدْ كُنْتُ أَعْلَمُ أَنَّهُ خَارِجٌ، وَلَمْ أَكُنْ أَظُنُّ مِنْكُمْ وَلَوْ أَنِّي أَعْلَمْتُ أَنِّي أَخْلَصُ إِلَيْهِ، لَأَحْبَبْتُ لِقَاءَهُ^(٢٠)، وَلَوْ كُنْتُ عِنْدَهُ لَعَسَلْتُ، عَنْ قَدَمَيْهِ، وَلَيَبْلُغُنَّ مُلْكُهُ مَا تَحْتَ قَدَمَيْ.

قَالَ: ثُمَّ دَعَا بِكِتَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَرَأَهُ، فَإِذَا فِيهِ «بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، مِنْ مُحَمَّدٍ رَسُولِ اللَّهِ إِلَى هِرَقْلَ عَظِيمِ الرُّومِ، سَلَامٌ عَلَى مَنْ اتَّبَعَ الْهُدَى^(٢١)، أَنَا بَعْدُ، فَلْيَأْنِ ادْعُوكَ بِدُعَايَةِ الْإِسْلَامِ^(٢٢)، أَسْلِمْتَ تَسْلَمَ، وَأَسْلِمْتَ يُؤْتِكَ اللَّهُ أَجْرَكَ مَرَّتَيْنِ، وَإِنْ تَوَلَّيْتَ فَإِنَّ عَلَيْكَ إِثْمَ الْأَرِيسِيِّينَ^(٢٣)»، «يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ^(٢٤)» أَنْ لَا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِ شَيْئًا وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَقُولُوا اشْهَدُوا بِأَنَّا مُسْلِمُونَ» (آل عمران: ٦٤).

فَلَمَّا فَرَغَ مِنْ قِرَاءَةِ الْكِتَابِ ارْتَفَعَتِ الْأَصْوَاتُ عِنْدَهُ وَكَثُرَ اللَّغْظُ^(٢٥)، وَأَمَرَ بِنَا فَأَخْرَجْنَا، قَالَ: فَقُلْتُ لِأَصْحَابِي حِينَ خَرَجْنَا: لَقَدْ أَمَرَ أَمْرُ ابْنِ أَبِي كَبْشَةَ^(٢٦)، إِنَّهُ لَيَخَافُهُ مَلِكُ بَنِي الْأَصْفَرِ^(٢٧)، قَالَ: فَمَا زِلْتُ مُوقِنًا بِأَمْرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ سَيُظْهِرُ، حَتَّى ادْخَلَ اللَّهُ عَلَيَّ الْإِسْلَامَ. [أخرجه البخاري: ٥١، ٧، ٢٩٨١، ٢٩٨٤، ٢٩٤٠، ٢٩٧٨، ٣١٧٤، ٤٥٥٣، ٥٩٨٠، ٦٢٦٠، ٧١٩٩].

(١) قوله: (عن أبي سفيان انطلقت في المدة التي كانت بيني وبين رسول الله ﷺ يعني الصلح يوم الحديبية وكانت الحديبية في أواخر سنة ست من الهجرة).

(٢) قوله: (هرقل) بكسر الهمزة وفتح الراء وإسكان القاف هذا هو المشهور، ويقال هرقل بكسر الهمزة وإسكان الراء وكسر القاف حكاه

الجوهري في صحاحه وهو اسم علم له ولقبه قيصر. وكذا كل من ملك الروم يقال له قيصر.

(٣) قوله: (دحية الكلبي) هو بكسر الدال وفتحها لغتان مشهورتان اختلف في الراجحة منهما وادعى ابن السكيت أنه بالكسر لا غير وأبو حاتم السجستاني أنه بالفتح لا غير.

(٤) قوله: (عظيم بصري) هي بضم الباء وهي مدينة حوران ذات قلعة وأعمال قرية من طرف البرية التي بين الشام والحجاز، والمراد بعظيم بصري أميرها. قوله عن هرقل: (أنه سأل أيهم أقرب نسباً إلى النبي ﷺ ليسأله عنه) قال العلماء: إنما سأل قريب النسب لأنه أعلم بحاله وأبعد من أن يكذب في نسبه وغيره، ثم أكد ذلك فقال لأصحابه إن كذبني فكذبوه أي لا تستحيوا منه فتسكتوا عن تكذيبه إن كذب.

(٥) قوله: (واجلسوا أصحابي خلفي) قال بعض العلماء: إنما فعل ذلك ليكون عليهم أهون في تكذيبه إن كذب لأن مقابله بالكذب في وجهه صعبة بخلاف ما إذا لم يستقبله.

(٦) قوله: (دعا بترجمانه) هو بضم التاء وفتحها والفتح أفصح وهو المعبر عن لغة بلغة أخرى والتاء فيه أصلية، وأنكروا على الجوهري كونه جعلها زائدة.

(٧) قوله: (لولا غفلة أن يؤثر علي الكذب لكذبت) معناه لولا خفت أن رفعتي ينقلون عني الكذب إلى قومي ويتحدثونه في بلادك لكذبت عليه لبغضي إياه وعجبي نقصه، وفي هذا بيان أن الكذب قبيح في الجاهلية كما هو قبيح في الإسلام. ووقع في رواية البخاري: «لولا الحياء من أن يأتروا علي كذباً لكذبت عنه» وهو بضم التاء وكسرهما.

(٨) وقوله: (كيف حسبه فيكم) أي نسبه.

(٩) قوله: (فهل كان من آبائه ملك) هكذا هو في جميع نسخ صحيح مسلم، ووقع في صحيح البخاري: «فهل كان في آبائه من مالك» وروي هذا اللفظ على وجهين: أحدهما من بكسر الميم وملك بفتحها مع كسر اللام. والثاني من بفتح الميم وملك بفتحها على أنه فعل ماض وكلاهما صحيح والأول أشهر وأصح وتؤيده رواية مسلم بحذف من. قوله: (ومن يتبعه أشراف الناس أم ضعفاؤهم) يعني بأشرافهم كبارهم وأهل الأحساب فيهم.

(١٠) قوله: (سخطة له) هو بفتح السين والسخطة كراهة الشيء وعدم الرضى به.

(١١) قوله: (يكون الحرب بيننا وبينه سجالاً) هو بكسر السين أي نوياً نوبة لنا ونوبة له، قالوا: وأصله من المستقين بالسجل وهي الدلو الملقى يكون لكل واحد منهما سجل.

(١٢) قوله: (فهل يغدر) هو بكسر الدال، وهو ترك الوفاء بالعهد.

(١٣) قوله: (ونحن منه في مدة لا ندرى ما هو صانع فيها) يعني مدة الهدنة والصلح الذي جرى يوم الحديبية.

(١٤) قوله: (وكذلك الرسل تبعث في أحساب قومها) يعني في أفضل

الإسلام. قال القاضي: ويجوز أن تكون داعية هنا بمعنى دعوة كما في قوله تعالى: ﴿ليس لها من دون الله كاشفة﴾ أي كشف.

(٢٣) قوله ﷺ: «إن توليت فإن عليك إثم الأريسين» هكذا وقع في هذه الرواية الأولى في مسلم الأريسين وهو الأشهر في روايات الحديث وفي كتب أهل اللغة، وعلى هذا اختلف في ضبطه على أوجه: أحدها بيايين بعد السين. والثاني بياء واحدة بعد السين، وعلى هذين الوجهين الهمة مفتوحة والراء مكسورة مخففة. والثالث الأريسين بكسر الهمة وتشديد الراء وبياء واحدة بعد السين، ووقع في الرواية الثانية في مسلم وفي أول صحيح البخاري إثم الريسين بياء مفتوحة في أوله وبياءين بعد السين، واختلفوا في المراد بهم على أقوال:

أصحها وأشهرها أنهم الأكارون أي الفلاحون والزراعون، ومعناه أن عليك إثم رعائك الذين يتبعونك ويقادون بانقيادك، ونه بهؤلاء على جميع الرعايا لأنهم الأغلب ولأنهم أسرع انقياداً، فإذا أسلم أسلموا وإذا امتنع امتنعوا وهذا القول هو الصحيح، وقد جاء مصرحاً به في رواية روينها في كتاب دلائل النبوة للبيهقي وفي غيره: «فإن عليك إثم الأكارين» وفي رواية ذكرها أبو عبيد في كتاب الأموال وإلا فلا يحل بين الفلاحين وبين الإسلام. وفي رواية ابن وهب: وإثمهم عليك، قال أبو عبيد: ليس المراد بالفلاحين الزراعين خاصة بل المراد بهم جميع أهل مملكته.

الثاني أنهم اليهود والنصارى وهم أتباع عبد الله بن إريس الذي تنسب إليه الأروسية من النصارى ولهم مقالة في كتب المقالات ويقال لهم الأروسيون.

الثالث أنهم الملوك الذين يقودون الناس إلى المذاهب الفاسدة ويأمرونهم بها.

(٢٤) الآية، في هذا الكتاب جمل من القواعد وأنواع من الفوائد: منها دعاء الكفار إلى الإسلام قبل قتالهم وهذا الدعاء واجب والقتال قبله حرام إن لم تكن بلغتهم دعوة الإسلام وإن كانت بلغتهم فالدعاء مستحب هذا مذهبنا، وفيه خلاف للسلف سبق بيانه في أول كتاب الجهاد. ومنها وجوب العمل بخبر الواحد وإلا فلم يكن في بعثه مع دحية فائدة وهذا إجماع من يعتد به ومنها استحباب تصدير الكتاب بسم الله الرحمن الرحيم وإن كان المبعوث إليه كافراً. ومنها أن قوله ﷺ في الحديث: «كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بحمد الله فهو أجزم» المراد بالحمد لله ذكر الله تعالى، وقد جاء في رواية بذكر الله تعالى، وهذا الكتاب كان ذا بال بل من المهمات العظام وبدأ فيه بالبسملة دون الحمد. ومنها أنه يجوز أن يسافر إلى أرض العدو بالآية والأيتين ونحوهما وأن يبعث بذلك إلى الكفار، وإنما نهى عن المسافرة بالقرآن إلى أرض العدو أي ب كله أو بجملة منه، وذلك أيضاً محمول على ما إذا خيف وقوعه في أيدي الكفار. ومنها أنه يجوز للمحدث والكافر مس آية أو آيات يسيرة مع غير القرآن. ومنها أن السنة في المكاتب والرسائل بين الناس أن يبدأ الكاتب بنفسه فيقول من زيد إلى عمرو، وهذه مسألة تختلف فيها.

قال الإمام أبو جعفر في كتابه صناعة الكتاب: قال أكثر العلماء: يستحب أن يبدأ بنفسه كما ذكرنا، ثم روى فيه أحاديث كثيرة وأثاراً قال:

انسابهم وأشرفها، قيل الحكمة في ذلك أنه أبعد من اتحاله الباطل وأقرب إلى انقياد الناس له.

(١٥) وأما قوله: «إن الضعفاء هم أتباع الرسل» فلكون الأشراف يأتون من تقدم مثلهم عليهم، والضعفاء لا يأتون فيسرعون إلى الانقياد وأتباع الحق. وأما سؤاله عن الردة فلأن من دخل على بصيرة في أمر محقق لا يرجع عنه بخلاف من دخل في أباطيل. وأما سؤاله عن الغدر فلأن من طلب حظ الدنيا لا يبالي بالغدر وغيره مما يتوصل به إلى ذلك، ومن طلب الآخرة لم يرتكب غدرًا ولا غيره من القبائح.

(١٦) قوله: «وكذلك الإيمان إذا خالط بشاشة القلوب» يعني انشراح الصدور وأصلها اللطف بالإنسان عند قدومه وإظهار السرور برؤيته، يقال: بش به وتبشش.

(١٧) قوله: «وكذلك الرسل تبلى ثم تكون لهم العاقبة» معناه يتلهم الله بذلك ليعظم أجرهم بكثرة صبرهم وبذلهم وسعيهم في طاعة الله تعالى.

(١٨) قوله: «قلت يأمرنا بالصلاة والزكاة والصلة والعفاف» أما الصلة فصلة الأرحام وكل ما أمر الله به أن يوصل وذلك بالبر والإكرام وحسن المراجعة، وأما العفاف الكف عن المحارم وخوارم المروءة. قال صاحب المحكم: العفة الكف عما لا يحل ولا يحل، يقال: عف يعف عفاً وعفافاً وعفاقة وتعفف واستعف ورجل عفاً وعفيف والأثنى عفيفاً وجمع العفيف أعففة وأعفاء.

(١٩) قوله: «إن يكن ما يقول حقاً أنه نبي» قال العلماء: هذا الذي قاله هرقل أخذه من الكتب القديمة، ففي التوراة هذا أو نحوه من علامات رسول الله ﷺ فعرفه بالعلامات. وأما الدليل القاطع على النبوة فهو المعجزة الظاهرة الخارقة للعادة، فهكذا قاله المازري والله أعلم.

(٢٠) قوله: «ولو أعلم أنني أخلص إليه لأحببت لقاءه». هكذا هو في مسلم، ووقع في البخاري لتجشمت لقاءه وهو أصح في المعنى، ومعناه لتكلفت الوصول إليه وارتكبت المشقة في ذلك ولكن أخاف أن أتقطع دونه، ولا غرر له في هذا لأنه قد عرف صدق النبي ﷺ، وإنما شح في الملك ورغب في الرياسة فآثرها على الإسلام، وقد جاء ذلك مصرحاً به في صحيح البخاري، ولو أراد الله هدايته لوفقه كما وفق النجاشي وما زالت عنه الرياسة ونسأل الله توفيقه.

(٢١) قوله ﷺ: «سلام على من اتبع الهدى» هذا دليل لمن يقول: لا يبدأ الكافر بالإسلام، وفي المسألة خلاف فمذهب الشافعي وجمهور أصحابه وأكثر العلماء أنه لا يجوز للمسلم أن يتنبد كافراً بالإسلام وأجازه كثيرون من السلف، وهذا مردود بالأحاديث الصحيحة في النهي عن ذلك وستأتي في موضعها إن شاء الله تعالى، وجوزه آخرون لاستتلاف أو حاجة إليه أو نحو ذلك.

(٢٢) قوله ﷺ: «أدعوك بدعاية الإسلام» وهو بكسر الدال أي بدعوته وهي كلمة التوحيد. وقال في الرواية الأخرى التي ذكرها مسلم بعد هذا: «أدعوك بدعاية الإسلام» وهو بمعنى الأولى ومعناها الكلمة الداعية إلى

زهرة جده أبو أمية يكنى أبا كبشة، وكذلك عمرو بن زيد بن أسد الأنصاري النجاري أبو سلمى أم عبد المطلب كان يدعى أبا كبشة، قال: وكان في أجداده أيضاً من قبل أمه أبو كبشة وهو أبو قبيلة أم وهب بن عبد مناف أبو أمية أم النبي ﷺ وهو خزاعي وهو الذي كان يعبد الشعري، وكان أبوه من الرضاعة يدعى أبا كبشة وهو الحارث بن عبد العزى السعدي، قال القاضي: وقال مثل هذا كله محمد بن حبيب البغدادي، وزاد ابن ماكولا فقال وقيل أبو كبشة عم والد حليلة مرضته ﷺ.

(٢٧) قوله: (إنه ليخافه ملك بني الأصفر) بنو الأصفر هم الروم قال ابن الأثير: سماوا به لأن جيشاً من الحبشة غلب على بلادهم في وقت فوطىء نساءهم فولدت أولاداً صفراً من سواد الحبشة وبياض الروم، وقال أبو إسحاق بن إبراهيم الحربي: نسبوا إلى الأصفر بن الروم بن عيصو بن إسحاق بن إبراهيم ﷺ. قال القاضي: هذا أشبه من قول ابن الأثير.

٧٤- () وَحَدَّثَنَا حَسَنُ الْحُلَوَائِيُّ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ (وَهُوَ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ ابْنِ سَعْدٍ)، حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ صَالِحٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

وَزَادَ فِي الْحَدِيثِ: وَكَانَ قِصْرُ لَمَّا كَشَفَ اللَّهُ عَنْهُ جُنُودَ فَارِسَ مَشَى مِنْ جَمْعٍ إِلَى إِيلِيَاءَ^(١)، شُكْرًا لِمَا أَبْلَاهُ اللَّهُ تَعَالَى^(٢)، وَقَالَ فِي الْحَدِيثِ: «مِنْ مُحَمَّدٍ عَبْدُ اللَّهِ وَرَسُولِهِ». وَقَالَ: «إِنَّمَا التَّيْسِيَيْنِ». وَقَالَ: «بِذَاعِيَةِ الْإِسْلَامِ».

(١) قوله: (مشى من حمص إلى إيلياء شكرًا لما أبلاه الله) أما حمص فغير مصروفة لأنها مؤنثة علم عجمية، وأما إيلياء فهو بيت المقدس وفيه ثلاث لغات أشهرها إيلياء بكسر الهمزة واللام وإسكان الياء بينهما وبالد، والثانية كذلك إلا أنها بالقصر، والثالثة الباء محذوف الياء الأولى وإسكان اللام وبالد حكاهن صاحب المطالع وآخرون، وفي رواية لأبي يعلى الموصلي في سند ابن عباس الإيلياء بالالف واللام، قال صاحب المطالع: قيل معناه بيت الله والله أعلم.

(٢) وأما قوله (شكرًا لما أبلاه الله) فمعناه شكرًا لما أنعم الله به عليه وأتاه إياه ويستعمل ذلك في الخير والشر، قال الله تعالى: ﴿وَنَبْلُوكُم بِالشَّرِّ وَالْخَيْرِ فِتْنَةً﴾ والله أعلم.

٢٧- باب كتب النبي ﷺ إلى ملوك الكفار

يَدْعُوهُمْ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ

٧٥- (١٧٧٤) حَدَّثَنِي يُونُسُ بْنُ حَصَّادٍ الْمَعْنِي^(١) (٢) حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ قَتَادَةَ.

عَنْ أَنَسٍ، أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ كَتَبَ إِلَى كِسْرَى، وَإِلَى قَيْصَرَ، وَإِلَى النَّجَاشِيِّ، وَإِلَى كُلِّ جَبَّارٍ، يَدْعُوهُمْ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى، وَلَيْسَ بِالنَّجَاشِيِّ الَّذِي صَلَّى عَلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ^(٣).

(١) هذه الأسانيد الثلاثة كلهم بصريون، ومحمد بن عبد الله السرازي

وهذا هو الصحيح عند أكثر العلماء لأنه إجماع الصحابة، قال: وسواء في هذا تصدير الكتاب والعنوان، قال: ورخص جماعة من أن يبدأ بالكتوب إليه فيقول في التصدير والعنوان إلى فلان من فلان، ثم روي بإسناده أن زيد بن ثابت كتب إلى معاوية فبدأ باسم معاوية، وعن محمد بن الحنفية ويكر بن عبد الله وأيوب السخيتاني أنه لا بأس بذلك، قال: وأما العنوان فالصواب أن يكتب عليه إلى فلان ولا يكتب لفلان لأنه إليه لا له إلا على عجاز، قال: هذا هو الصواب الذي عليه أكثر العلماء من الصحابة والتابعين.

ومنها التوقي في المكاتب واستعمال الورع فيها فلا يفرط ولا يفرط ولهذا قال النبي ﷺ: إلى هرقل عظيم الروم، فلم يقل ملك الروم لأنه لا ملك له ولا لغيره إلا بحكم دين الإسلام، ولا سلطان لأحد إلا لمن ولاه رسول الله ﷺ أو ولاه من أذن له رسول الله ﷺ بشرط، وإنما ينفذ من تصرفات الكفار ما تنفذه الضرورة، ولم يقل إلى هرقل فقط بل أتى بشروع من الملاطفة فقال عظيم الروم أي الذي يعظمونه ويقدمونه، وقد أمر الله ﷺ تعالى بإلانة القول لمن يدعى إلى الإسلام فقال تعالى: ﴿ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ﴾ وقال تعالى: ﴿فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لَيْنًا﴾ وغير ذلك.

ومنها استحباب البلاغة والإيجاز ونحري الألفاظ الجزلة في المكاتب فإن قوله ﷺ: أسلم تسلم في نهاية من الاختصار وغاية من الإيجاز والبلاغة وجمع المعاني مع ما فيه من بديع التجنيس وشموله لسلامته من خزي الدنيا بالحرب والسبي والقتل وأخذ الديار والأموال ومن عذاب الآخرة. ومنها أن من أدرك من أهل الكتاب نبينا ﷺ فأمن به فله أجران كما صرح به هنا. وفي الحديث الآخر في الصحيح: «ثلاثة يؤتون أجرهم مرتين منهم رجل من أهل الكتاب» الحديث، ومنها البيان الواضح أن من كان سيئاً لضلالة أو سبب منع من هداية كان آمناً لقوله ﷺ: «وإن توليت فإن عليك إثم الأريسيين» ومن هذا المعنى قول الله تعالى: ﴿وَلِيَحْمِلْنَ أَثْقَالَهُمْ وَأَتَقَالًا مَع أَثْقَالِهِمْ﴾. ومنها استحباب أما بعد في الخطب والمكاتبات، وقد ترجم البخاري لهذه باباً في كتاب الجمعة ذكر فيه أحاديث كثيرة.

(٢٥) قوله: (وكرر اللفظ) هو بفتح الغين وإسكانها وهي الأصوات المختلفة.

(٢٦) قوله: (ولقد أمر أمر ابن أبي كبشة) أما أمر فبفتح الهمزة وكسر الميم أي عظم. وأما قوله ابن أبي كبشة فقليل هو رجل من خزاعة كان يعبد الشعري ولم يوافق أحد من العرب في عبادتها فشيئوا النبي ﷺ به لمخالفته إياهم في دينهم كما خالفهم أبو كبشة، روي عن الزبير بن بكار في كتاب الأنساب قال: ليس مرادهم بذلك عيب النبي ﷺ إنما أرادوا بذلك مجرد التشبيه، وقيل: إن أبا كبشة جد النبي ﷺ من قبل أمه. قال ابن قتيبة وكثيرون: وقيل هو أبوه من الرضاعة وهو الحارث بن عبد العزى السعدي حكاه ابن بطلان وآخرون.

وقال القاضي عياض: قال أبو الحسن الجرجاني التشابه إنما قالوا ابن أبي كبشة عدوه له ﷺ فنبوه إلى نسب له غير نسبة المشهور، إذ لم يمكنهم الطعن في نسبة المعلوم المشهور، قال: وقد كان وهب بن عبد مناف بن

بِرِكَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَيُّ عَبَّاسٍ! نَادِ أَصْحَابَ السَّمُرَةِ»^(٥)، فَقَالَ عَبَّاسٌ: «وَكَانَ رَجُلًا صَيًّا»^(٦): فَقُلْتُ بِأَعْلَى صَوْتِي: أَيُّ أَصْحَابِ السَّمُرَةِ؟ قَالَ: فَوَاللَّهِ! لَكَأَنَّ عَطْفَتَهُمْ، حِينَ سَمِعُوا صَوْتِي، عَطْفَةُ الْبَقَرِ عَلَى أَوْلَادِهَا، فَقَالُوا: يَا لَيْتَ! يَا لَيْتَ! قَالَ: فَاقْتُلُوا وَالْكَفَّارَ»^(٧)، وَالِدْعُوَّةَ فِي الْأَنْصَارِ»^(٨)، يَقُولُونَ: يَا مَعْشَرَ الْأَنْصَارِ! يَا مَعْشَرَ الْأَنْصَارِ! قَالَ: ثُمَّ قُصِرَتِ الدُّعُوَّةُ عَلَى بَنِي الْحَارِثِ ابْنِ الْخَزْرَجِ، فَقَالُوا: يَا بَنِي الْحَارِثِ ابْنِ الْخَزْرَجِ! يَا بَنِي الْحَارِثِ ابْنِ الْخَزْرَجِ! فَظَنَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ عَلَى بَعْغَتِهِ، كَالْمُتَطَاوِلِ عَلَيْهَا، إِلَى قِتَالِهِمْ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «هَذَا حِينَ حَمِيَ الْوُطَيْسُ»^(٩). قَالَ: ثُمَّ أَخَذَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَصِيَّاتِ فَرَمَى بِهِنَ وَجُوهَ الْكَفَّارِ، ثُمَّ قَالَ: «أَنْهَزْمُوا، وَرَبُّ مُحَمَّدٍ!» قَالَ: فَذَهَبْتُ أَنْظُرُ فَإِذَا الْقِتَالُ عَلَى هَيْئَتِهِ فِيمَا أَرَى، قَالَ: فَوَاللَّهِ! مَا هُوَ إِلَّا أَنْ رَمَاهُمْ بِحَصِيَّاتِهِ، فَمَا زِلْتُ أَرَى حَتُّهُمْ كَلِيلًا»^(١٠) وَأَمَرَهُمْ مُدْبِرًا»^(١١).

(١) قوله: (قال ابن عباس شهدت مع رسول الله ﷺ يوم حنين فلزمت أنا وأبو سفيان بن الحارث بن عبد المطلب رسول الله ﷺ فلم نفارقه) أبو سفيان هذا هو ابن عم رسول الله ﷺ، قال جماعة من العلماء: اسمه هو كنيته، وقال آخرون: اسمه المغيرة ومن قاله هشام بن الكلبي وإبراهيم بن المنذر والزهري بن بكار وغيرهم، وفي هذا عطف الأقارب بعضهم على بعض عند الشدائد وذبح بعضهم عند بعض.

(٢) قوله: (ورسول الله ﷺ على بغلة له بيضاء) قال العلماء: ركوبه ﷺ البغلة في موطن الحرب وعند اشتداد الناس هو النهاية في الشجاعة والثبات، ولأنه أيضاً يكون معتمداً يرجع المسلمون إليه وتطمئن قلوبهم به وبمكانه، وإنما فعل هذا عمداً وإلا فقد كانت له ﷺ أفراس معروفة، وما ذكره في هذا الحديث من شجاعته ﷺ تقدمه يركض بغلته إلى جمع المشركين وقد فر الناس عنه. وفي الرواية الأخرى: أنه نزل إلى الأرض حين غشوه، وهذه مبالغة في الثبات والشجاعة والصبر، وقيل فعل ذلك مواساة لمن كان نازلاً على الأرض من المسلمين، وقد أخبرت الصحابة رضي الله تعالى عنهم بشجاعته ﷺ في جميع المواطن، وفي صحيح مسلم قال: إن الشجاع منا الذي يحاذي به وإنهم كانوا يتقون به.

(٣) أما قوله (بغلة بيضاء) فكنا قال في هذه الرواية، ورواية أخرى بعدها أنها بغلة بيضاء، وقال في آخر الباب على بغلته الشهباء وهي واحدة، قال العلماء: لا يعرف له ﷺ بغلة سواها وهي التي يقال لها دلدل.

(٤) وأما قوله: (أهداها له فروة بن نفاثة) فهو بنون مضمومة ثم فاء مخففة ثم ألف ثم شاء مثناة. وفي الرواية التي بعدها رواية إسحاق بن إبراهيم. قال فروة بن نعامة بالعين واليم والصحيح المعروف الأول. قال القاضي: واختلفوا في إسلامه فقال الطبري: أسلم وعمر عمراً طويلاً، وقال

بصري بغدادي ولا ينقض هذا ما ذكرته، وفي الإسناد الثاني تصريح قتادة بالسماع من أنس فزال ما يخاف من لبسه لو اقتصر على الطريق الأول.

(٢) قوله: (حدثني يوسف بن حماد المعني) هو بكسر النون وتشديد الياء منسوب إلى معن، وقال السمعاني: هو من ولد معن بن زائدة.

(٣) قوله: (أن النبي ﷺ كتب إلى كسرى وإلى قيصر وإلى النجاشي وإلى كل جبار يدعوهم إلى الله تعالى وليس بالنجاشي الذي صلى عليه النبي ﷺ) أما كسرى فيفتح الكاف وكسرهما وهو لقب لكل من ملك من ملوك الفرس، وقيصر لقب من ملك الروم، والنجاشي لكل من ملك الحبشة، وخاقان لكل من ملك الترك، وفرعون لكل من ملك القبط، والعزيز لكل من ملك مصر، وتبع لكل من ملك حمير، وفي هذا الحديث جواز مكتبة الكفار ودعائهم إلى الإسلام والعمل بالكتاب وبخبر الواحد والله أعلم.

٧٥- () وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الرَّزِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ عَطَاءٍ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ قَتَادَةَ، حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِهِ.

وَلَمْ يَقُلْ: وَلَيْسَ بِالْنجَاشِيِّ الَّذِي صَلَّى عَلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ.

٧٥- () وَحَدَّثَنِي نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ الْجَهْضَمِيُّ، أَخْبَرَنِي أَبِي، حَدَّثَنِي خَالِدُ بْنُ قَيْسٍ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ»^(١).

وَلَمْ يَذْكُرْ: وَلَيْسَ بِالْنجَاشِيِّ الَّذِي صَلَّى عَلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ.

(١) هذه الأسانيد الثلاثة كلهم بصريون، وعبد بن عبد الله الرازي بصري بغدادي ولا ينقض هذا ما ذكرته، وفي الإسناد الثاني تصريح قتادة بالسماع من أنس فزال ما يخاف من لبسه لو اقتصر على الطريق الأول.

٢٨- باب في غزوة حنين^(١)

(١) حنين واد بين مكة والطائف وراء عرفات بينه وبين مكة بضعة عشر ميلاً وهو مصروف كما جاء به القرآن العزيز.

٧٦- (١٧٧٥) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ أَحْمَدُ بْنُ عَمْرٍو ابْنِ سُرَجٍ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي كَثِيرُ بْنُ عَبَّاسٍ ابْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، قَالَ:

قَالَ عَبَّاسٌ: شَهِدْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ حُنَيْنٍ، فَلَزِمْتُ أَنَا وَأَبُو سُفْيَانَ ابْنَ الْحَارِثِ ابْنَ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَلَمْ نَفَارَقْهُ»^(١)، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى بَعْغَتِهِ»^(٢) لَهُ، بَيْضَاءُ»^(٣)، أَهْدَاها لَهُ فَرَوْهَ ابْنُ نَفَاثَةَ»^(٤) الْجَذَامِيُّ، فَلَمَّا لَقِيَ الْمُسْلِمُونَ وَالْكَفَّارَ، وَلَّى الْمُسْلِمُونَ مُدْبِرِينَ، فَطَفِقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَرْكُضُ بَعْغَتَهُ قِبَلَ الْكَفَّارِ، قَالَ عَبَّاسٌ: وَأَنَا آخِذٌ بِلِجَامِ بَعْغَتِهِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، أَكْثَمَهَا إِرَادَةً أَنْ لَا تُسْرِعَ، وَأَبُو سُفْيَانَ آخِذٌ

غيرهم: لم يسلم. وفي صحيح البخاري: أن الذي أهداهما له ملك أيلة، واسم ملك أيلة فيما ذكره ابن إسحاق يحنة بن روية والله أعلم.

فإن قيل: ففي هذا الحديث قبوله ﷺ هدية الكافر. وفي الحديث الآخر هدايا العمال غلول مع حديث ابن اللثية عامل الصدقات. وفي الحديث الآخر أنه رد بعض هدايا المشركين، وقال: إنا لا نقبل زبد المشركين أي رفقهم، فكيف يجمع بين هذه الأحاديث؟

(٨) قوله: (فاقتلوا والكفار) هكذا هو في النسخ وهو بنصب الكفار أي مع الكفار.

قال القاضي رضي الله تعالى عنه: قال بعض العلماء: إن هذه الأحاديث ناسخة لقبول الهدية، قال: وقال الجمهور: لا نسخ بل سبب القبول، أن النبي ﷺ مخصوص بالفيء الحاصل بلا قتال بخلاف غيره، فقبل النبي ﷺ ممن طمع في إسلامه، وتأليفه لمصلحة يرجوها للمسلمين، وكافأ بعضهم، ورد هدية من لم يطعم في إسلامه، ولم يكن في قبولها مصلحة، لأن الهدية ترجب المحبة والمودة.

(٩) قوله: (والدعوة في الأنصار) هي بفتح الدال يعني الاستغاثة والمناذرة إليهم.

وأما غير النبي ﷺ من العمال والولاة، فلا يحل له قبولها لنفسه عند جمهور العلماء، فإن قبلها كانت فينا للمسلمين، فإنه لم يهداها إليه إلا لكونه إمامهم، وإن كانت من قوم هو محاصره فهي غنيمة. قال القاضي: وهذا قول الأوزاعي ومحمد بن الحسن وابن القاسم وابن حبيب. وحكاها ابن حبيب عن لقيه من أهل العلم. وقال آخرون: هي للإمام خالصة به. قال أبو يوسف وأشهب وسحنون: وقال الطبري: إنما رد النبي ﷺ من هدايا المشركين ما علم أنه أهدي له في خاصة نفسه، وقيل ما كان خلاف ذلك مما فيه استتلاف المسلمين. قال: ولا يصح قول من ادعى النسخ. قال: وحكم الأئمة بعد إجراؤها مجرى مال الكفار من الفيء أو الغنيمة بحسب اختلاف الحال. وهذا معنى هدايا العمال غلول، أي إذا خصوا بها أنفسهم لأنها لجماعة المسلمين بحكم الفيء والغنيمة.

(١٠) قوله ﷺ: «هذا حين حي الوطيس» هو بفتح الواو وكسر الطاء المهملة وبالسین المهملة، قال الأكثرون: هو شبه التور يسجر فيه ويضرب مثلاً لشدة الحرب التي يشبه حرها حره، وقد قال آخرون: الوطيس هو التور نفسه، وقال الأصمعي: هي حجارة مدورة إذا حمت لم يقدر أحد يطا عليها فيقال الآن حي الوطيس، وقيل هو الضرب في الحرب، وقيل هو الحرب الذي يطيس الناس أي يدقهم، قالوا: وهذه اللفظة من فصيح الكلام ويليه الذي لم يسمع من أحد قبل النبي ﷺ.

قال القاضي رضي الله تعالى عنه: قال بعض العلماء: إن هذه الأحاديث ناسخة لقبول الهدية، قال: وقال الجمهور: لا نسخ بل سبب القبول، أن النبي ﷺ مخصوص بالفيء الحاصل بلا قتال بخلاف غيره، فقبل النبي ﷺ ممن طمع في إسلامه، وتأليفه لمصلحة يرجوها للمسلمين، وكافأ بعضهم، ورد هدية من لم يطعم في إسلامه، ولم يكن في قبولها مصلحة، لأن الهدية ترجب المحبة والمودة.

(١١) قوله: (فما زلت أرى حدهم قليلاً) هو بفتح الحاء المهملة أي ما زلت أرى قوتهم ضعيفة.

قال القاضي رضي الله تعالى عنه: قال بعض العلماء: إن هذه الأحاديث ناسخة لقبول الهدية، قال: وقال الجمهور: لا نسخ بل سبب القبول، أن النبي ﷺ مخصوص بالفيء الحاصل بلا قتال بخلاف غيره، فقبل النبي ﷺ ممن طمع في إسلامه، وتأليفه لمصلحة يرجوها للمسلمين، وكافأ بعضهم، ورد هدية من لم يطعم في إسلامه، ولم يكن في قبولها مصلحة، لأن الهدية ترجب المحبة والمودة.

(١٢) قوله: «فرماهم بالحصيات ثم قال انهزموا ورب محمد فما هو إلا أن رماهم بحصياته فما زلت أرى حدهم قليلاً وأمرهم مدبراً» هذا فيه معجزتان ظاهرتان لرسول الله ﷺ: إحداها فعلية والأخرى خبرية، فإنه ﷺ أخبر بهزيمتهم ورماهم بالحصيات فولوا مدبرين. وذكر مسلم في الرواية الأخرى في آخر هذا الباب أنه ﷺ قبض قبضة من تراب من الأرض ثم استقبل بها وجوههم فقال شامت الوجوه فما خلف الله منهم إنساناً إلا ملأ عينه تراباً من تلك القبضة وهذا أيضاً فيه معجزتان خبرية وفعلية، ويحتمل أنه أخذ قبضة من حصى وقبضة من تراب فرمى بها مرة وبدا مرة، ويحتمل أنه أخذ قبضة واحدة غلوظة من حصى وتراب.

(٥) قوله ﷺ: «أي عباس ناد أصحاب السمرة» هي الشجرة التي بايعوا تحتها بيعة الرضوان ومعناه ناد أهل بيعة الرضوان يوم الحديبية.

٧٧- () وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَمُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، جَمِيعاً، عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، نَحْوَهُ.

(٦) قوله: (فقال عباس وكان رجلاً صينياً) ذكر الحازمي في المؤلف أن العباس رضي الله تعالى عنه كان يقف على سلع فينادي غلمانه في آخر الليل وهم في الغابة فيسمعهم، قال: وبين سلع والغابة ثمانية أميال.

غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: فَرَوَهُ ابْنُ نَعَامَةَ الْجَدَامِيُّ، وَقَالَ: «انْهَزَمُوا، وَرَبُّ الْكَعْبَةِ! انْهَزَمُوا، وَرَبُّ الْكَعْبَةِ!».

(٧) قوله: «فوالله لكان عطفهم حين سمعوا صوتي عطفة البقر على أولادها فقالوا: يا لبيك يا لبيك» قال العلماء: في هذا الحديث دليل على أن فرارهم لم يكن بعيداً وأنه لم يحصل الفرار من جميعهم، وإنما فتحه عليهم من في قلبه مرض من مسلمة أهل مكة المؤلفة ومشركيها الذين لم يكونوا أسلموا، وإنما كانت هزيمتهم فجأة لانصبابهم عليهم دفعة واحدة ورشقهم بالسهم، ولاختلاط أهل مكة معهم ممن لم يستقر الإيمان في قلبه، وعن يترص بالمسلمين الدوائر، وفيهم نساء وصبيان خرجوا للغنيمة فتقدم

وَرَّادٌ فِي الْحَدِيثِ: حَتَّى هَزَمَهُمُ اللَّهُ، قَالَ: وَكَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ يَرْكُضُ خَلْفَهُمْ عَلَى بَغْلَتِهِ.

٧٧- () وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، قَالَ: أَخْبَرَنِي كَثِيرُ بْنُ الْعَبَّاسِ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: كُنْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ يَوْمَ حُنَيْنٍ، وَسَاقَ الْحَدِيثَ.

غَيْرَ أَنَّ حَدِيثَ يُونُسَ وَحَدِيثَ مَعْمَرٍ أَكْثَرُ مِنْهُ وَأَنْتُمْ.

٧٨- (١٧٧٦) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، قَالَ:

واحتج به على فساد مذهب الخليل في أنه شعر، وأجابوا عن هذا بأن الشعر هو ما قصد إليه واعتمد الإنسان أن يوقعه موزوناً مقفى يقصده إلى القافية، ويقع في الفاظ العامة كثير من الألفاظ الموزونة ولا يقول أحد أنها شعر ولا صاحبها شاعر، وهكذا الجواب عما في القرآن من الموزون كقوله تعالى: ﴿لَنْ تَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا حُبِبْتُمْ﴾ وقوله تعالى: ﴿نَصْرَ مِنَ اللَّهِ وَفَتْحٌ قَرِيبٌ﴾ ولا شك أن هذا لا يسميه أحد من العرب شعراً لأنه لم يقصد تقفيته وجعله شعراً، قال: وقد غفل بعض الناس عن هذا القول فأوقعه ذلك في أن قال الرواية أنا النبي لا كذب بفتح الباء حرصاً منه على أن يفسد الروي فيستغني عن الاعتذار وإنما الرواية بإسكان الباء، هذا كلام القاضي عن المازري. قلت: وقد قال الإمام أبو القاسم علي بن أبي جعفر بن علي السعدي الصقلي المعروف بابن القطاع في كتابه الشافي في علم القوافي: قد رأى قوم منهم الأخفش وهو شيخ هذه الصناعة بعد الخليل أن مشطور الرجز ومنهوكه ليس بشعر كقول النبي ﷺ: «اللَّهُ مولانا ولا مولى لكم» وقوله ﷺ: «هل أنت إلا أصبع دمية وفي سبيل الله ما لقيت» وقوله ﷺ: «أنا النبي لا أكذب أنا ابن عبد المطلب» وأشباه هذا. قال ابن القطاع: وهذا الذي زعمه الأخفش وغيره غلط بين وذلك لأن الشاعر إنما سمي شاعراً لوجوه: منها أنه شعر القول وقصده وأرادته واهتدى إليه وأتى به كلاماً موزوناً على طريقة العرب مقفى، فإن خلا من هذه الأوصاف أو بعضها لم يكن شعراً ولا يكون قائله شاعراً، بدليل أنه لو قال كلاماً موزوناً على طريقة العرب وقصد الشعر أو أرادته ولم يقفه لم يسم ذلك الكلام شعراً ولا قائله شاعراً بإجماع العلماء والشعراء، وكذا لو قفاه وقصد به الشعر ولكن لم يأت به موزوناً لم يكن شعراً، وكذا لو أتى به موزوناً مقفى لكن لم يقصد به الشعر لا يكون شعراً، ويدل عليه أن كثيراً من الناس يأتون بكلام موزون مقفى غير أنهم ما قصدوه ولا أرادوه ولا يسمى شعراً، وإذا تفقد ذلك وجد كثيراً في كلام الناس كما قال بعض السؤال: اختتموا صلاتكم بالدعاء والصدقة، وأمثال هذا كثيرة، فدل على أن الكلام الموزون لا يكون شعراً إلا بالشروط المذكورة وهي القصد وغيره مما سبق، والنبي ﷺ لم يقصد بكلامه ذلك الشعر ولا أرادته فلا يعد شعراً وإن كان موزوناً والله أعلم.

فإن قيل: كيف قال النبي ﷺ: أنا ابن عبد المطلب فانتسب إلى جد دون أبيه وافتخر بذلك مع أن الافتخار في حق أكثر الناس من عمل الجاهلية؟

فالجواب أنه ﷺ كانت شهرته بمجده أكثر لأن أباه عبد الله توفي شاباً في حياة أبيه عبد المطلب قبل اشتهار عبد الله، وكان عبد المطلب مشهوراً شهرة ظاهرة شائعة وكان سيد أهل مكة، وكان كثير من الناس يدعون النبي ﷺ ابن عبد المطلب ينسبونه إلى جده لشهرته، ومنه حديث همام بن ثعلبة في قوله: أيكم ابن عبد المطلب وقد كان مشتهراً عندهم أن عبد المطلب بشر بالنبي ﷺ وأنه سيظهر وسيكون شأنه عظيماً وكان قد أخبره بذلك سيف بن ذي يزن، وقيل: إن عبد المطلب رأى رؤيا تدل على ظهور النبي ﷺ وكان ذلك مشهوراً عندهم، فأراد النبي ﷺ تذكيرهم بذلك وتبهيهم بأنه ﷺ لا بد من ظهوره على الأعداء، وأن العاقبة له لنقوى

قال رَجُلٌ لِلْبَرَاءِ: يَا أَبَا عَمَّارَةَ! أَفَرَزْتُمْ يَوْمَ حُنَيْنٍ؟ قَالَ: لَا، وَاللَّهِ! مَا وَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَلَكِنَّهُ خَرَجَ شُبَّانُ أَصْحَابِهِ^(١) وَأَخْفَأُوهُمْ^(٢) حُسْرًا^(٣) لَيْسَ عَلَيْهِمْ سِلَاحٌ^(٤)، أَوْ كَثِيرُ سِلَاحٍ، فَلَقُوا قَوْمًا رَمَاةً لَا يَكَادُ يَسْقُطُ لَهُمْ سَهْمٌ، جَمَعَ هَوَازِنَ وَيَنْبِي نَصْرٍ، فَرَشَقُوهُمْ رَشَقًا^(٥) مَا يَكَادُونَ يُخْطِئُونَ، فَأَقْبَلُوا هُنَاكَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى بَغْلَتِهِ الْبَيْضَاءِ، وَأَبُو سُفْيَانَ ابْنُ الْحَارِثِ ابْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ يَقُودُ بِهِ، فَتَزَلَّ فَاسْتَنْصَرَ^(٦)، وَقَالَ:

«أَنَا النَّبِيُّ لَا كَذِبٌ»^(٧) أَنَا ابْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ^(٨)

ثُمَّ صَفَّهُمْ. (أخرجه البخاري: ٢٩٣٠).

(١) وأما قوله: (شبان أصحابه) فهو بالشين وآخره نون جمع شاب.

(٢) وقوله: (أخفأوهم) جمع خفيف وهم المسارعون المستعجلون، ووقع هذا الحرف في رواية إبراهيم الحربي والمروزي وغيرهم جفاء بميم مضمومة وبالد وفسره بسرعاتهم قالوا تشبيهاً بجفاء السيل وهو غثاؤه. قال القاضي رضي الله تعالى عنه: إن صحت هذه الرواية فمعناها ما سبق من خروج من خرج معهم من أهل مكة ومن انضاف إليهم ممن لم يستمدوا وإنما خرج للفتنة من النساء والصبيان ومن في قلبه مرض فشبهه بغشاء السيل.

(٣) وأما قوله (حسراً) فهو بضم الحاء وتشديد السين المفتوحة أي بغير دروع، وقد فسر به قوله: ليس عليهم سلاح والخاص من لا درع عليه.

(٤) هذا الجواب الذي أجاب به البراء رضي الله تعالى عنه من بديع الأدب لأن تقدير الكلام فرغم كلكم فيقتضي أن النبي ﷺ واقفهم في ذلك فقال البراء: لا والله ما فر رسول الله ﷺ ولكن جماعة من الصحابة جرى لهم كذا وكذا.

(٥) قوله: (فرشقوهم رشقاً) هو بفتح الراء وهو مصدر، وأما الرشق بالكسر فهو اسم للسهم التي ترميها الجماعة دفعة واحدة، وضبط القاضي الرواية هنا بالكسر وضبطه غيره بالفتح كما ذكرنا أولاً وهو الأجود وإن كانا جيدين.

(٦) قوله: (فتزل واستنصر) أي دعا فيه استنجاب الدعاء عند قيام

الحرب.

(٧) ومعنى قوله ﷺ: أنا النبي لا كذب أي أنا النبي حقاً فلا أفر ولا أزول، وفي هذا دليل على جواز قول الإنسان في الحرب: أنا فلان وأنا ابن فلان، ومثله قول سلمة: أنا ابن الأكوخ. وقول علي ﷺ: أنا الذي سمعني أمي حيدر، وأشباه ذلك. وقد صرح بجوازه علماء السلف، وفيه حديث صحيح، قالوا: وإنما يكره قول ذلك على وجه الافتخار كفعل الجاهلية والله أعلم.

(٨) قوله ﷺ: «أنا النبي لا أكذب أنا ابن عبد المطلب» قال القاضي عياض: قال المازري أنكر بعض الناس كون الرجز شعراً لوقوعه من النبي ﷺ مع قوله تعالى: «وما علمناه الشعر وما ينبغي» وهذا مذهب الأخفش،

نفوسهم، وأعلمهم أيضاً بأنه ثابت ملازم للحرب لم يول مع من ولي، وعرفهم موضعه ليرجع إليه الراجعون والله أعلم.

٧٩- () حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ جَنَابٍ الْمِصْبِصِيُّ^(١)، حَدَّثَنَا عَيْسَى بْنُ يُونُسَ، عَنْ زَكْرِيَّا، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، قَالَ:

جَاءَ رَجُلٌ إِلَى الْبَرَاءِ، فَقَالَ: أَكْتُمْتُمْ وَلَيْتُمْ يَوْمَ حُنَيْنٍ؟ يَا أَبَا عُمَارَةَ! فَقَالَ: أَشْهَدُ عَلَى نَبِيِّ اللَّهِ ﷺ مَا وَلَّى، وَلَكِنَّهُ انْطَلَقَ أَخْفَاءَ مِنَ النَّاسِ، وَحَسَرَ إِلَى هَذَا الْحَيِّ مِنْ هَوَازِنَ، وَهُمْ قَوْمٌ رَمَاءٌ، فَرَمَوْهُمْ بِرِشْقٍ^(٢) مِنْ نَبْلِ، كَانَتْهَا رِجْلٌ مِنْ جَرَادٍ^(٣)، فَانْكَشَفُوا^(٤)، فَأَقْبَلَ الْقَوْمُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَأَبُو سَفْيَانَ بْنُ الْخَارِثِ يَقُودُ بِهِ بَغْلَتَهُ، فَتَزَلَّ، وَدَعَا، وَاسْتَنْصَرَ، وَهُوَ يَقُولُ:

«أَنَا النَّبِيُّ لَا كَذِبَ أَنَا ابْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ

اللَّهُمَّ! نَزَلْ نَصْرَكَ»

قال البراء: كنا، والله! إذا احمر البأس تنقي به، وإن الشجاع منا للذي يحاذي به^(٥)، يعني النبي ﷺ. (إخرجه البخاري: ٤٣١٧)

(١) قوله: (حدثنا أحمد بن جناب المصيصي) هو بلجيم والنون، والمصيصي بكسر الميم وتشديد الصاد الأولى هذا هو المشهور، ويقال أيضاً بفتح الميم وتخفيف الصاد.

(٢) وأما قوله في الرواية التي بعد هذه: (فرموه برشق من نبل) فهو بالكسر لا غير والله أعلم. قال أهل اللغة: يقال رشقه يرشقه وأرشقه ثلاثي ورباعي والثلاثي أشهر وأفصح.

(٣) قوله: (فرموم برشق من نبل كانها رجل من جراد) يعني كانها قطعة من جراد وكانها شبهت برجل الحيوان لكونها قطعة منه.

(٤) قوله: (فانكشفوا) أي انهزموا وفارقوا مواضعهم وكشفوها.

(٥) قوله: (كنا والله إذا احمر البأس تنقي به وإن الشجاع منا للذي يحاذي به) احمرار البأس كناية عن شدة الحرب، واستعير ذلك لحرمة الدماء الحاصلة فيها في العادة أو لاستعارة الحرب واشتغالها كاحمرار الجمر كما في الرواية السابقة حمي الوطيس، وفيه بيان شجاعته ﷺ وعظم وثوقه بالله تعالى.

٨٠- () وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ (وَاللَّفْظُ لَابْنِ الْمُثَنَّى) قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، قَالَ:

سَمِعْتُ الْبَرَاءَ، وَسَأَلَهُ رَجُلٌ مِنْ قَيْسٍ: أَفَرَزْتُمْ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ حُنَيْنٍ؟ فَقَالَ الْبَرَاءُ: وَلَكِنْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَمْ يَفِرْ، وَكَانَتْ هَوَازِنَ يَوْمَئِذٍ رَمَاءً، وَإِنَّا لَمَّا حَمَلْنَا عَلَيْهِمْ

انْكَشَفُوا، فَكُنِينَا عَلَى الْغَنَائِمِ، فَاسْتَقْبَلُونَا بِالسَّهَامِ، وَلَقَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَلَى بَغْلَتِهِ الْبَيْضَاءِ، وَإِنْ أَبَا سَفْيَانَ ابْنَ الْخَارِثِ آخِذٌ بِلِجَامِهَا، وَهُوَ يَقُولُ:

«أَنَا النَّبِيُّ لَا كَذِبَ أَنَا ابْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ»

(إخرجه البخاري: ٢٨٦٤، ٤٣١٦، ٤٣١٧، ٢٨٧٤، ٤٣١٥، ٣٠٤٢).

٨٠- () وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَأَبُو بَكْرِ بْنُ خَلَّادٍ، قَالُوا: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ سَفْيَانَ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو إِسْحَاقَ، عَنْ الْبَرَاءِ، قَالَ: قَالَ لَهُ رَجُلٌ: يَا أَبَا عُمَارَةَ! فَذَكَرَ الْخَبْرَ، وَهُوَ أَقْلُ مِنْ حَدِيثِهِمْ، وَهَؤُلَاءِ أَمُّ حَدِيثٍ.

٨١- (١٧٧٧) وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ يُونُسَ الْحَتَّيْ، حَدَّثَنَا عِكْرَمَةُ بْنُ عَمَّارٍ، حَدَّثَنِي إِيَّاسُ بْنُ سَلَمَةَ.

حَدَّثَنِي أَبِي، قَالَ: غَزَوْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حُنَيْنًا، فَلَمَّا وَاجَهْنَا الْعَدُوَّ تَقَدَّمْتُ، فَأَعْلُو ثِيْبَةً، فَاسْتَقْبَلَنِي رَجُلٌ مِنَ الْعَدُوِّ، فَارْمِيهِ بِهِمْ، فَتَوَارَى عَنِّي، فَمَا دَرَيْتُ مَا صَنَعَ، وَنَظَرْتُ إِلَى الْقَوْمِ فَإِذَا هُمْ قَدْ طَلَعُوا مِنْ ثِيْبَةٍ أُخْرَى، فَالْتَقَوْا هُمْ وَصَحَابَةُ النَّبِيِّ ﷺ، فَوَلَّى صَحَابَةُ النَّبِيِّ ﷺ، وَارْجَعُ مِنْهُمْ، وَعَلَيَّ بُرْدَتَانِ، مِثْرًا يَأْخِذُهُمَا، مُرْتَدِيًّا بِالْأُخْرَى، فَاسْتَطَلَقَ إِزَارِي، فَجَمَعْتُهُمَا جَمِيعًا، وَمَرَرْتُ، عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، مِنْهُمْ، وَهُوَ عَلَى بَغْلَتِهِ الشَّهِيَاءِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَقَدْ رَأَى ابْنُ الْأَكْوَعِ فِرْعَا^(١)»، فَلَمَّا غَشَوْا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَزَلَ، عَنِ الْبَغْلَةِ، ثُمَّ قَبَضَ قَبْضَةً مِنْ تُرَابٍ مِنَ الْأَرْضِ، ثُمَّ اسْتَقْبَلَ بِهِ وَجُوهَهُمْ، فَقَالَ: «شَاحَتِ الْوُجُوهُ^(٢)»، فَمَا خَلَقَ اللَّهُ مِنْهُمْ إِنْسَانًا إِلَّا مَلَأَ عَيْنَيْهِ تُرَابًا، بِئِذَاكَ الْقَبْضَةُ، فَوَلَّوْا مُذْبِرِينَ، فَهَزَمَهُمُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ، وَقَسَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ غَنَائِمَهُمْ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ.

(١) قال العلماء: قوله منهزمًا حال من ابن الأكوع كما صرح أولاً بانهزامة ولم يرد أن النبي ﷺ انهزم، وقد قالت الصحابة كلهم رضي الله عنهم أنه ما انهزم، ولم ينقل أحد قط أنه انهزم ﷺ في موطن من المواطن، وقد نقلوا إجماع المسلمين على أنه لا يجوز أن يعتقد انهزامة ﷺ ولا يجوز ذلك عليه بل كان العباس وأبو سفيان بن الحارث آخذين بلجام بغلته يكفانه عن إصرار التقدم إلى العدو، وقد صرح بذلك البراء في حديثه السابق والله أعلم.

(٢) قوله ﷺ: «شاحت الوجوه» أي قبحت والله أعلم.

٢٩- باب غزوة الطائف

٨٢- (١٧٧٨) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَابْنُ عُيَيْنَةَ، جَمِيعًا، عَنْ سُفْيَانَ.

قال زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ الْعَبَّاسِ الشَّاعِرِ الْأَعْمَى.

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو^(١)، قَالَ: حَاصَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَهْلَ الطَّائِفِ، فَلَمْ يَلَمْ يَنْلِ مِنْهُمْ شَيْئًا، فَقَالَ: «إِنَّا قَافِلُونَ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ»، قَالَ أَصْحَابُهُ: نَرْجِعُ وَلَمْ تَفْتَحْهُ! فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اغْدُوا عَلَى الْقِتَالِ»، فَغَدَوْا عَلَيْهِ فَأَصَابَهُمْ جِرَاحٌ، فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّا قَافِلُونَ غَدًا»، قَالَ: فَأَعَجِبَهُمْ ذَلِكَ، فَضَحِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ^(٢). [إخرجه البخاري: ٤٣٢٥، ٦٠٨٦، ٧٤٨٠].

(١) هكذا هو في نسخ صحيح مسلم عن عبد الله بن عمرو بفتح العين وهو ابن عمرو بن العاص، قال القاضي: كذا هو في رواية الجلسودي وأكثر أهل الأصول عن ابن ماعان، قال: وقال القاضي الشهيد أبو علي: صوابه ابن عمر بن الخطاب ﷺ، كذا ذكره البخاري وكذا صوبه النارقطي، وذكر ابن أبي شيبة الحديث في مسنده عن سفيان فقال عبد الله بن عمرو بن العاص، ثم قال: إن ابن عتبة حدث به مرة أخرى عن عبد الله بن عمر هذا ما ذكره القاضي عياض، وقد ذكر خلف الواسطي هذا الحديث في كتاب الأطراف في مسند ابن عمر ثم في مسند ابن عمرو، وأضافه في الموضوعين إلى البخاري ومسلم جميعاً وأنكروا هذا على خلف، وذكره أبو مسعود الدمشقي في الأطراف عن ابن عمر بن الخطاب، قال البخاري ومسلم: وذكره الحميدي في الجمع بين الصحيحين في مسند ابن عمر ثم قال: هكذا أخرجه البخاري ومسلم في كتب الأدب عن قتيبة، وأخرجه هو ومسلم جميعاً في المغازي عن ابن عمرو بن العاص، قال: والحديث من حديث ابن عينة وقد اختلف فيه عليه، فمنهم من رواه عنه هكذا، ومنهم من رواه بالشك، قال الحميدي: قال أبو بكر البرقاني الأصح ابن عمر بن الخطاب، قال: وكذا أخرجه ابن مسعود في مسند ابن عمر بن الخطاب، قال الحميدي: وليس لأبي العباس هذا في مسند ابن عمر بن الخطاب غير هذا الحديث المختلف فيه، وقد ذكره النسائي في سننه في كتاب السير عن ابن عمرو بن العاص فقط.

(٢) معنى الحديث أنه ﷺ قصد الشفقة على أصحابه والرفق بهم بالرخيل عن الطائف لصعوبة أمره وشدة الكفار الذين فيه وتقويتهم بحصنهم، مع أنه ﷺ علم أو رجع أنه سيفتحه بعد هذا بلا مشقة كما جرى، فلما رأى حرص أصحابه على المقام والجهاد أقام وجد في القتال فلما أصابهم الجراح رجع إلى ما كان قصده أولاً من الرفق بهم ففرحوا بذلك لما رأوا من المشقة الظاهرة، ولعلمهم نظروا فعملوا أن رأي النبي ﷺ أبرك وأنفع وأحمد عاقبة وأصوب من رأيهم فوافقوا على الرحيل وفرحوا

فضحك النبي ﷺ تعجباً من سرعة تغير رأيهم والله أعلم.

٣٠- باب غزوة بدر

٨٣- (١٧٧٩) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عَفَّانٌ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ ثَابِتٍ.

عَنْ أَنَسٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ شَاوَرَهُ، حِينَ بَلَغَهُ إِقْبَالُ أَبِي سُفْيَانَ، قَالَ: فَتَكَلَّمَ أَبُو بَكْرٍ فَأَعْرَضَ عَنْهُ، ثُمَّ تَكَلَّمَ عُمَرُ فَأَعْرَضَ عَنْهُ، فَقَامَ سَعْدُ بْنُ عُبَادَةَ فَقَالَ: إِنَّا نُرِيدُ؟ يَا رَسُولَ اللَّهِ! وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ! لَوْ أَمَرْتَنَا أَنْ نَخِيضَهَا^(١) الْبَحْرَ لَأَخَضْنَاهَا^(٢)، وَلَوْ أَمَرْتَنَا أَنْ نَضْرِبَ أَكْبَادَهَا إِلَى بَرْكِ الْغِمَادِ^(٣) لَفَعَلْنَا، قَالَ: فَتَدَبَّرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ النَّاسَ، فَأَنْطَلَقُوا حَتَّى نَزَلُوا بَدْرًا، وَوَرَدَتْ عَلَيْهِمْ رَوَايَا قُرَيْشٍ، وَفِيهِمْ غُلَامٌ اسْوَدَّ لِبْنِي الْحَجَّاجِ، فَأَخَذُوهُ، فَكَانَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَسْأَلُونَهُ، عَنْ أَبِي سُفْيَانَ وَأَصْحَابِهِ؟ فَيَقُولُ: مَا لِي عِلْمٌ بِأَبِي سُفْيَانَ، وَلَكِنْ هَذَا أَبُو جَهْلٍ وَعُتْبَةُ وَشَيْبَةُ وَأُمَيَّةُ بْنُ خَلْفٍ، فَإِذَا قَالَ ذَلِكَ، ضَرَبُوهُ، فَقَالَ: نَعَمْ، أَنَا أَخْبَرُكُمْ، هَذَا أَبُو سُفْيَانَ، فَإِذَا تَرَكُوهُ فَسَأَلُوهُ فَقَالَ: مَا لِي بِأَبِي سُفْيَانَ عِلْمٌ، وَلَكِنْ هَذَا أَبُو جَهْلٍ وَعُتْبَةُ وَشَيْبَةُ وَأُمَيَّةُ بْنُ خَلْفٍ فِي النَّاسِ، فَإِذَا قَالَ: هَذَا أَيْضًا ضَرَبُوهُ، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَائِمٌ يُصَلِّي، فَلَمَّا رَأَى ذَلِكَ انْصَرَفَ، قَالَ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ! لَتَضْرِبُوهُ إِذَا صَدَقْتُمْ، وَتَتْرَكُوهُ إِذَا كَذَبْتُمْ^(٤)». قَالَ: فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «هَذَا مُضَرَّعُ فُلَانٍ»، قَالَ: وَيَضَعُ يَدَهُ عَلَى الْأَرْضِ، هَامُئًا هَامُئًا، قَالَ: فَمَا مَاطَ أَحَدُهُمْ^(٥)، عَنْ مَوْضِعِ يَدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

(١) قوله: (أن نخيضها) يعني الخيل.

(٢) قال العلماء: إنما قصد ﷺ اختبار الأنصار لأنه لم يكن بايعهم على أن يخرجوا معه للقتال وطلب العدو، وإنما بايعهم على أن يعمروه ممن يقصده، فلما عرض الخروج لغير أبي سفيان أراد أن يعلم أنهم يوافقون على ذلك فأجابوه أحسن جواب بالموافقة التامة في هذه المرة وغيرها، وفيه استشارة الأصحاب وأهل الرأي والخبرة.

(٣) وقوله: (برك الغماد) أما برك فهو بفتح الباء وإسكان الراء هذا هو المعروف المشهور في كتب الحديث وروايات المحدثين، وكذا نقله القاضي عن رواية المحدثين، قال: وقال بعض أهل اللغة صوابه كسر الراء، قال: وكذا قيده شيوخ أبي ذر في البخاري، كذا ذكره القاضي في شرح مسلم، وقال في المشرق: هو بالفتح لأكثر الرواة، قال: ووقع الأصلي والمستطلي وأبي محمد الحموي بالكسر، قلت: وذكره جماعة من أهل اللغة بالكسر لا غير، واتفق الجميع على أن الراء ساكنة إلا ما حكاه القاضي عن الأصلي أنه ضبطه بإسكانها وفتحها وهذا غريب ضعيف، وأما الغماد فبفتح معجمة

مكسورة ومضمومة لغتان مشهورتان لكن الكسر أفصح وهو المشهور في روايات المحدثين والضم هو المشهور في كتب اللغة. وحكى صاحب المشرق والمطلع الوجهين عن ابن دريد. وقال القاضي عياض في الشرح ضبطاه في الصحيحين بالكسر، قال: وحكى ابن دريد فيه الضم والكسر. وقال الحازمي في كتابه المؤلف والمختلف في أسماء الأماكن: هو بكسر الغين ويقال بضمها، قال: وقد ضبطه ابن الفرات في أكثر المواضع بالضم لكن أكثر ما سمعته من المشايخ بالكسر، قال: وهو موضع من وراء مكة بخمس ليال بناحية الساحل وقيل بلدتان هذا قول الحازمي، وقال القاضي وغيره: هو موضع بأقاصي هجر، وقال إبراهيم الحربي: برك الغماد وسعفات هجر كناية يقال فيما تباعد.

(٤) معنى انصرف سلم من صلاته، فقيه استحباب تخفيفها إذا عرض أمر في اثنتائها، وهكذا وقع في النسخ تضريبه وتركوه بغير نون وهي لغة سبق بيانها مرات أعني حذف النون بغير ناصب ولا جازم، وفيه جواز ضرب الكافر الذي لا عهد له وإن كان أسيراً، وفيه معجزتان من أعلام النبوة إحداهما إخباره ﷺ بمصرع جبارتهم فلم ينفذ أحد مصرعه. الثانية إخباره ﷺ بأن الغلام الذي كان يضربونه يصدق إذا تركوه ويكذب إذا ضربوه وكان كذلك في نفس الأمر والله أعلم.

(٥) قوله: (فما أحدهم) أي تباعد.

٣١- باب فتح مكة

٨٤- (١٧٨٠) حَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ الْمُغِيرَةِ، حَدَّثَنَا ثَابِتُ الْبُنَانِيُّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رَبَاحٍ.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: وَفَدَتْ وَفْدٌ إِلَى مُعَاوِيَةَ، وَذَلِكَ فِي رَمَضَانَ، فَكَانَ يُصْنَعُ بَعْضُنَا لِبَعْضٍ الطَّعَامُ، فَكَانَ أَبُو هُرَيْرَةَ مِمَّا يُكْثَرُ أَنْ يَدْعُونَا إِلَى رَحْلِهِ، فَقُلْتُ: أَلَا اصْنَعُ طَعَاماً فَادْعُوهُمْ إِلَى رَحْلِي؟ فَأَمَرْتُ بِطَعَامٍ يُصْنَعُ، ثُمَّ لَقِيتُ أَبَا هُرَيْرَةَ مِنَ الْعَشِيِّ، فَقُلْتُ: الدَّعْوَةُ عِنْدِي اللَّيْلَةَ، فَقَالَ: سَبِّحْتَنِي، قُلْتُ: نَعَمْ، فَدَعَوْتُهُمْ، فَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: أَلَا أَعْلِمُكُمْ بِحَدِيثٍ مِنْ حَدِيثَيْنِ؟ يَا مَعْشَرَ الْأَنْصَارِ! ثُمَّ ذَكَرَ فَتْحَ مَكَّةَ فَقَالَ: أَقْبَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى قَدِمَ مَكَّةَ، فَبَعَثَ الزُّبَيْرَ عَلَى إِحْدَى الْمُجَنَّبَتَيْنِ^(١)، وَبَعَثَ خَالِدًا عَلَى الْمُجَنَّبَةِ الْأُخْرَى، وَبَعَثَ أَبَا عُبَيْدَةَ عَلَى الْحُسْرِ، فَأَخَذُوا بِطَنْ الْوَادِي^(٢)، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي كَيْبَةٍ، قَالَ: فَتَنَظَّرَ فَرَأَيْتِي، فَقَالَ: «أَبُو هُرَيْرَةَ»، قُلْتُ: لَيْتَكَ، يَا رَسُولَ اللَّهِ! فَقَالَ: «لَا يَأْتِينِي إِلَّا أَنْصَارِي»^(٣).

(١) قوله: (فبعث الزبير على إحدى المجنبتين) هي بضم الميم وفتح الجيم وكسر النون وهما الميمنة والميسرة ويكون القلب بينهما، وبعث أبا عبيدة على الحسر هو بضم الحاء وتشديد السين المهملتين أي الذين لا دروع عليهم.

(٢) قوله: (فأخذوا بطن الوادي) أي جعلوا طريقهم في بطن الوادي.

(٣) قوله ﷺ: «لا يأتيني إلا أنصاري» ثم قال: فأتوا فإنا خصهم لثقتهم ورفعاً لمراتبهم وإظهاراً لجلالتهم وخصوصيتهم.

(٤) قوله ﷺ: «اهتف لي بالأنصار» أي ادعهم لي.

(٥) قوله: (وويشت قريش أوباشاً لها) أي جمعت جموعاً من قبائل شتى وهو بالباء الموحدة المشددة والشين المعجمة.

(٦) قوله: «فما شاء أحد منا أن يقتل أحداً إلا قتله وما أحد منهم يوجه إلينا شيئاً» أي لا يدفع أحد عن نفسه.

رَأَى غَيْرُ شَيْبَانَ: فَقَالَ: «اهْتَفِ لِي بِالْأَنْصَارِ»^(٤)، قَالَ: فَأَطَاعُوا بِهِ، وَوَيْشَتْ قُرَيْشٌ أَوْبَاشاً لَهَا^(٥) وَأَتْبَاعُهَا، فَقَالُوا: نَقْدُمُ هَؤُلَاءِ، فَإِنْ كَانَ لَهُمْ شَيْءٌ كُنَّا مَعَهُمْ، وَإِنْ أَصِيبُوا أَعْطَيْنَا الَّذِي سُلِّمْنَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «تَرَوْنَ إِلَى أَوْبَاشٍ قُرَيْشٍ

مَكْسُورَةٌ وَمُضْمُومَةٌ لُغَتَانِ مَشْهُورَتَانِ لَكِنْ الْكُسْرُ أَفْصَحُ وَهُوَ الْمَشْهُورُ فِي رَوَايَاتِ الْمُحَدِّثِينَ وَالضَّمُّ هُوَ الْمَشْهُورُ فِي كُتُبِ اللُّغَةِ. وَحَكَى صَاحِبُ الْمَشْرِقِ وَالْمَطْلَعِ الْوَجْهَيْنِ عَنْ ابْنِ دُرَيْدٍ. وَقَالَ الْقَاضِي عِيَاذُ فِي الشَّرْحِ: ضَبَطَاهُ فِي الصَّحِيحَيْنِ بِالْكَسْرِ، قَالَ: وَحَكَى ابْنُ دُرَيْدٍ فِيهِ الضَّمُّ وَالْكَسْرُ. وَقَالَ الْحَازِمِيُّ فِي كِتَابِهِ الْمُتَأَلَّفِ وَالْمُخْتَلَفِ فِي أَسْمَاءِ الْأَمَاكِنِ: هُوَ بِكَسْرِ الْغَيْنِ وَيُقَالُ بِضَمِّهَا، قَالَ: وَقَدْ ضَبَطَهُ ابْنُ الْفَرَاتِ فِي أَكْثَرِ الْمَوَاضِعِ بِالضَّمِّ لَكِنْ أَكْثَرُ مَا سَمِعْتُهُ مِنَ الْمُشَايِخِ بِالْكَسْرِ، قَالَ: وَهُوَ مَوْضِعٌ مِنْ وَرَاءِ مَكَّةَ بِخَمْسِ لَيَالٍ بِنَاحِيَةِ السَّاحِلِ وَقِيلَ بِلَدْنَتَانِ هَذَا قَوْلُ الْحَازِمِيِّ، وَقَالَ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ: هُوَ مَوْضِعٌ بِأَقْصَى هَجَرَ، وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ الْحَرْبِيُّ: بَرَكُ الْغَمَادِ وَسَعَفَاتُ هَجَرَ كِنَايَةٌ يُقَالُ فِيهَا تَبَاعَدٌ.

(٤) قوله: (فما أحدهم) أي تباعد.

٣١- باب فتح مكة

٨٤- (١٧٨٠) حَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ الْمُغِيرَةِ، حَدَّثَنَا ثَابِتُ الْبُنَانِيُّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رَبَاحٍ.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: وَفَدَتْ وَفْدٌ إِلَى مُعَاوِيَةَ، وَذَلِكَ فِي رَمَضَانَ، فَكَانَ يُصْنَعُ بَعْضُنَا لِبَعْضٍ الطَّعَامُ، فَكَانَ أَبُو هُرَيْرَةَ مِمَّا يُكْثَرُ أَنْ يَدْعُونَا إِلَى رَحْلِهِ، فَقُلْتُ: أَلَا اصْنَعُ طَعَاماً فَادْعُوهُمْ إِلَى رَحْلِي؟ فَأَمَرْتُ بِطَعَامٍ يُصْنَعُ، ثُمَّ لَقِيتُ أَبَا هُرَيْرَةَ مِنَ الْعَشِيِّ، فَقُلْتُ: الدَّعْوَةُ عِنْدِي اللَّيْلَةَ، فَقَالَ: سَبِّحْتَنِي، قُلْتُ: نَعَمْ، فَدَعَوْتُهُمْ، فَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: أَلَا أَعْلِمُكُمْ بِحَدِيثٍ مِنْ حَدِيثَيْنِ؟ يَا مَعْشَرَ الْأَنْصَارِ! ثُمَّ ذَكَرَ فَتْحَ مَكَّةَ فَقَالَ: أَقْبَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى قَدِمَ مَكَّةَ، فَبَعَثَ الزُّبَيْرَ عَلَى إِحْدَى الْمُجَنَّبَتَيْنِ^(١)، وَبَعَثَ خَالِدًا عَلَى الْمُجَنَّبَةِ الْأُخْرَى، وَبَعَثَ أَبَا عُبَيْدَةَ عَلَى الْحُسْرِ، فَأَخَذُوا بِطَنْ الْوَادِي^(٢)، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي كَيْبَةٍ، قَالَ: فَتَنَظَّرَ فَرَأَيْتِي، فَقَالَ: «أَبُو هُرَيْرَةَ»، قُلْتُ: لَيْتَكَ، يَا رَسُولَ اللَّهِ! فَقَالَ: «لَا يَأْتِينِي إِلَّا أَنْصَارِي»^(٣).

رَأَى غَيْرُ شَيْبَانَ: فَقَالَ: «اهْتَفِ لِي بِالْأَنْصَارِ»^(٤)، قَالَ: فَأَطَاعُوا بِهِ، وَوَيْشَتْ قُرَيْشٌ أَوْبَاشاً لَهَا^(٥) وَأَتْبَاعُهَا، فَقَالُوا: نَقْدُمُ هَؤُلَاءِ، فَإِنْ كَانَ لَهُمْ شَيْءٌ كُنَّا مَعَهُمْ، وَإِنْ أَصِيبُوا أَعْطَيْنَا الَّذِي سُلِّمْنَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «تَرَوْنَ إِلَى أَوْبَاشٍ قُرَيْشٍ

(١٣) السية بكسر السين وتخفيف الباء المفتوحة المتعطف من طرفي القوس.

(١٤) وقوله: (يطعن) بضم العين على المشهور ويجوز فتحها في لغة، وهذا الفعل إذلال للأصنام ولعابديها وإظهار لكونها لا تضر ولا تنفع ولا تدفع عن نفسها كما قال الله تعالى: ﴿وإن يسلبهم الذباب شيئاً لا يستقدوه منه﴾.

(١٥) قوله: (جعل يطعن في عينه ويقول: «جاء الحق وزهق الباطل»)، وقال في الرواية التي بعد هذه: (وحول الكعبة ثلثمائة وستون نصباً فجعل يطعنها بعدد كان في يده ويقول: جاء الحق وما يبدىء الباطل وما يعيد). الصب الصنم وفي هذا استحباب قراءة هاتين الآيتين عند إزالة المنكر.

٨٥- () وَحَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ هَاشِمٍ، حَدَّثَنَا بِهِزْ، حَدَّثَنَا سَلِيمَانُ بْنُ الْمُغِيرَةِ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

وَرَأَى فِي الْحَدِيثِ: ثُمَّ قَالَ يَدْيِهِ، إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى: «أَحْصَوْهُمْ»^(١) حَصْدًا^(٢).

وَقَالَ فِي الْحَدِيثِ: قَالُوا: قُلْنَا: ذَلِكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «فَمَا اسْمِي إِذَا؟ كَلَّا إِنَّي عَبْدُ اللَّهِ وَرَسُولُهُ»^(٣).

(١) وأما قوله ﷺ: «أحصدوهم» وقتل خالد من قتل فهو محمول على من أظهر من كفار مكة قتلاً. وأما أمان من دخل دار أبي سفيان ومن ألقى سلاحه وأمان أم هانئ، فكله محمول على زيادة الاحتياط لهم بالأمان، وأما هم علي ﷺ بقتل الرجلين فلهل تاول منهما شيئاً أو جرى منهما قتال أو نحو ذلك.

وأما قوله في الرواية الأخرى: (فما أشرف أحد يومئذ لهم إلا أناموه) فمحمول على من أشرف مظهراً للقتال والله أعلم.

(٢) قوله: (ثم قال يديه إحداهما على الأخرى أحصدوهم حصداً) هو بضم الصاد وكسرهما، وقد استدل بهذا من يقول أن مكة فتحت عنوة، وقد اختلف العلماء فيها فقال مالك وأبو حنيفة وأحمد وبماهير العلماء وأهل السير: فتحت عنوة. وقال الشافعي: فتحت صلحاً. وادعى المازري أن الشافعي انفرد بهذا القول، واحتج الجمهور بهذا الحديث ويقول آيادت خضراء قريش، قالوا: وقال ﷺ: «من ألقى سلاحه فهو آمن ومن دخل دار أبي سفيان فهو آمن» فلو كانوا كلهم آمنين لم يحتج إلى هذا ومحدث أم هانئ رضي الله عنها حين أجارت رجلين أراد علي ﷺ قتلها فقال النبي ﷺ: قد أجرنا من أجرت فكيف يدخلها صلحاً ويخفى ذلك على علي ﷺ حتى يريد قتل رجلين دخلاً في الأمان، وكيف يحتاج إلى أمان أم هانئ، بعد الصلح؟ واحتج الشافعي بالأحاديث المشهورة أنه ﷺ صالحهم يمر الظهران قبل دخول مكة.

(٣) قوله: (قلنا ذاك يا رسول الله قال فما اسمي إذا كلاً إني عبد الله ورسوله) قال القاضي: يحتمل هذا وجهين: أحدهما أنه أراد ﷺ أي نبي لإعلامي إياكم بما تحدثتم به سرّاً والثاني لو فعلت هذا الذي خفتم منه

(٧) قوله: (قال أبو سفيان أبيحت خضراء قريش لا قريش بعد اليوم) كذا في هذه الرواية أبيحت، وفي التي بعدها أبيدت وهما متقاربان، أي استوصلت قريش بالقتل وأقنيت، وخضراؤهم بمعنى جماعتهم، ويعبر عن الجماعة المجتمعة بالسواد والخضرة ومنه السواد الأعظم.

(٨) قوله ﷺ: «من دخل دار أبي سفيان فهو آمن» استدل به الشافعي وموافقه على أن دور مكة ملوكة يصح بيعها وإجارتها لأن أصل الإضافة إلى آدميين تقتضي الملك وما سوى ذلك مجاز، وفيه تأليف لأبي سفيان وإظهار لشرفه.

(٩) وأما قوله ﷺ: «إني عبد الله ورسوله» فيحتمل وجهين: أحدهما إني رسول الله حقاً يأتيني الوحي وأخبر بالمغيبات كهذه القضية وشبهها فتقوا بما أقول لكم وأخبركم به في جميع الأحوال، والآخر لا تقتنوا بإخباري إياكم بالمغيبات وتظنوني كما أطرت النصارى عيسى صلوات الله عليه فإني عبد الله ورسوله.

(١٠) وأما قوله ﷺ: «هاجرت إلى الله وإليكم الحيا محياكم والممات مماتكم» فمعناه إني هاجرت إلى الله وإلى دياركم لاستيطانها فلا أتركها ولا أرجع عن هجرتي الواقعة لله تعالى، بل أنا ملازم لكم الحيا محياكم والممات مماتكم أي لا أحي إلا عندكم ولا أموت إلا عندكم وهذا أيضاً من المعجزات، فلما قال لهم هذا بكوا واعتذروا وقالوا: والله ما قلنا كلامنا السابق إلا حرصاً عليك وعلى مصاحبك ودوامك عندنا لنستفيد منك ونترك بك وتهدينا الصراط المستقيم كما قال الله تعالى: ﴿وإنك لتهدي إلى صراط مستقيم﴾ وهذا معنى قولهم ما قلنا الذي قلنا إلا الضن بك هو بكسر الضاد أي شحاً بك أن تفارقنا ويختص بك غيرنا، وكان بكائهم فرحاً بما قال لهم وحياء بما خافوا أن يكون بلغه عنهم مما يستحي منه.

(١١) معنى هذه الجملة أنهم رأوا رافة النبي ﷺ بأهل مكة كف القتل عنهم فظنوا أنه يرجع إلى سكنى مكة والمقام فيها دائماً ويرحل عنهم ويهجر المدينة فشق ذلك عليهم فأوحى الله تعالى إليه ﷺ فاعلمهم بذلك فقال لهم ﷺ: قلتم كذا وكذا قالوا نعم قد قلنا هذا فهذه معجزة من معجزات النبوة فقال كلاً إني عبد الله ورسوله، معنى كلاً هنا حقاً ولها معنيان أحدهما حقاً والآخر النفي.

(١٢) قوله: (فأقبل رسول الله ﷺ حتى أتبل إلى الحجر فاستلمه ثم طاف بالبيت) فيه الابتداء بالطواف في أول دخول مكة سواء كان محرماً بحج أو عمرة أو غير محرم، وكان النبي ﷺ دخلها في هذا اليوم وهو يوم الفتح غير محرم بإجماع المسلمين وكان على رأسه المغفر والأحاديث متظاهرة على ذلك والإجماع متعقد عليه وأما قول القاضي عياض ﷺ: أجمع العلماء على تخصيص النبي ﷺ بذلك ولم يختلفوا في أن من دخلها بعده لحرب أو بغى أنه لا يحل له دخولها حلالاً فليس كما نقل، بل مذهب الشافعي وأصحابه وآخرين أنه يجوز دخولها حلالاً للمحارب بلا خلاف، وكذا لمن يخاف من ظالم لو ظهر للطواف وغيره، وأما من لا عنز له أصلاً فللشافعي ﷺ فيه قولان مشهوران أحدهما أنه يجوز له دخولها بنهر إحرام لكن يستحب له الإحرام. والثاني لا يجوز، وقد سبقت المسألة في أول كتاب الحج.

وفارقتكم ورجعت إلى استيطان مكة لكنت ناقصاً لعهديكم في ملازمتكم، ولكان هذا غير مطابق لما اشتق منه اسمي وهو الحمد فإني كنت أوصف حيثذ بغير الحمد.

٨٦- () حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّارِمِيُّ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَسَّانَ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، أَخْبَرَنَا ثَابِتٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ رِبَاحٍ قَالَ:

وَفَدَّنَا إِلَى مُعَاوِيَةَ ابْنِ أَبِي سُفْيَانَ، وَفِينَا أَبُو هُرَيْرَةَ، فَكَانَ كُلُّ رَجُلٍ مِمَّا يَصْنَعُ طَعَامًا يَوْمًا لِأَصْحَابِهِ، فَكَانَتْ نَوَيْتِي^(١)، فَقُلْتُ: يَا أَبَا هُرَيْرَةَ! الْيَوْمَ نَوَيْتِي، فَجَاءُوا إِلَى الْمَسْرِلِ، وَلَمْ يُدْرِكْ طَعَامُنَا، فَقُلْتُ: يَا أَبَا هُرَيْرَةَ! لَوْ حَدَّثْتَنَا، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَتَّى يُدْرِكَ طَعَامُنَا، فَقَالَ: كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ الْفَتْحِ^(٢)، فَجَعَلَ خَالِدُ ابْنُ الْوَلِيدِ عَلَى الْمُجَنَّبَةِ الَّتِي مَنَى، وَجَعَلَ الزُّبَيْرُ عَلَى الْمُجَنَّبَةِ الْيَسْرَى، وَجَعَلَ أَبُو عُبَيْدَةَ عَلَى الْبَيَازِقَةِ وَبَطْنِ الْوَادِي^(٣)، فَقَالَ: «يَا أَبَا هُرَيْرَةَ! اذْغُ لِي الْأَنْصَارَ، فَدَعَوْتُهُمْ، فَجَاءُوا يُهْرَوِلُونَ، فَقَالَ: «يَا مَعْشَرَ الْأَنْصَارِ، هَلْ تَرَوْنَ أَوْثَانَ قُرَيْشٍ؟» قَالُوا: نَعَمْ، قَالَ: «انْظُرُوا، إِذَا لَقِيتُمُوهُمْ غَدًا أَنْ تَخْصُدُوهُمْ خَصَدًا» وَأَخْفَى يَدَيْهِ، وَوَضَعَ يَمِينَهُ عَلَى شِمَالِهِ، وَقَالَ: «مَوْعِدُكُمْ الصُّفَا»^(٤)، قَالَ: فَمَا أَشْرَفَ يَوْمَئِذٍ لَهُمْ أَحَدٌ إِلَّا أَنَامُوهُ^(٥)، قَالَ: وَصَعِدَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الصُّفَا، وَجَاءَتِ الْأَنْصَارُ، فَأَطَافُوا بِالصُّفَا، فَجَاءَ أَبُو سُفْيَانَ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِيذَتْ خَضِرَاءُ قُرَيْشٍ، لَا قُرَيْشَ بَعْدَ الْيَوْمِ، قَالَ أَبُو سُفْيَانَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ دَخَلَ دَارَ أَبِي سُفْيَانَ فَهُوَ آمِنٌ، وَمَنْ أَلْقَى السَّلَاحَ فَهُوَ آمِنٌ، وَمَنْ أَغْلَقَ بَابَهُ فَهُوَ آمِنٌ»، فَقَالَتِ الْأَنْصَارُ: أَمَا الرَّجُلُ فَقَدْ أَخَذَتْهُ رَأْفَةٌ بِعَشِيرَتِهِ، وَرَغْبَةٌ فِي قَرَّتِيهِ، وَنَزَلَ الْوُخْيُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «قُلْتُمْ: أَمَا الرَّجُلُ فَقَدْ أَخَذَتْهُ رَأْفَةٌ بِعَشِيرَتِهِ وَرَغْبَةٌ فِي قَرَّتِيهِ، أَلَا فَمَا اسْمِي إِذَا (ثَلَاثَ مَرَّاتٍ) أَنَا مُحَمَّدٌ عَبْدُ اللَّهِ وَرَسُولُهُ، هَاجَرْتُ إِلَى اللَّهِ وَالْيَكْمِ، فَأَلْمَحِيَا مَحْيَاكُمْ وَالْمَمَاتِ مَمَاتَكُمْ». قَالُوا: وَاللَّهِ! مَا قُلْنَا إِلَّا ضِيًّا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ، قَالَ: «فَإِنَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ يُصَدِّقَانِيكُمْ وَيَعْلِمُونَكُمْ».

(٢) فيه استحباب الاجتماع على الطعام وجواز دعائهم إليه قبل إدراكه واستحباب حديثهم في حال الاجتماع بما فيه بيان أحوال رسول الله ﷺ وأصحابه وغزواتهم ونحوها مما تنشط النفوس لسماعه، وكذلك غيرها من الحروب ونحوها مما لا إثم فيه ولا يتولد منه في العادة ضرر في دين ولا دنيا ولا أذى لأحد لتقطع بذلك مدة الإنتظار ولا يضر جروا، ولئلا يشتغل بعضهم مع بعض في غيبة أو نحوها من الكلام المذموم، وفيه أنه يستحب إذا كان في الجمع مشهور بالفضل أو بالصلاح أن يطلب منه الحديث، فإن لم يطلبوا استحباب له الإبتداء بالحديث كما كان النبي ﷺ يتديهم بالحديث من غير طلب منهم.

(٣) قوله: (وجعل أبا عبيدة على البياذقة وبطن الوادي) البياذقة بياة موحدة ثم مشاة تحت وشدال معجمة وقاف وهم الرجال، قالوا: وهو فارسي معرب وأصله بالفارسية أصحاب ركاب الملك ومن يتصرف في أموره، قيل: سموا بذلك لخفتهم وسرعة حركتهم، هكذا الرواية في هذا الحرف هنا وفي غير مسلم أيضاً، قال القاضي: هكذا روايتنا فيه، قال: ووقع في بعض الروايات السابقة وهم الذين يكونون آخر العسكر، وقد يجمع بينه وبين البياذقة بأنهم رجاله وساقه، ورواه بعضهم الشارفة وفسروه بالذين يشرفون على مكة، قال القاضي: وهذا ليس بشيء لأنهم أخذوا في بطن الوادي، والبياذقة هنا هم الحسر في الرواية السابقة وهم رجاله لا دروع عليهم.

(٤) قوله: (وقال موعديكم الصفا) يعني قال هذا لخالد ومن معه الذين أخذوا أسفل من بطن الوادي وأخذ هو ﷺ ومن معه أعلى مكة.

(٥) قوله: (فما أشرف لهم أحد إلا أناموه) أي ما ظهر لهم أحد إلا قتلوه فوقع إلى الأرض أو يكون بمعنى أسكنوه بالقتل كالنائم، يقال نامت الريح إذا سكنت، وضربه حتى سكن أي مات، ونامت الشاة وغيرها ماتت، قال الفراء: النائمة الميتة، هكذا تاول هذه اللفظة القائلون بأن مكة فتحت عنوة، ومن قال فتحت صلحاً يقول أناموه القوه إلى الأرض من غير قتل إلا من قاتل والله أعلم.

٣٢- باب إزالة الأصنام من حول الكعبة

٨٧- (١٧٨١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمْرُو النَّاقِدُ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ (وَاللَّفْظُ لِابْنِ أَبِي شَيْبَةَ) قَالُوا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ أَبِي مَعْمَرٍ.

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: دَخَلَ النَّبِيُّ ﷺ مَكَّةَ، وَحَوْلَ الْكَعْبَةِ ثَلَاثُ مِائَةٍ وَسِتُّونَ نَصْبًا، فَجَعَلَ يَطْعُنُهَا بِعُودٍ كَانَ يَبْدُوهُ، وَيَقُولُ: «جَاءَ الْحَقُّ وَزَهَقَ الْبَاطِلُ إِنَّ الْبَاطِلَ كَانَ زَهُوقًا» [الإسراء: ٨١] «جَاءَ الْحَقُّ وَمَا يُبْلَى الْبَاطِلُ وَمَا يُعِيدُ» [س: ٤٩].

رَأَى ابْنُ أَبِي عُمَرَ: يَوْمَ الْفَتْحِ. (أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: ٢٤٧٨، ٤٢٨٧،

(١) فيه دليل على استحباب اشتراك المسافرين في الأكل واستعمالهم مكارم الأخلاق، وليس هذا من باب المعارضة حتى يشترط فيه المساواة في الطعام وأن لا يأكل بعضهم أكثر من بعض، بل هو من باب المروءات ومكارم الأخلاق وهو بمعنى الإباحة فيجوز وإن تفاضل الطعام واختلقت أنواعه، ويجوز وإن أكل بعضهم أكثر من بعض، لكن يستحب أن يكون شأنهم إيثار بعضهم بعضاً.

[٤٧٢٠]

ﷺ من باب الأدب المستحب لأنه لم يفهم من النبي ﷺ تحميم محو علي بنه ولما لم ينكر، ولو حتم محوه بنفسه لم يجر لعلي تركه ولما أقره النبي ﷺ على المخالفة.

٩٠- (١٧٨٣) حَدَّثَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ الْعَنْبَرِيُّ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، قَالَ:

سَمِعْتُ الْبَرَاءَ بْنَ عَازِبٍ يَقُولُ: كَتَبَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ الصَّلْحَ بَيْنَ النَّبِيِّ ﷺ وَبَيْنَ الْمُشْرِكِينَ، يَوْمَ الْحُدَيْبِيَّةِ، فَكَتَبَ: «هَذَا مَا كَاتَبَ عَلَيْهِ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ^(١)»، فَقَالُوا: لَا تَكْتُبْ: رَسُولُ اللَّهِ، فَلَوْ نَعْلَمُ أَنَّكَ رَسُولُ اللَّهِ لَمْ نَقَاتِلْكَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِعَلِيِّ: «امْحُهَا»، فَقَالَ: مَا أَنَا بِالَّذِي امْحَاهُ^(٢)، فَمَحَاهُ النَّبِيُّ ﷺ بِيَدِهِ، قَالَ: وَكَانَ فِيمَا اشْتَرَطُوا، أَنْ يَدْخُلُوا مَكَّةَ فَيَقِيمُوا بِهَا ثَلَاثًا^(٣)، وَلَا يَدْخُلُهَا بِسِلَاحٍ، إِلَّا جُلْبَانِ السِّلَاحِ^(٤).

قُلْتُ لِأَبِي إِسْحَاقَ: وَمَا جُلْبَانُ السِّلَاحِ؟ قَالَ: الْقِرَابُ وَمَا فَيَسُو. [أخرجه البخاري: ٢٦٩٨، ٣١٨٤، ١٨٤٤، ٢٦٩٩، ٤٢٥١، ١٧٨١، ٢٧٠٠، معلقاً.]

(١) قوله: (هذا ما كاتب عليه محمد رسول الله) وفي الرواية الأخرى: (هذا ما قاضى عليه محمد) قال العلماء: معنى قاضى هنا فاصل وأمضى أمره عليه ومنه قضى القاضي أي فصل الحكم وأمضاه ولهذا سميت تلك السنة عام المقاضاة وعمرة القضية وعمرة القضاء كله من هذا، وغلطوا من قال إنها سميت عمرة القضاء لقضاء العمرة التي صدعتها لأنه لا يجب قضاء المصدود عنها إذا تحلل بالاحصار كما فعل النبي ﷺ وأصحابه في ذلك العام، وفي هذا الحديث دليل على أنه يجوز أن يكتب في أول الوثائق وكتب الأملاك والصدقات والعق والوقف والوصية ونحوها هذا ما اشترى فلان أو هذا ما أصدق أو وقف أو اعتق ونحوه. وهذا هو الصواب الذي عليه الجمهور من العلماء، وعليه عمل المسلمين في جميع الأزمان وجميع البلدان من غير إنكار. قال القاضي عياض ﷺ: وفيه دليل على أنه يكفي في ذلك بالإسم المشهور من غير زيادة خلافاً لمن قال لا بد من أربعة المذكور وأبيه وجده ونسبه، وفيه أن للإمام أن يعقد الصلح على ما رآه مصلحة للمسلمين وإن كان لا يظهر ذلك لبعض الناس في بادئ الرأي، وفي احتمال المفصلة السيرة لدفع أعظم منها أو لتحصيل مصلحة أعظم منها إذا لم يمكن ذلك إلا بذلك.

(٢) قوله: (فقال النبي ﷺ لعلي إمه فقال ما أنا بالذي إمه) هكذا هو في جميع النسخ بالذي إمه وهي لغة في أمهوه، وهذا الذي فعله علي ﷺ من باب الأدب المستحب لأنه لم يفهم من النبي ﷺ تحميم محو علي بنه ولما لم ينكر، ولو حتم محوه بنفسه لم يجر لعلي تركه ولما أقره النبي ﷺ على المخالفة.

(٣) قوله: (اشترطوا أن يدخلوا مكة فيقيموا بها ثلاثاً) قال العلماء:

٨٧- () وَحَدَّثَنَا حَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْخَلَوَانِيُّ وَعَبْدُ ابْنِ حُمَيْدٍ، كِلَاهُمَا، عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا الثَّوْرِيُّ، عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، إِلَى قَوْلِهِ: رَهْوَماً. وَلَمْ يَذْكُرِ الْآيَةَ الْأُخْرَى. وَقَالَ: (بَدَلْ نَصْباً) صَمَماً.

٣٣- باب لا يقتل قرشي صبراً بعد الفتح

٨٨- (١٧٨٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ وَوَكَيْعٌ، عَنْ زَكَرِيَّا، عَنْ الشَّعْبِيِّ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُطِيعٍ.

عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ، يَوْمَ فَتْحِ مَكَّةَ: «لَا يُقْتَلُ قُرَشِيٌّ صَبْرًا بَعْدَ هَذَا الْيَوْمِ، إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ^(١)».

(١) قوله ﷺ: «لا يقتل قرشي صبراً بعد هذا اليوم إلى يوم القيامة» قال العلماء: معناه الإعلام بأن قریشاً يسلمون كلهم ولا يرتد أحد منهم كما ارتد غيرهم بعده ﷺ من حورب وقتل صبراً، وليس المراد أنهم لا يقتلون ظلماً صبراً فقد جرى على قریش بعد ذلك ما هو معلوم والله أعلم.

٨٩- () حَدَّثَنَا ابْنُ عُثَيْمٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا زَكَرِيَّا، بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

وَرَأَى: قَالَ: وَلَمْ يَكُنْ اسْلَمَ أَحَدٌ مِنْ عَصَاةِ قُرَيْشٍ، غَيْرَ مُطِيعٍ، كَانَ اسْمُهُ الْعَاصِي، فَسَمَّاهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مُطِيعاً^(١).

(١) قوله: (ولم يكن أسلم من عصاة قريش غير مطيع كان اسمه العاصي فسماه النبي ﷺ مطيعاً) قال القاضي عياض عصاة هنا جمع العاص من أسماء الأعلام لا من الصفات أي ما أسلم ممن كان اسمه العاص مثل العاص بن وائل السهمي، والعاص بن هشام أبو البخري، والعاص بن سعيد بن العاص بن أمية، والعاص بن هشام بن المغيرة المخزومي، والعاص بن منبه بن الحجاج وغيرهم سوى العاص بن الأسود العنبري فغير النبي ﷺ اسمه فسماه مطيعاً وإلا فقد أسلمت عصاة قريش وعصاتهم كلهم بحمد الله تعالى، ولكنه ترك أبا جندل بن سهيل بن عمرو وهو ممن أسلم واسمه أيضاً العاص، فإذا صح هذا فيحتمل أن هذا لما غلبت عليه كنيته وجهل اسمه لم يعرفه المخبر باسمه فلم يستنه كما استنى مطيع بن الأسود والله أعلم.

٣٤- باب صلح الحُدَيْبِيَّةِ فِي الْحُدَيْبِيَّةِ^(١)

(١) قوله: (فقال النبي ﷺ لعلي إمه فقال ما أنا بالذي إمه) هكذا هو في جميع النسخ بالذي إمه وهي لغة في أمهوه، وهذا الذي فعله علي

(١) قوله: (لما أحصر النبي ﷺ عند البيت) هكذا هو في جميع نسخ بلادنا أحصر عند البيت، وكذا نقله القاضي عن رواية جميع الرواة سوى ابن الخناء فإن في روايته عن البيت وهو الوجه، وأما أحصر وحصر فسبق بيانهما في كتاب الحج.

(٢) قوله صلى الله عليه وسلم: «ارني مكانها فأراه مكانها فمحاها» وكتب ابن عبد الله قال القاضي عياض رضي الله تعالى عنه: احتج بهذا اللفظ بعض الناس على أن النبي صلى الله عليه وسلم كتب ذلك بيده على ظاهر هذا اللفظ، وقد ذكر البخاري نحوه من رواية إسرائيل عن أبي إسحاق وقال فيه: أخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم الكتاب فكتب وزاد عنه في طريق آخر ولا يحسن أن يكتب فكتب، قال أصحاب هذا المذهب: إن الله تعالى أجرى ذلك على يده إما بأن كتب ذلك القلم بيده وهو غير عالم بما يكتب، أو أن الله تعالى علمه ذلك حيثن حتى كتب وجعل هذا زيادة في معجزته فإنه كان أمياً، فكما علمه ما لم يعلم من العلم وجعله يقرأ ما لم يقرأ ويتلو ما لم يكن يتلو، كذلك علمه أن يكتب ما لم يكن يكتب وخط ما لم يكن يخط بعد النبوة أو أجرى ذلك على يده، قالوا: وهذا لا يقدح في وصفه بالأمية، واحتجوا بأن جاء في هذا عن الشعبي بعض السلف وأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يمض حتى كتب، قال القاضي: وإلى جواز هذا ذهب الباجي وحكاه عن السمناني وأبي ذر وغيره وذهب الأكثرون إلى منع هذا كله قالوا: وهذا الذي زعمه الذاهبون إلى القول الأول يظله وصف الله تعالى إياه بالنبي الأمي صلى الله عليه وسلم وقوله تعالى: «وما كنت تتلو من قبله من كتاب ولا تحطه يمينك» وقوله صلى الله عليه وسلم: «إنا أمة أمية لا نكتب ولا نحسب» قالوا: وقوله في هذا الحديث كتب معناه أمر بالكتابة كما يقال رجم ماعزاً وقطع السارق وجلد الشارب أي أمر بذلك، واحتجوا بالرواية الأخرى فقال لعلي رضي الله تعالى عنه: اكتب محمد بن عبد الله، قال القاضي: وأجاب الأولون عن قوله تعالى إنه لم يتل ولم يخط أي من قبل تعليمه كما قال الله تعالى من قبله فكما جاز أن يتلو جاز أن يكتب ولا يقدح هذا في كونه أمياً إذ ليس المعجزة مجرد كونه أمياً فإن المعجزة حاصلة بكونه صلى الله عليه وسلم كان أولاً كذلك ثم جاء بالقرآن ويعلم ولا يعلمها الأميون، قال القاضي: وهذا الذي قالوه ظاهر، قال: وقوله في الرواية التي ذكرناها ولا يحسن أن يكتب فكتب كالنص أنه كتب بنفسه، قال: والمعدل إلى غيره مجاز ولا ضرورة إليه، قال: وقد طال كلام كل فرقة في هذه المسألة وشنت كل فرقة على الأخرى في هذا والله أعلم.

(٣) قوله: (فلما كان يوم الثالث) هكذا هو في النسخ كلها يوم الثالث بإضافة يوم إلى الثالث وهو من إضافة الموصوف إلى الصفة وقد سبق بيانه مرات، ومذهب الكوفيين جوازه على ظاهره، ومذهب البصريين تقدير محذوف منه أي يوم الزمان الثالث.

(٤) هذا الحديث فيه حذف واختصار والمقصود أن هذا الكلام لم يقع في عام صلح الحديبية وإنما وقع في السنة الثانية وهي عمرة القضاء وكانوا شارطوا النبي صلى الله عليه وسلم في عام الحديبية أن يجيء بالعام المقبل فيعتمر ولا يقيم أكثر من ثلاثة أيام، فجاء في العام المقبل فاتمام إلى أواخر اليوم الثالث فقالوا لعلي رضي الله تعالى عنه هذا الكلام فاختصر هذا

سبب هذا التقدير أن المهاجر من مكة لا يجوز له أن يقيم بها أكثر من ثلاثة أيام، وهذا أصل في أن الثلاثة ليس لها حكم الإقامة، وأما ما فوقها فله حكم الإقامة، وقد رتب الفقهاء على هذا قصر الصلاة فيمن نوى إقامة في بلد في طريقه وقاسوا على هذا الأصل مسائل كثيرة.

(٤) قوله: «ولا يدخلها سلاح إلا جليان السلاح» قال أبو إسحاق السبيعي: جليان السلاح هو القرباب وما فيه والجليان بضم الجيم، قال القاضي في المشارق: ضبطناه جليان بضم الجيم واللام وتشديد الباء الموحدة، قال: وكذا رواه الأكثرون وصوبه ابن قتيبة وغيره ورواه بعضهم بإسكان اللام وكذا ذكره المحرري وصوبه هو وثابت ولم يذكر ثابت سواء وهو اللطف من الجراب يكون من الأدم يوضع فيه السيف مغسداً وي طرح فيه الراكب سوطه وأذاته ويعلقه في الرحل، قال العلماء: وإنما شرطوا هذا لوجهين: أحدهما أن لا يظهر منه دخول الغالين القاهرين. والثاني أنه إن عرض فتنة أو نحوها يكون في الاستعداد بالسلاح صعوبة.

٩١- () حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، قَالَ: سَمِعْتُ الْبَرَاءَ ابْنَ عَازِبٍ يَقُولُ: لَمَّا صَلَّحَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَهْلَ الْحَدِيثِ، كَتَبَ عَلَيَّ كِتَابًا بَيْنَهُمْ، قَالَ: فَكَتَبَ: «مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ»، ثُمَّ ذَكَرَ بَنَحْرٍ حَدِيثَ مُعَاذٍ.

غَيْرَ أَنَّهُ لَمْ يَذْكُرْ فِي الْحَدِيثِ: «هَذَا مَا كَاتَبَ عَلَيْهِ».

٩٢- () حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ وَاحْمَدُ بْنُ جَنَابٍ الْمُصَيِّصِيُّ، جَمِيعًا، عَنْ عِيْسَى ابْنِ يُونُسَ (وَاللَّفْظُ لِإِسْحَاقَ)، أَخْبَرَنَا عِيْسَى ابْنُ يُونُسَ، أَخْبَرَنَا زَكْرِيَّا، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ.

عَنِ الْبَرَاءِ، قَالَ: لَمَّا أَحْصَرَ النَّبِيُّ ﷺ عِنْدَ الْبَيْتِ^(١)، صَلَّحَهُ أَهْلُ مَكَّةَ عَلَى أَنْ يَدْخُلَهَا فَيَقِيمَ بِهَا ثَلَاثًا وَلَا يَدْخُلَهَا إِلَّا بِجَلْبَانِ السَّلَاحِ، السَّيْفِ وَقِرَابِهِ، وَلَا يَخْرُجَ بِأَحَدٍ مَعَهُ مِنْ أَهْلِهَا، وَلَا يَمْنَعُ أَحَدًا يَمْكُتُ بِهَا مِنْ كَانَ مَعَهُ، قَالَ لِعَلِيٍّ: «اكَتَبَ الشَّرْطُ بَيْنَنَا، بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، هَذَا مَا قَاضَى عَلَيْهِ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ»، فَقَالَ لَهُ الْمُشْرِكُونَ: لَوْ نَعْلَمُ أَنَّكَ رَسُولُ اللَّهِ تَابِعْنَاكَ، وَلَكِنْ ااكَتَبَ: مُحَمَّدُ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ، فَأَمَرَ عَلِيًّا أَنْ يَمْحَاهَا، فَقَالَ عَلِيٌّ: لَا وَاللَّهِ لَا امْحَاهَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «ارني مكانها» فأراه مكانها، فمَحَاهَا، وَكَتَبَ: «ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ^(٢)» فَأَقَامَ بِهَا ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، فَلَمَّا أَنْ كَانَ يَوْمُ الثَّلَاثِ^(٣) قَالُوا لِعَلِيٍّ: هَذَا آخِرُ يَوْمٍ مِنْ شَرْطِ صَاحِبِكَ، فَأَمَرَهُ فَلْيَخْرُجْ فَأَخْبَرَهُ بِذَلِكَ، فَقَالَ: «نَعَمْ» فَخَرَجَ^(٤).

وقال ابن جناب في روايته: (مَكَانَ تَابِعْنَاكَ) بِأَيْعَانِكَ.

كلها ودخول الناس في دين الله أفواجاً، وذلك أنهم قبل الصلح لم يكونوا يختلطون بالمسلمين ولا تتظاهر عندهم أمور النبي صلى الله عليه وسلم كما هي ولا يحلون بمن يعلمهم بها مفصلة، فلما حصل صلح الحديبية اختلطوا بالمسلمين وجاؤوا إلى المدينة وذهب المسلمون إلى مكة وحلوا بأهلهم وأصدقائهم وغيرهم ممن يستصحونه وسمعوا منهم أحوال النبي صلى الله عليه وسلم مفصلة بجزئياتها ومعجزاته الظاهرة وأعلام نبوته المتظاهرة وحسن سيرته وجمل طريقته، وعانوا بأنفسهم كثيراً من ذلك، فما زلت نفوسهم إلى الإيمان حتى بادر خلق منهم إلى الإسلام قبل فتح مكة فأسلموا بين صلح الحديبية وفتح مكة، وازداد الآخرون ميلاً إلى الإسلام، فلما كان يوم الفتح أسلموا كلهم لما كان قد تمهد لهم من الميل، وكانت العرب من غير قريش في البوادي يتظرون بإسلامهم إسلام قريش، فلما أسلمت قريش أسلمت العرب في البوادي. قال تعالى: ﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحَ وَرَأَيْتَ النَّاسَ يَدْخُلُونَ فِي دِينِ اللَّهِ أَفْوَاجًا﴾.

٩٤- (١٧٨٥) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُثَيْبٍ (ح).

وَحَدَّثَنَا ابْنُ عُثَيْمٍ (وَتَقَارِبًا فِي اللَّفْظِ)، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ سَيَّاهُ^(١)، حَدَّثَنَا حَبِيبُ بْنُ أَبِي ثَابِتٍ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، قَالَ:

قَامَ سَهْلُ بْنُ حَنْفِيٍّ يَوْمَ صِفِّينَ فَقَالَ: أَيُّهَا النَّاسُ! أَتَيْتُمَا أَنْفُسَكُمْ^(٢)، لَقَدْ كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ الْحُدَيْبِيَّةِ، وَلَوْ نَرَى قِتَالًا لَقَاتَلْنَا، وَذَلِكَ فِي الصُّلْحِ الَّذِي كَانَ بَيْنَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَبَيْنَ الْمُشْرِكِينَ، فَجَاءَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ، فَأَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَلَسْنَا عَلَى حَقٍّ وَهُمْ عَلَى بَاطِلٍ؟ قَالَ: «بَلَى»، قَالَ: أَلَيْسَ قِتَالًا فِي الْجَنَّةِ وَقِتْلَاهُمْ فِي النَّارِ؟ قَالَ: «بَلَى»، قَالَ: فَفِيمَ نَغْطِي الدِّيْنَ فِي دِينِنَا^(٣)، وَنَرْجِعُ وَلَمَّا يَحْكُمِ اللَّهُ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمْ؟ فَقَالَ: «يَا ابْنَ الْخَطَّابِ! إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ، وَلَنْ يُضَيِّعَ اللَّهُ أَبَدًا»، قَالَ: فَانْطَلَقَ عُمَرُ فَلَمْ يَصْبِرْ مُتَغَيِّظًا، فَأَتَى أَبَا بَكْرٍ فَقَالَ: يَا أَبَا بَكْرٍ! أَلَسْنَا عَلَى حَقٍّ وَهُمْ عَلَى بَاطِلٍ؟ قَالَ: «بَلَى»، قَالَ: أَلَيْسَ قِتَالًا فِي الْجَنَّةِ وَقِتْلَاهُمْ فِي النَّارِ؟ قَالَ: «بَلَى»، قَالَ: فَعَلَّامَ نَغْطِي الدِّيْنَ فِي دِينِنَا، وَنَرْجِعُ وَلَمَّا يَحْكُمِ اللَّهُ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمْ؟ فَقَالَ: «يَا ابْنَ الْخَطَّابِ! إِنَّهُ رَسُولُ اللَّهِ وَلَنْ يُضَيِّعَهُ اللَّهُ أَبَدًا»، قَالَ: فَتَرَلَّ الْقُرْآنَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِالْفَتْحِ، فَارْسَلَ إِلَى عُمَرَ فَأَقْرَأَهُ إِيَّاهُ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَوْ فَتَحَ هُوَ؟ قَالَ: «نَعَمْ» فَطَابَتْ نَفْسُهُ وَرَجَعَ^(٤).

[أخرجه البخاري: ٣١٨٢، ٤٨٤٤].

(١) قوله: (حدثنا عبد العزيز بن سياه) هو بسين مهمله مكسورة ثم ياء مشاة من تحت غنفة ثم الف ثم هاء في الوقف والدرج على وزني ميا

الحديث، ولم يذكر أن الإقامة وهذا الكلام كان في العام المقبل واستغنى عن ذكره بكونه معلوماً وقد جاء مبيناً في روايات أخرى، مع أنه قد علم أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يدخل مكة عام الحديبية والله أعلم. فإن قيل: كيف أخرجهم إلى أن يطلبوا منهم الخروج ويقوموا بالشرط؟

فالجواب: أن هذا الطلب كان قبل انقضاء الأيام الثلاثة يسير، وكان عزم النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه على الارتحال عند انقضاء الثلاثة فاحتاط الكفار لأنفسهم وطلبوا الارتحال قبل انقضاء الثلاثة يسير فخرجوا عند انقضائها وفاء بالشرط لا أنهم كانوا مقيمين لو لم يطلب ارتحالهم.

٩٣- (١٧٨٤) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عَفَّانُ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ ثَابِتٍ.

عَنْ أَنَسٍ، أَنَّ قُرَيْشًا صَالَحُوا النَّبِيَّ ﷺ، فِيهِمْ سُهَيْلُ بْنُ عَمْرٍو، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِقَلْبِي: «اكْتُبْ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ»، قَالَ سُهَيْلٌ: أَمَّا بِاسْمِ اللَّهِ، فَمَا نَذْرِي مَا بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، وَلَكِنْ اكْتُبْ مَا نَعْرِفُ: بِاسْمِكَ اللَّهُمَّ^(١)، فَقَالَ: «اكْتُبْ مِنْ مُحَمَّدٍ رَسُولِ اللَّهِ»، قَالُوا: لَوْ عَلِمْنَا أَنَّكَ رَسُولُ اللَّهِ لَاتَّبَعْنَاكَ، وَلَكِنْ اكْتُبْ اسْمَكَ واسم أبيك، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «اكْتُبْ مِنْ مُحَمَّدٍ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ»، فَاشْتَرَطُوا عَلَى النَّبِيِّ ﷺ أَنْ مَنْ جَاءَ مِنْكُمْ لَمْ نَزِدْهُ عَلَيْكُمْ، وَمَنْ جَاءَكُمْ مِنْنَا رَدَدْتُمُوهُ عَلَيْنَا، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَتُكْتُبُ هَذَا؟ قَالَ: «نَعَمْ، إِنَّهُ مَنْ ذَهَبَ مِنَّا إِلَيْهِمْ، فَابْعَدَهُ اللَّهُ، وَمَنْ جَاءَنَا مِنْهُمْ، سَيَجْعَلُ اللَّهُ لَهُ فَرْجًا وَمَخْرَجًا».

(١) قال العلماء: وافقهم النبي صلى الله عليه وسلم في ترك كتابة بسم الله الرحمن الرحيم وأنه كتب باسمك اللهم، وكذا وافقهم في عهد بن عبد الله وترك كتابة رسول الله صلى الله عليه وسلم، وكذا وافقهم في رد من جاء منهم إلينا دون من ذهب منا إليهم، وإنما وافقهم في هذه الأمور للمصلحة المهمة الحاصلة بالصلح مع أنه لا مفصلة في هذه الأمور، أما البسملة وباسمك اللهم فمعناها واحد، وكذا قوله عهد بن عبد الله هو أيضاً رسول الله صلى الله عليه وسلم، وليس في ترك وصف الله سبحانه وتعالى في هذا الموضع بالرحمن الرحيم ما ينفي ذلك ولا في ترك وصفه أيضاً صلى الله عليه وسلم هنا بالرسالة ما ينفيها فلا مفسدة فيما طلبوه، وإنما كانت المفسدة تكون لو طلبوا أن يكتب ما لا يحل من تعظيم أنفسهم ونحو ذلك، وأما شرط رد من جاء منهم ومنع من ذهب إليهم فقد بين النبي صلى الله عليه وسلم الحكمة فيهم في هذا الحديث بقوله: من ذهب منا إليهم فأبعده الله، ومن جاءنا منهم سيجعل الله له فرجاً ومخرجاً، ثم كان كما قال صلى الله عليه وسلم: فجعل الله للذين جاؤونا منهم وردهم إليهم فرجاً ومخرجاً والله الحمد وهذا من المعجزات.

قال العلماء: والمصلحة المترتبة على إتمام هذا الصلح ما ظهر من ثمراته الباهرة وفوائده المتظاهرة التي كانت عاقبتها فتح مكة وإسلام أهلها

وشياه.

وَحَدَّثَنِي أَبُو سَعِيدٍ الْأَشْجِيُّ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ.

كِلَاهُمَا، عَنِ الْأَعْمَشِيِّ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

وَفِي حَدِيثِهِمَا: إِلَى أَمْرِ يُفْطِنُنَا.

٩٦- () وَحَدَّثَنِي إِبرَاهِيمُ بْنُ سَعِيدٍ الْجَوْهَرِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو اسْمَاعِيلَ، عَنْ مَالِكِ بْنِ مِقْوَلٍ، عَنْ أَبِي حَصِينٍ^(١)، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، قَالَ:

سَمِعْتُ سَهْلَ بْنَ حَنْفِيٍّ يَصِفِينَ يَقُولُ: اتَّهَمُوا رَبَّكُمْ عَلَى دِينِكُمْ، فَلَقَدْ رَأَيْتُنِي يَوْمَ أَبِي جَنْدَلٍ وَلَوْ اسْتَطِيعَ أَنْ أَرُدَّ أَمْرَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، مَا فَتَحْنَا مِنْهُ^(٢) فِي خَصْمٍ^(٣)، إِلَّا أَنْفَجَرَ عَلَيْنَا مِنْهُ خَصْمٌ^(٤). [أخرجه البخاري: ٤١٨٩].

(١) قوله: (عن أبي حصين) بفتح الحاء وكسر الصاد.

(٢) فالضمير في منه عائد إلى قوله: (اتهموا ربكم) ومعناه: ما أصلحنا من ربكم وأمركم هذا ناحية إلا انفتحت أخرى، ولا يصح إعادة الضمير إلى غير ما ذكرناه.

(٣) وأما قوله: (ما فتحنا منه خصماً) فكذا هو في مسلم، قال القاضي: وهو غلط أو تغيير وصوابه ما سلدنا منه خصماً، وكذا هو في رواية البخاري ما سلدنا به ويستقيم الكلام ويتقابل سلدنا بقوله إلا انفجر، وأما الخصم فبضم الحاء وخصم كل شيء طرفه وناحيته وشبهه بخصم الرواية وانفجار الماء من طرفها أو بخصم الغرارة والخرج وانصباب ما فيه بانفجاره، وفي هذه الأحاديث دليل لجواز مصلحة الكفار إذا كان فيها مصلحة وهو يجمع عليه عند الحاجة، ومذهبنا أن مدتها لا تزيد على عشر سنين إذا لم يكن الإمام مستظهاً عليهم، وإن كان مستظهاً لم يزد على أربعة أشهر، وفي قول يجوز دون سنة، وقال مالك: لا حد لذلك بل يجوز ذلك قل أم كثر بحسب رأي الإمام والله أعلم.

(٤) هكنا وقع هذا الحديث في نسخ صحيح مسلم كلها وفيه محذوف وهو جواب لو تقديره ولو استطيع أن أرد أمره صلى الله عليه وسلم لردته. ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَى إِذِ الْمُرْسَلُونَ﴾ ﴿وَلَوْ تَرَى إِذِ الظَّالِمُونَ مَوْقُوفُونَ﴾ ونظائره، فكله محذوف جواب لو لدلالة الكلام عليه.

٩٧- (١٧٨٦) وَحَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ الْجَهْضِيُّ، حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ الْحَارِثِ، حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ.

أَنَّ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ حَدَّثَهُمْ قَالَ: لَمَّا نَزَلَتْ: ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُبِينًا لِيُغْفِرَ لَكَ اللَّهُ﴾. إِلَى قَوْلِهِ: ﴿فَوَرَأَى عَظِيمًا﴾ [الفتح: ١-٥] مَرَجَعَهُ مِنَ الْحَدِيثِ وَهُم يَخَالِطُهُمُ الْحُزْنُ وَالْكَأَبُ، وَقَدْ نَحَرَ الْهَدْيَ بِالْحَدِيثِ، فَقَالَ: «لَقَدْ أُنْزِلَتْ عَلَيَّ آيَةٌ هِيَ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنَ الدُّنْيَا جَمِيعًا».

(٢) أراد بهذا تصيير الناس على الصلح وإعلامهم بما يرجى بعده من الخير فإنه يرجى مصيره إلى خير، وإن كان ظاهره في الإثناء بما تكرهه النفوس كما كان شأن صلح الحديبية، وإنما قال سهل هذا القول حين ظهر من أصحاب علي رضي الله عنه كراهة التحكيم فأعلمهم بما جرى يوم الحديبية من كراهة أكثر الناس الصلح وأقوالهم في كراهته ومع هذا فأعقب خيراً عظيماً، فقررهم النبي صلى الله عليه وسلم على الصلح مع أن إرادتهم كانت مناجزة كفار مكة بالقتال، ولهذا قال عمر رضي الله عنه: نعلم نعطى الدنيا في ديننا والله أعلم.

(٣) قوله: (فقيم نعطى الدنيا في ديننا) هي بفتح الدال وكسر النون وتشديد الياء أي القيمة والحالة الناقصة. قال العلماء: لم يكن سؤال عمر رضي الله عنه وكلامه المذكور شكاً بل طلباً لكشف ما خفي عليه وحشاً على إذلال الكفار وظهور الإسلام كما عرف من خلقه رضي الله عنه وقوته في نصرة الدين وإذلال المبتلين. وأما جواب أبي بكر رضي الله عنه لعمر بمثل جواب النبي صلى الله عليه وسلم فهو من الدلائل الظاهرة على عظيم فضله وبارع علمه وزيادة عرفانه ورسوخه في كل ذلك وزيدته فيه كله على غيره رسول الله رضي الله عنه.

(٤) المراد أنه نزل قوله تعالى: ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُبِينًا﴾ وكان الفتح هو صلح يوم الحديبية، فقال عمر: أو فتح هو قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (نعم) لما فيه من الفوائد التي قدمنا ذكرها. وفيه إعلام الإمام والعالم كبار أصحابه بما يقع له من الأمور المهمة والبعث إليهم لإعلامهم بذلك والله أعلم.

٩٥- () حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ غَمَيْرٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنْ الْأَعْمَشِيِّ، عَنْ شَقِيقٍ، قَالَ:

سَمِعْتُ سَهْلَ بْنَ حَنْفِيٍّ يَقُولُ يَصِفِينَ: أَيُّهَا النَّاسُ! اتَّهَمُوا رَبَّكُمْ، وَاللَّهِ! لَقَدْ رَأَيْتُنِي يَوْمَ أَبِي جَنْدَلٍ^(١) وَلَوْ أَنِّي اسْتَطِيعُ أَنْ أَرُدَّ أَمْرَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَرَدَدْتُهُ، وَاللَّهِ! مَا وَضَعْنَا سِيُوفَنَا عَلَى عَوَاتِقِنَا إِلَى أَمْرِ قَطٍ، إِلَّا اسْتَهْلَنَّا بِنَا إِلَى أَمْرِ نَعْرِفُهُ، إِلَّا أَمَرَكُمُ^(٢) هَذَا.

لَمْ يَذْكُرْ ابْنُ غَمَيْرٍ: إِلَى أَمْرِ قَطٍ. [أخرجه البخاري: ٣١٨١، ٧٣٠٨].

(١) قوله: (يوم أبي جندل) هو يوم الحديبية، واسم أبي جندل العاص بن سهيل بن عمرو، وقوله: (أمر يفظننا) أي يشق علينا ونخافه.

(٢) قوله: (إلى أمركم) هنا يعني القتال الواقع بينهم وبين أهل الشام.

٩٥- () وَحَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَإِسْحَاقُ، جَمِيعًا، عَنْ جَرِيرٍ: (ح).

٩٧- () وَحَدَّثَنَا عَاصِمُ بْنُ الضُّرِّ التَّيْمِيُّ، حَدَّثَنَا مُعْتَمِرٌ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي، حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ (ح).

وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ، حَدَّثَنَا هَمَامٌ (ح).
وَحَدَّثَنَا عَبْدُ ابْنِ حُمَيْدٍ، حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا شَيْبَان.

جَمِيعًا، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ، نَحْوَ حَدِيثِ ابْنِ أَبِي عَرُوبَةَ.

٣٥- باب الوفاء بالعهد

٩٨- (١٧٨٧) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا أَبُو اسْمَاطَةَ، عَنْ الْوَلِيدِ بْنِ جُمَيْعٍ، حَدَّثَنَا أَبُو الطَّفِيلِ.

حَدَّثَنَا حُذَيْفَةُ بْنُ الْيَمَانِ، قَالَ: مَا مَنَعَنِي أَنْ أَشْهَدَ بِدِرْأٍ إِلَّا أَنِّي خَرَجْتُ أَنَا وَابِي حُسَيْلٌ^(١)، قَالَ: فَأَخَذْنَا كَفَّارَ قُرَيْشٍ، قَالُوا: إِنَّكُمْ تُرِيدُونَ مُحَمَّدًا؟ فَقُلْنَا: مَا نُرِيدُهُ، مَا نُرِيدُ إِلَّا الْمَدِينَةَ، فَأَخَذُوا مِنَّا عَهْدَ اللَّهِ وَمِيثَاقَهُ لَنَنْصَرِفَنَّ إِلَى الْمَدِينَةِ وَلَا نَقَاتِلَ مَعَهُ، فَأَتَيْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَأَخْبَرْنَاهُ الْخَبَرَ، فَقَالَ: «انْصَرِفَا، نَفِي لَهُمْ بِعَهْدِهِمْ، وَنَسْتَعِينُ اللَّهَ عَلَيْهِمْ»^(٢).

(١) قوله عن حذيفة بن اليمان: (خرجت أنا وأبي حسيل) إلى آخره، هو حسيل بن ماء مضمومة ثم سين مفتوحة مهملة ثم ياء ثم لام، ويقال له أيضاً حسل بكسر الحاء وإسكان السين وهو والد حذيفة واليمان لقب له، والمشهور في استعمال المحدثين أنه اليمان بالنون من غير ياء بعدها وهي لغة قليلة والصحيح اليماني بالياء، وكذا عمرو بن العاصي وعبد الرحمن بن أبي الموالي وشداد بن الهادي والمشهور للمحدثين حذف الياء والصحيح إثباتها.

(٢) في هذا الحديث جواز الكذب في الحرب، وإذا أمكن التعريض في الحرب فهو أولى، ومع هذا يجوز الكذب في الحرب وفي الإصلاح بين الناس وكذب الزوج لامراته كما صرح به الحديث الصحيح، وفيه الوفاء بالعهد، وقد اختلف العلماء في الأسير يعاهد الكفار أن لا يهرب منهم فقال الشافعي وأبو حنيفة والكويتيون: لا يلزمه ذلك بل متى أمكنه الهرب هرب. وقال مالك: يلزمه، واتفقوا على أنه لو أكرهوه فحلف لا يهرب لا يمين عليه لأنه مكره. وأما قضية حذيفة وأبيه فإن الكفار استحلوهما لا يقاتلان مع النبي صلى الله عليه وسلم في غزاة بدر فأمرهما النبي صلى الله عليه وسلم بالوفاء وهذا ليس بالإيجاب، فإنه لا يجب الوفاء بترك الجهاد مع الإمام ونائبه، ولكن أراد النبي صلى الله عليه وسلم أن لا يشيع عن أصحابه نقض العهد وإن كان لا يلزمهم ذلك لأن المشيع عليهم لا يذكر تأويلًا.

٣٦- باب غزوة الأحزاب

٩٩- (١٧٨٨) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، جَمِيعًا، عَنْ جَرِيرٍ.

قَالَ زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ:

كَانَ عِنْدَ حُذَيْفَةَ، فَقَالَ رَجُلٌ: لَوْ أَذْرَكْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَاتِلْتُ مَعَهُ وَأَبْلَيْتُ، فَقَالَ حُذَيْفَةُ^(١): أَنْتَ كُنْتَ تَفْعَلُ ذَلِكَ؟ لَقَدْ رَأَيْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَيْلَةَ الْأَحْزَابِ، وَأَخَذْنَا رِيحَ شَدِيدَةٍ وَفُرْ^(٢)، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِلَّا رَجُلٌ يَأْتِينِي بِخَبَرِ الْقَوْمِ، جَعَلَهُ اللَّهُ مَعِيَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ؟» فَسَكَنَّا، فَلَمْ يُجِبْهُ مِنَّا أَحَدٌ، ثُمَّ قَالَ: «إِلَّا رَجُلٌ يَأْتِينَا بِخَبَرِ الْقَوْمِ، جَعَلَهُ اللَّهُ مَعِيَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ؟» فَسَكَنَّا، فَلَمْ يُجِبْهُ مِنَّا أَحَدٌ، ثُمَّ قَالَ: «إِلَّا رَجُلٌ يَأْتِينَا بِخَبَرِ الْقَوْمِ، جَعَلَهُ اللَّهُ مَعِيَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ؟» فَسَكَنَّا، فَلَمْ يُجِبْهُ مِنَّا أَحَدٌ، فَقَالَ: «قُمْ، يَا حُذَيْفَةُ! فَأَتِنَا بِخَبَرِ الْقَوْمِ»، فَلَمْ أَجِدْ بُدًّا، إِذْ دَعَانِي بِاسْمِي، أَنْ أَقُومَ، قَالَ: «أَذْهَبْ، فَأَتِنِي بِخَبَرِ الْقَوْمِ، وَلَا تَذْغَرُهُمْ عَلَيَّ»^(٣)، فَلَمَّا وَلَّيْتُ مِنْ عِنْدِهِ جَعَلْتُ كَأَنَّمَا امْشَيْ فِي حِمَامٍ، حَتَّى أَتَيْتُهُمْ^(٤)، فَرَأَيْتُ أَبَا سُفْيَانَ يَصْلِي ظَهْرَهُ^(٥) بِالنَّارِ، فَوَضَعْتُ سَهْمًا فِي كِبِدِ الْقَوْسِ^(٦)، فَارَدْتُ أَنْ أَرْمِيَهُ، فَذَكَرْتُ قَوْلَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «وَلَا تَذْغَرُهُمْ عَلَيَّ» وَلَوْ رَمَيْتُهُ لَأَصَبْتُهُ، فَارْجَعْتُ وَأَنَا امْشِي فِي مِثْلِ الْحِمَامِ، فَلَمَّا أَتَيْتُهُ فَأَخْبَرْتُهُ بِخَبَرِ الْقَوْمِ، وَفَرَّغْتُ، قُرِئْتُ^(٧)، فَالْبَسَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ فَضْلِ عَبَاءَةٍ كَانَتْ عَلَيْهِ يَصْلِي فِيهَا^(٨)، فَلَمْ أَزَلْ تَائِبًا حَتَّى أَصْبَحْتُ^(٩)، فَلَمَّا أَصْبَحْتُ قَالَ: «قُمْ، يَا نَوْمَانُ»^(١٠)!

(١) معناه أن حذيفة فهم منه أنه لو أدرك النبي صلى الله عليه وسلم البالغ في نصرته ولزاد على الصحابة رضي الله عنهم فأخبره بخبره في ليلة الأحزاب وقصد زجره عن ظنه أنه يفعل أكثر من فعل الصحابة.

(٢) قوله: (وأخذتنا ريح شديدة وفر) هو بضم القاف وهو البرد.

(٣) قوله صلى الله عليه وسلم: «أذهب فأتني بخبر القوم ولا تذغرم علي» هو بفتح التاء وبالنال المعجمة معناه لا تنفرهم علي ولا تحركهم علي وقيل معناه لا تنفرهم وهو قريب من المعنى الأول، والمراد لا تحركهم عليك فإنهم إن أخذوك كان ذلك ضرراً علي لأنك رسولي وصاحبي.

(٤) قوله: (فلما وليت من عنده جعلت كأنما امشي في حمام حتى أتيتهم) يعني أنه لم يجد البرد الذي يجده الناس ولا من تلك الريح الشديدة

ابن خالد فنبه قيساً. وذكره الباجي فقال: القيسي الأزدي. قال القاضي عياض: هذان نسبان مختلفان لأن الأزدي من اليمن وقيس من معد، قال: ولكن قيس هنا ليس قيس غيلان بل قيس بن يونان من الأزدي فتصح النسبان، قال القاضي: وقد جاء مثل هذا في صحيح مسلم في زياد بن رباح القيسي ويقال رباح كذا نسبة مسلم في غير موضع القيسي، وقال في التذوق التيمي قيل لعله من تيم بن قيس بن ثعلبة بن بكر بن وائل فيجتمع النسبان، وإلا فتيم قريش لا تجتمع هي وقيس، هذا كلام القاضي، وقد سبق بيان ضبط هداًب هذا مرات وأنه بفتح الهاء وتشديد الدال وأنه يقال له هلبة بضم الهاء قبل هلبة اسم وهداًب لقب وقيل عكسه.

(٢) قوله: (فلما رهقوه) هو بكسر الهاء أي غشوه وقربوا منه أرقه أي غشيه، قال صاحب الأفعال: رهقه وأرقه أي أدركه، قال القاضي في المشرق: قيل لا يستعمل ذلك إلا في المكروه، قال وقال ثابت كل شيء دنوت منه فقد رهقه والله أعلم.

(٣) قوله: (أن النبي صلى الله عليه وسلم كان معه سبعة رجال من الأنصار ورجلان من قريش فقتلت السبعة فقال لصاحبه صلى الله عليه وسلم: ما أنصفنا أصحابنا) الرواية المشهورة فيه ما أنصفنا بإسكان الفاء وأصحابنا منصوب مفعول به، هكذا ضبطه جماهير العلماء من المتقدمين والمتأخرين ومعناه ما أنصفت قريش الأنصار لكون القرشيين لم يخرجوا للقتال بل خرجت الأنصار واحداً بعد واحد، وذكر القاضي وغيره أن بعضهم رواه ما أنصفنا بفتح الفاء والمراد على هذا الذين فروا من القتال فإنهم لم ينصفوا لفرارهم.

١٠١- (١٧٩٠) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِيهِ^(١).

أَنَّهُ سَمِعَ سَهْلَ بْنَ سَعْدٍ يَسْأَلُ، عَنْ جُرْحِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، يَوْمَ أُحُدٍ؟ فَقَالَ: جُرْحُ وَجْهِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَكُسِرَتْ رِجَاعَتُهُ^(٢)، وَهُسِمَتْ التَّيْضَةُ عَلَى رَأْسِهِ^(٣)، فَكَانَتْ فَاطِمَةُ بِنْتُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ تَغْسِلُ الدَّمَ، وَكَانَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ يَسْكُبُ عَلَيْهَا بِالْمِجَنِّ^(٤)، فَلَمَّا رَأَتْ فَاطِمَةُ أَنَّ الْمَاءَ لَا يَزِيدُ الدَّمَ إِلَّا كَثْرَةً، أَخَذَتْ قِطْعَةً خَصِيرٍ فَأَخْرَقَتْهُ حَتَّى صَارَ رَمَاداً، ثُمَّ أَلْصَقَتْهُ بِالْجُرْحِ، فَاسْتَمْسَكَ الدَّمُ. [إخبره البخاري: ٢٤٣، ٢٩٠٣، ٢٩١١، ٣٠٣٧، ٤٠٧٥، ٥٢٤٨، ٥٧٢٢].

(١) قوله: (حدثنا يحيى بن يحيى التميمي حدثنا عبد العزيز بن أبي حازم عن أبيه) هكذا هو في جميع نسخ بلادنا وكذا ذكره أصحاب الأطراف، وذكر القاضي عن بعض رواة كتاب مسلم أنهم جعلوا أبا بكر بن أبي شيبة بدل يحيى بن يحيى قال والصواب الأول.

(٢) قوله: (وكسرت رجايعته) هي بتخفيف الياء وهي السن التي تلي الثانية من كل جانب وللإنسان أربع رجايعات، وفي هذا وقوع الانتقام والإبلاء بالأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم لئلا يجرى الأجر، ولتعرف أعمهم وغيرهم ما أصابهم ويتأسوا بهم، قال القاضي: وليعلم أنهم

شيئاً، بل عافاه الله منه ببركة إجابته للنبي صلى الله عليه وسلم وذهابه فيما وجهه له ودعائه صلى الله عليه وسلم له، واستمر ذلك اللطف به ومعافاته من البرد حتى عاد إلى النبي صلى الله عليه وسلم، فلما رجع ووصل عاد إليه البرد الذي يجده الناس، وهذه من معجزات رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولفتة الحماة عربية وهو مذكر مشتق من الحميم وهو الماء الحار.

(٥) قوله: (فرايت أبا سفيان يصلي ظهره) هو بفتح الياء وإسكان الصاد أي يذفئه ويذنيه منها وهو الصلاة بفتح الصاد والقصر والصلاة بكسرهما والمد.

(٦) قوله: (كبد القوس) هو مقبضها وكبد كل شيء وسطه.

(٧) وقوله بعد هذا: (قررت) هو بضم القاف وكسر الراء أي بردت.

(٨) قوله: (فألبسني رسول الله صلى الله عليه وسلم من فضل عبادة كانت عليه يصلي فيها) العبادة بالمد والعبادة بزيادة ياء لغتان مشهورتان معروفتان، وفيه جواز الصلاة في الصوف وهو جائز بإجماع من يعتد به وسواء الصلاة عليه وفيه ولا كراهية في ذلك، قال العبدري من أصحابنا: وقالت الشيعة لا تجوز الصلاة على الصوف وتجوز فيه. وقال مالك: يكره كراهة تنزيه.

(٩) وقوله: (أصبحت) أي طلع الفجر، وفي هذا الحديث أنه ينبغي للإمام وأمير الجيش بعث الجواسيس والطلائع لكشف خبر العدو والله أعلم.

(١٠) قوله: (فلم أزل نائماً حتى أصبحت فلما أصبحت قال قسم يا نومان) هو بفتح النون وإسكان الواو وهو كثير النوم، وأكثر ما يستعمل في النداء كما استعمله هنا.

٣٧- باب غزوة أحد

١٠٠- (١٧٨٩) وَحَدَّثَنَا هَدَّابُ بْنُ خَالِدٍ الْأَزْدِيُّ^(١)، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ زَيْدٍ وَثَابِتِ بْنِ أَبِي

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَفْرَدَ يَوْمَ أُحُدٍ فِي سَبْعَةٍ مِنَ الْأَنْصَارِ وَرَجُلَيْنِ مِنْ قُرَيْشٍ، فَلَمَّا رَهِقُوهُ^(٢) قَالَ: «مَنْ يَرُدُّهُمْ عَنَّا وَلَهُ الْجَنَّةُ، أَوْ هُوَ رَفِيقِي فِي الْجَنَّةِ؟»، فَتَقَدَّمَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ، فَقَاتَلَ حَتَّى قُتِلَ، ثُمَّ رَهِقُوهُ أَيْضاً، فَقَالَ: «مَنْ يَرُدُّهُمْ عَنَّا وَلَهُ الْجَنَّةُ، أَوْ هُوَ رَفِيقِي فِي الْجَنَّةِ؟»، فَتَقَدَّمَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ، فَقَاتَلَ حَتَّى قُتِلَ، فَلَمْ يَزَلْ كَذَلِكَ حَتَّى قُتِلَ السَّبْعَةُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِصَاحِبِيهِ: «مَا أَنْصَفْنَا أَصْحَابَنَا»^(٣).

(١) قوله: (حدثنا هداًب بن خالد الأزدي) هكذا هو في جميع النسخ الأزدي، وكذا قاله البخاري في التاريخ وابن أبي حاتم في كتابه وغيرهما. وذكره ابن عدي والسمعاني فقالا: هو قيسي فقد ذكر البخاري أخاه أمية

عَنْ أَنَسٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَثُرَتْ رَبَاعِيَتُهُ يَوْمَ أُحُدٍ، وَشَجَّ فِي رَأْسِهِ، فَجَعَلَ يَسْلُتُ الدَّمَ عَنْهُ وَيَقُولُ: «كَيْفَ يُفْلِحُ قَوْمٌ شَجُّوا نَبِيَّهُمْ وَكَسَرُوا رَبَاعِيَتَهُ، وَهُوَ يَدْعُوهُمْ إِلَى اللَّهِ؟»، فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ﴾ [آل عمران: ١٢٨]. [علقه البخاري قبل حديث ٤٠٦٩]

١٠٥- (١٧٩٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ابْنُ غَمِيرٍ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ شَقِيقٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، يَحْكِي نَبِيًّا مِنَ الْأَنْبِيَاءِ ضَرْبُهُ قَوْمُهُ، وَهُوَ يَمْسَحُ الدَّمَ، عَنْ وَجْهِهِ وَيَقُولُ: «رَبِّ اغْفِرْ لِقَوْمِي فَإِنَّهُمْ لَا يَعْلَمُونَ»^(١). [أخرجه البخاري: ٣٤٧٧، ٦٩٢٩].

(١) فيه ما كانوا عليه صلوات الله وسلامه عليهم من الحلم والتصبر والعفو والشفقة على قومهم ودعائهم لهم بالهداية والغفران وعذرهم في جنائهم على أنفسهم بأنهم لا يعلمون، وهذا النبي المشار إليه من المتقدمين وقد جرى لبينا صلى الله عليه وسلم مثل هذا يوم أحد.

١٠٥- () حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ وَمُحَمَّدُ بْنُ يَشْرٍ، عَنْ الْأَعْمَشِ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ. غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: فَهُوَ يَنْضَحُ الدَّمَ، عَنْ جَبِينِهِ^(١).

(١) قوله: (وهو ينضح الدم عن جبينه) هو بكسر الضاد أي يغسله ويزيله.

٣٨- باب اشتداد غضب الله

عَلَى مَنْ قَتَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ

١٠٦- (١٧٩٣) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ هَمَامِ بْنِ مُنَبِّهٍ، قَالَ: هَذَا مَا حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَذَكَرَ أَحَادِيثَ مِنْهَا: وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اشْتَدَّ غَضَبُ اللَّهِ عَلَى قَوْمٍ فَعَلُوا هَذَا بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ»، وَهُوَ حَيْثُ يُشِيرُ إِلَى رَبَاعِيَتِهِ، وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اشْتَدَّ غَضَبُ اللَّهِ عَلَى رَجُلٍ يَقْتُلُ رَسُولَ اللَّهِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ»^(١). [أخرجه البخاري: ٤٠٧٣].

(١) قوله: (اشتد غضب الله تعالى على رجل يقتله رسول الله صلى الله عليه وسلم في سبيل الله) فقوله في سبيل الله احتراز ممن يقتله في حد أو قصاص، لأن من يقتله في سبيل الله كان قاصداً قتل النبي صلى الله عليه وسلم.

من البشر تصيهم عن الدنيا ويطرا على أجسامهم ما يطرا على أجسام البشر ليتقنوا أنهم مخلوقون مريبون ولا يفتن بما ظهر على أيديهم من المعجزات وتلبس الشيطان من أمرهم ما لبسه على النصارى غيرهم.

(٣) قوله: (وهنمت البيضة على رأسه) فيه استحباب لبس البيضة والدروع وغيرها من أسباب التحصن في الحرب وأنه ليس بقادح في التوكل.

(٤) قوله: (يسكب عليها بالجن) أي يصب عليها بالترس وهو بكسر الميم، وفي هذا الحديث إثبات المداواة ومعالجة الجراح وأنه لا يقدح في التوكل لأن النبي صلى الله عليه وسلم فعله مع قوله تعالى: ﴿وتوكل على الحي الذي لا يموت﴾

١٠٢- () حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ يَغْنِيٍّ ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْقَارِي، عَنْ أَبِي حَازِمٍ.

أَنَّهُ سَمِعَ سَهْلَ ابْنَ سَعْدٍ وَهُوَ يَسْأَلُ، عَنْ جُرْحِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: أَمْ، وَاللَّهِ إِنِّي لَا عَرَفُ مَنْ كَانَ يَغْسِلُ جُرْحَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَمَنْ كَانَ يَسْكُبُ الْمَاءَ، وَيَمَازَا دُوِيَّ جُرْحِهِ^(١)، ثُمَّ ذَكَرَ نَحْوَ حَدِيثِ عَبْدِ الْعَزِيزِ.

غَيْرَ أَنَّهُ زَادَ: وَجُرْحَ وَجْهِهِ.

وَقَالَ (مَكَانَ هُشِمَتْ): كَثُرَتْ.

(١) قوله: (دوي جرحه) هو بواوين ويقع في بعض النسخ بواو واحدة وتكون الأخرى محذوفة كما حذف من داود في الخط.

١٠٣- () وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ ابْنُ حَرْبٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَابْنُ أَبِي عَمْرٍ، جَمِيعًا، عَنْ ابْنِ عَيْنَةَ (ح).

وَحَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ سَوَادٍ الْغَامِرِيُّ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ الْخَارِثِ، عَنْ سَعِيدِ ابْنِ أَبِي هِلَالٍ (ح).

وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ سَهْلٍ التَّمِيمِيُّ، حَدَّثَنِي ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَغْنِيٍّ ابْنُ مُطَرِّفٍ.

كُلُّهُمْ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ سَهْلِ ابْنِ سَعْدٍ، بِهَذَا الْحَدِيثِ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ.

فِي حَدِيثِ ابْنِ أَبِي هِلَالٍ: أَصِيبَ وَجْهُهُ.

وَفِي حَدِيثِ ابْنِ مُطَرِّفٍ: جُرْحَ وَجْهُهُ.

١٠٤- (١٧٩١) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ مَسْلَمَةَ ابْنُ قَعْنَبٍ، حَدَّثَنَا حَمَادُ ابْنُ سَلَمَةَ، عَنْ ثَابِتٍ.

٣٩- باب ما لقِيَ النبي ﷺ مِنْ أَدَى

المُشْرِكِينَ وَالْمُنَافِقِينَ

١٠٧- (١٧٩٤) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُثْمَرَ ابْنُ مُحَمَّدٍ ابْنُ أَبَانَ الْجُعْفِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحِيمِ (يَعْنِي ابْنَ سُلَيْمَانَ)، عَنْ زَكْرِيَاءَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مَيْمُونٍ الْأَوْدِيِّ.

عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ، قَالَ: بَيْنَمَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي عِنْدَ الْبَيْتِ، وَأَبُو جَهْلٍ وَأَصْحَابُ لَهُ جُلُوسٌ، وَقَدْ غَيَّرَتْ جَزُورُ بِالْأَمْسِ، فَقَالَ أَبُو جَهْلٍ: أَتَيْكُمْ يَقُومُ إِلَيَّ سَلَا^(١) جَزُورٍ بَيْنِي فَلَنْ قِيَاخُذُهُ، فَيَضَعُهُ فِي كَيْفِي مُحَمَّدٍ إِذَا سَجَدَ؟ فَأَنْبَعَتْ أَشَقَى الْقَوْمِ^(٢) فَأَخَذَهُ، فَلَمَّا سَجَدَ النَّبِيُّ ﷺ وَضَعَهُ بَيْنَ كَيْفِيهِ، قَالَ: فَاسْتَضَحَّكُوا وَجَعَلَ بَعْضُهُمْ يَمِيلُ عَلَى بَعْضٍ، وَأَنَا قَائِمٌ أَنْظُرُ، لَوْ كَانَتْ لِي مَنَعَةٌ طَرَحْتُهُ^(٣)، عَنْ ظَهْرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَالنَّبِيِّ ﷺ سَاجِدًا، مَا يَرْفَعُ رَأْسَهُ، حَتَّى انْطَلَقَ إِنْسَانٌ فَأَخْبَرَ فَاطِمَةَ، فَجَاءَتْ، وَهِيَ جُوزِيَّةٌ، فَطَرَحَتْهُ عَنْهُ، ثُمَّ أَقْبَلَتْ عَلَيْهِمْ تَشْتِمُهُمْ، فَلَمَّا قَضَى النَّبِيُّ ﷺ صَلَاتَهُ رَفَعَ صَوْتَهُ ثُمَّ دَعَا عَلَيْهِمْ، وَكَانَ إِذَا دَعَا دَعَا ثَلَاثًا، وَإِذَا سَأَلَ^(٤)، سَأَلَ ثَلَاثًا^(٥)، ثُمَّ قَالَ: «اللَّهُمَّ! عَلَيكَ بِقَرِيشٍ» ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، فَلَمَّا سَمِعُوا صَوْتَهُ ذَهَبَ عَنْهُمْ الضَّحْكَ، وَخَافُوا دَعْوَتَهُ، ثُمَّ قَالَ: «اللَّهُمَّ! عَلَيكَ يَا أَبِي جَهْلٍ ابْنَ هِشَامٍ، وَعُتْبَةُ ابْنِ رَبِيعَةَ، وَشَيْبَةُ ابْنِ رَبِيعَةَ، وَالْوَلِيدُ ابْنُ عُقْبَةَ^(٦)، وَأُمَيَّةُ ابْنُ خَلْفٍ، وَعُقْبَةُ ابْنُ أَبِي مَعْطُومٍ» (وَذَكَرَ السَّابِعَ وَلَمْ أَحْفَظْهُ^(٧)) قَوْلَ الَّذِي بَعَثَ مُحَمَّدًا ﷺ بِالْحَقِّ! لَقَدْ رَأَيْتُ الَّذِينَ سَمَى صَرَغَى يَوْمَ بَدْرٍ، ثُمَّ سَحَبُوا إِلَى الْقَلْبِ، قَلْبِ بَدْرٍ^(٨).

قال أبو إسحاق: الوليدُ ابنُ عُقْبَةَ غَلَطَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ.

[أخرجه البخاري: ٢٤٠، ٥٢٠، ٢٩٣٤، ٣١٨٥، ٣٨٥٤، ٣٩٦٠].

(١) السلا بفتح السين المهملة وتخفيف اللام مقصور وهو اللفافة التي يكون فيها الولد في بطن الناقة وسائر الحيوان وهي من الأدمية المشيمة.

(٢) قوله: (فأنبعت أشقى القوم) هو عقبة بن أبي معيط كما صرح في الرواية الثانية، وفي هذا الحديث إشكال فإنه يقال كيف استمر في الصلاة مع وجود النجاسة على ظهره؟ وأجاب القاضي عياض بأن هذا ليس بنجس قال: لأن الفرت ورطوبة البدن طاهران والسلا من ذلك وإنما النجس الدم، وهذا الجواب يبيح على مذهب مالك ومن وافقه أن روث ما يؤكل لحمه طاهر، ومذهبنا ومذهب أبي حنيفة وأخريين نجاسته، وهذا الجواب الذي ذكره القاضي ضعيف أو باطل، لأن هذا السلا يتضمن النجاسة من حيث أنه لا ينفك من الدم في العادة ولأنه ذبيحة عباد الأوثان

فهو نجس، وكذلك اللحم وجميع أجزاء هذا الجزور. وأما الجواب المرضي أنه صلى الله عليه وسلم لم يعلم ما وضع على ظهره فاستمر في سجوده استصحاباً للطهارة، وما ندرى هل كانت هذه الصلاة فريضة فتجب إعادتها على الصحيح عندنا أم غيرها فلا تجب، فإن وجبت الإعادة فالوقت موسع لها، فإن قبل يبعد أن لا يحس بما وقع على ظهره، قلنا: وإن أحس به فما يتحقق أنه نجاسة والله أعلم.

(٣) قوله: (لو كانت لي منعة طرحتها) هي بفتح النون وحكي إسكانها وهو شاذ ضعيف، ومعناه لو كان لي قوة تمنع أذاهم أو كان لي عشيرة بمكة تمنعني، وعلى هذا منعة جمع مانع ككتاب وكتبه.

(٤) وقوله: (وإذا سأل) هو الدعاء لكن عطفه لاختلاف اللفظ توكيداً.

(٥) قوله: (وكان إذا دعا دعا ثلاثاً وإذا سأل سأل ثلاثاً) فيه استحباب تكرير الدعاء ثلاثاً.

(٦) قوله: (ثم قال اللهم عليك يا أبي جهل بن هشام وعتبة بن ربيعة وشيبة بن ربيعة والوليد بن عقبة) هكذا هو في جميع نسخ مسلم والوليد بن عقبة بالقاف، واتفق العلماء على أنه غلط وصوابه والوليد بن عتبة بالناء كما ذكره مسلم في رواية أبي بكر بن أبي شيبة بعد هذا، وقد ذكره البخاري في صحيحه وغيره من أئمة الحديث على الصواب، وقد نبه عليه إبراهيم بن سفيان في آخر الحديث فقال الوليد بن عقبة في هذا الحديث غلط، قال العلماء: والوليد بن عقبة بالقاف هو ابن أبي معيط ولم يكن ذلك الوقت موجوداً أو كان طفلاً صغيراً جداً فأتى به النبي صلى الله عليه وسلم يوم الفتح وهو قد ناهز الإحتلام ليمسح على رأسه.

(٧) قوله: (وذكر السابع ولم أحفظه) وقد وقع في رواية البخاري تسمية السابع أنه عمارة بن الوليد.

(٨) قوله: «والذي بعث محمداً صلى الله عليه وسلم بالحق لقد رأيت الذين سمى صرعى يوم بدر ثم سحبوا إلى القلب قلب بدر» هذه إحدى دعواته صلى الله عليه وسلم المجابة، والقلب هي البئر التي لم تطر، وإنما وضعوا في القلب تحقيراً لهم ولثلاثاً يتأذى الناس برائحهم وليس هو دفناً لأن الحربي لا يجب دفنه، قال أصحابنا: بل يترك في الصحراء إلا أن يتأذى به، قال القاضي عياض: اعترض بعضهم على هذا الحديث في قوله: رأيتهم صرعى بيدر ومعلوم أن أهل السير قالوا أن عمارة بن الوليد وهو أحد السبعة كان عند النجاشي فاتهمه في حرمة وكان جليلاً فنفخ في إحليله سحراً فهام مع الوحوش في بعض جزائر الحبشة فهلك. قال القاضي: وجوابه أن المراد أنه رأى أكثرهم بديل أن عقبة بن أبي معيط منهم ولم يقتل بيدر بل حمل منها أسيراً، وإنما قتله النبي صلى الله عليه وسلم صبراً بعد انصرافه من بدر بعرق الظبية، قلت: الظبية طاء معجمة مضمومة ثم باء موحدة ساكنة ثم ياء مثناة تحت ثم هاء هكذا ضبطه الحازمي في كتابه المؤتلف في الأماكن. قال: قال الراقي هو من الروحاء على ثلاثة أميال عما يلي المدينة.

١١١- (١٧٩٥) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ أَحْمَدُ بْنُ عَمْرٍو
ابْنُ سَرْحٍ، وَخَزَنَلَةُ بْنُ يَحْيَى، وَعَمْرُو بْنُ سَوَادٍ
الْعَامِرِيُّ (وَالْفَاطِمَةُ مُتَقَارِبَةٌ) قَالُوا: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، قَالَ:
اخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، حَدَّثَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ.

أَنْ عَائِشَةُ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ حَدَّثَتْهُ، أَنَّهَا قَالَتْ لِرَسُولِ اللَّهِ
ﷺ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! هَلْ أَتَى عَلَيْكَ يَوْمٌ كَانَ أَشَدَّ مِنْ يَوْمٍ
أَحَدٍ؟ فَقَالَ: «لَقَدْ لَقِيتُ مِنْ قَوْمِكَ، وَكَانَ أَشَدَّ مَا لَقِيتُ مِنْهُمْ
يَوْمَ الْعَقَبَةِ، إِذْ عَرَضْتُ نَفْسِي عَلَى ابْنِ عَبْدِ يَالِيلِ ابْنِ عَبْدِ
كُلَالٍ، فَلَمْ يُجِِبْنِي إِلَى مَا أَرَدْتُ، فَأَنْطَلَقْتُ وَأَنَا مَهْمُومٌ عَلَى
وَجْهِي، فَلَمْ أَسْتَفِيقْ إِلَّا بِقَرْنِ الثَّعَالِبِ^(١)، فَرَفَعْتُ رَأْسِي فَإِذَا أَنَا
بِسَحَابَةٍ قَدْ أَظْلَمَتْنِي، فَتَنَظَّرْتُ فَإِذَا فِيهَا جَبْرِيلُ، فَنَادَانِي، فَقَالَ:
إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ قَدْ سَمِعَ قَوْلَ قَوْمِكَ لَكَ وَمَا رُدُّوا عَلَيْكَ،
وَقَدْ بَعَثَ إِلَيْكَ مَلَكَ الْجِبَالِ لِتَأْمُرَهُ بِمَا شِئْتَ فِيهِمْ، قَالَ:
فَنَادَانِي مَلَكُ الْجِبَالِ وَسَلَّمْ عَلَيَّ، ثُمَّ قَالَ: يَا مُحَمَّدُ! إِنَّ اللَّهَ
قَدْ سَمِعَ قَوْلَ قَوْمِكَ لَكَ، وَأَنَا مَلَكُ الْجِبَالِ، وَقَدْ بَعَثَنِي رَبُّكَ
إِلَيْكَ لِتَأْمُرَنِي بِأَمْرِكَ، فَمَا شِئْتَ؟ إِنْ شِئْتَ أَنْ أَطِيقَ عَلَيْهِمْ
الْأَخْشِينَ^(٢)». فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «بَلْ أَرْجُو أَنْ يُخْرِجَ
اللَّهُ مِنْ أَصْلَابِهِمْ مَنْ يَعْبُدُ اللَّهَ وَحْدَهُ، لَا يُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا».

وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: (٣٢٣١، ٧٣٨٩).

(١) قوله صلى الله عليه وسلم: «فلم أستفق إلا بقرن الثعالب» أي
لم أوطن لنفسي وأتتبه لحالي وللموضع الذي أنا ذاهب إليه وفيه إلا وأنا
عند قرن الثعالب لكثرة همي الذي كنت فيه، قال القاضي: قرن الثعالب
هو قرن المنازل وهو ميقات أهل نجد وهو على مرحلتين من مكة وأصل
القرن كل جبل صغير يقطع من جبل كبير.

(٢) قوله: (إن شئت أطبقت عليهم الأخشيين) هما بفتح الهمزة
وبالحاء والشين المعجمتين وهما جبلا مكة أبو قيس والجبل الذي يقابله.

١١٢- (١٧٩٦) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ،
كِلَاهُمَا، عَنْ أَبِي عَوَانَةَ.

قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ الْأَسْوَدِ بْنِ قَيْسٍ،
عَنْ جُنْدُبِ بْنِ سُفْيَانَ، قَالَ: دَمِيتُ إِصْبَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ
فِي بَعْضِ تِلْكَ الْمَشَاهِدِ، فَقَالَ:

«هَلْ أَنْتَ إِلَّا إِصْبَعٌ دَمِيتَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ مَا لَقِيتَ^(١)».

وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: (٢٨٠٢، ٦١٤٦).

(١) قوله صلى الله عليه وسلم: «هل أنت إلا أصبع دميت وفي سبيل الله ما لقيت» لفظ ما هنا بمعنى الذي أي الذي لقيته محسوب في

١٠٨- () حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَمُحَمَّدُ بْنُ
بِشَّارٍ (وَاللَّفْظُ لِابْنِ الْمُثَنَّى)، قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ،
حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا إِسْحَاقَ يُحَدِّثُ، عَنْ عَمْرِو بْنِ
مَيْمُونٍ.

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: يَتَنَمَّا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سَاجِدًا، وَحَوْلَهُ
نَاسٌ مِنْ قُرَيْشٍ، إِذْ جَاءَ عُقْبَةُ بْنُ أَبِي مُعَيْطٍ بِسَلَا جَزُورٍ،
فَقَذَفَهُ عَلَى ظَهْرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَلَمْ يَرْفَعْ رَأْسَهُ، فَجَاءَتْ
فَاطِمَةُ فَأَخَذَتْهُ، عَنْ ظَهْرِهِ، وَدَعَتْ عَلَى مَنْ صَنَعَ ذَلِكَ،
فَقَالَتْ: «اللَّهُمَّ! عَلَيْكَ الْمَلَأُ مِنْ قُرَيْشٍ، أَبَا جَهْلٍ ابْنَ هِشَامٍ،
وَعُتْبَةُ بْنُ رَبِيعَةَ، وَعُقْبَةُ بْنُ أَبِي مُعَيْطٍ، وَشَيْبَةُ بْنُ رَبِيعَةَ،
وَأُمَيَّةُ ابْنُ خَلْفٍ، أَوْ أَبِي ابْنِ خَلْفٍ (شُعْبَةُ الشَّاكُ)». قَالَ: فَلَقَدْ
رَأَيْتُهُمْ قَتَلُوا يَوْمَ بَدْرٍ، فَالْقُوا فِي بَيْتِهِ.

غَيْرَ أَنْ أُمَيَّةً أَوْ أُبَيًّا تَقَطَّعَتْ أَوْصَالُهُ^(١)، فَلَمْ يُلَقَ^(٢) فِي
الْبَيْتِ.

(١) الأوصال المفاصل.

(٢) قوله: (فلم يلق) هكذا هو في بعض النسخ بالقاف فقط وفي
أكثرها فلم يلقى بالألف هو جائز على لغة وقد سبق بيانه مرات وقريباً.

١٠٩- () وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا جَعْفَرُ
ابْنُ عَوْنٍ، أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ،
نَحْوَهُ.

وَرَأَى: وَكَانَ يَسْتَحِبُّ ثَلَاثًا^(١) يَقُولُ: «اللَّهُمَّ! عَلَيْكَ بِقُرَيْشٍ،
اللَّهُمَّ! عَلَيْكَ بِقُرَيْشٍ، اللَّهُمَّ! عَلَيْكَ بِقُرَيْشٍ» ثَلَاثًا. وَذَكَرَ فِيهِمْ
الْوَلِيدَ ابْنَ عُتْبَةَ، وَأُمَيَّةَ ابْنَ خَلْفٍ، وَلَمْ يَشْكُ.

قَالَ أَبُو إِسْحَاقَ: وَنَسِيتُ السَّابِعَ.

(١) قوله في رواية أبي بكر بن أبي شيبة. (وكان يستحب ثلاثاً)
هكذا هو في نسخ بلادنا يستحب بالباء الموحدة في آخره، وذكر القاضي أنه
روي بهاء وبالوحدة وبالثلثة قال وهو الأظهر ومعناه الإلحاح.

١١٠- () وَحَدَّثَنِي سَلَمَةُ بْنُ شَبِيبٍ، حَدَّثَنَا الْحَسَنُ ابْنُ
أَعْيَنَ، حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ، حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَاقَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مَيْمُونٍ.

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: اسْتَقْبَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْبَيْتَ، فَدَعَا
عَلَى سِتَّةٍ نَفَرٍ مِنْ قُرَيْشٍ، فِيهِمْ أَبُو جَهْلٍ وَأُمَيَّةُ ابْنُ خَلْفٍ
وَعُتْبَةُ ابْنُ رَبِيعَةَ وَشَيْبَةُ ابْنُ رَبِيعَةَ وَعُقْبَةُ ابْنُ أَبِي مُعَيْطٍ، فَأَقْسِمَ
بِاللَّهِ لَقَدْ رَأَيْتُهُمْ صَرَغَى عَلَى بَدْرٍ، قَدْ غَبَرَتْهُمْ الشَّمْسُ، وَكَانَ
يَوْمًا حَارًّا.

سبيل الله، وقد سبق في باب غزوة حنين أن الرجز هل هو شعر؟ وأن من قال هو شعر قال: شرط الشعر أن يكون مقصوداً وهذا ليس مقصوداً، وأن الرواية المعروفة دمث ولقيت بكسر التاء وأن بعضهم أسكنها.

وقال: ما الذي غاله في الواد حتى يدعه. غاله بالغين المعجمة أي

أخذه.

(٣) قال ابن عباس رضي الله عنه: ما ودعك أي ما قطعك منذ أرسلك، وما قل أي ما أبغضك وسمي الوداع وداعاً لأنه فراق ومناكره.

١١٥- () وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ، قَالُوا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ شُعْبَةَ (ح).

وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا الْمَلَائِي، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ.

كِلَاهُمَا، عَنِ الْأَسْوَدِ بْنِ قَيْسٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، نَحْنُو حَدِيثَهُمَا.

٤٠- باب في دعاء النبي ﷺ،

وَصَبْرِهِ عَلَى أَدَى الْمُنَافِقِينَ

١١٦- (١٧٩٨) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْخَنْزَلِيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ (وَاللَّفْظُ لَابْنِ رَافِعٍ) قَالَ ابْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا، وَقَالَ الْآخَرَانِ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ.

أَنَّ اسْمَةَ ابْنَ زَيْدٍ أَخْبَرَهُ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَكِبَ حِمَارًا، عَلَيْهِ إِكَاثٌ، تَحْتَهُ قُطِيفَةٌ فَذَكِيَّةٌ^(١)، وَارْدَفَ وَرَاءَهُ اسْمَةُ، وَهُوَ يَعُودُ سَعْدَ ابْنِ عَبَّادَةَ^(٢) فِي بَيْتِ الْخَارِثِ ابْنِ الْخَزَرَجِ، وَذَلِكَ قَبْلَ وَقْعَةِ بَدْرٍ، حَتَّى مَرَّ بِمَجْلِسٍ فِيهِ اخْلَاطٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُشْرِكِينَ عَبْدَةُ الْأَوْتَانِ، وَالْيَهُودُ، فِيهِمْ عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ أَبِي، وَفِي الْمَجْلِسِ عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ رَوَاحَةَ، فَلَمَّا غَشِيَتِ الْمَجْلِسَ عَجَاجَةُ الدَّابَّةِ^(٣)، خَمَرَ^(٤) عَبْدُ اللَّهِ ابْنَ أَبِي أَنْفَهُ بِرِدَائِهِ، ثُمَّ قَالَ: لَا تُعْبَرُوا عَلَيْنَا، فَسَلَّمَ عَلَيْهِمُ النَّبِيُّ ﷺ^(٥)، ثُمَّ وَقَفَ فَتَنَزَّلَ، فَدَعَاهُمْ إِلَى اللَّهِ وَقَرَأَ عَلَيْهِمُ الْقُرْآنَ، فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ أَبِي: أَيُّهَا الْمَرْءُ! لَا أَحْسَنَ مِنْ هَذَا^(٦)، إِنْ كَانَ مَا تَقُولُ حَقًّا، فَلَا تُؤْذِنَا فِي مَجَالِسِنَا، وَارْجِعْ إِلَى رَحْلِكَ، فَمَنْ جَاءَكَ مِنَّا فَاقْصُصْ عَلَيْهِ، فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ رَوَاحَةَ: اغْشِنَا فِي مَجَالِسِنَا، فَإِنَّا نَحِبُ ذَلِكَ، قَالَ: فَاسْتَبَ الْمُسْلِمُونَ وَالْمُشْرِكُونَ وَالْيَهُودُ، حَتَّى هَمُّوا أَنْ يَتَوَكَّبُوا، فَلَمْ يَزَلِ النَّبِيُّ ﷺ يُخَفِّضُهُمْ^(٧)، ثُمَّ رَكِبَ دَابَّتَهُ حَتَّى دَخَلَ عَلَى سَعْدِ ابْنِ عَبَّادَةَ، فَقَالَ: «أَيُّ سَعْدُ!

١١٣- () وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، جَمِيعًا، عَنِ ابْنِ عُيَيْنَةَ، عَنِ الْأَسْوَدِ بْنِ قَيْسٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

وَقَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي غَارٍ، فَتَكَيَّثَ إَصْبَعُهُ^(١).

(١) قوله: (كان النبي صلى الله عليه وسلم في غار في غار فكثبت أصبعه) كذا هو في الأصول في غار، قال القاضي عياض: قال أبو الوليد الكناي لعله غارياً فتصحف كما قال في الرواية الأخرى في بعض المشاهد وكما جاء في رواية البخاري: بينما النبي صلى الله عليه وسلم يمشي إذ أصابه حجر قال القاضي: وقد يراد بالغار هنا الجيش والجمع لا الغار الذي هو الكهف فيوافق رواية بعض المشاهد، ومنه قول علي رضي الله عنه: ما ظنك بامرئ بين هذين الغارين أي المشركون والجمعين.

١١٤- (١٧٩٧) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنِ الْأَسْوَدِ بْنِ قَيْسٍ.

أَنَّهُ سَمِعَ جُنْدُبًا يَقُولُ: أَبْطَأَ جَبْرِيلُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ الْمُشْرِكُونَ: قَدْ وَدَّعَ مُحَمَّدٌ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَالضُّحَى وَاللَّيْلِ إِذَا سَجَى مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى﴾ [الضحى: ١-٣].

١١٥- () حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَمُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ (وَاللَّفْظُ لَابْنِ رَافِعٍ) قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ ابْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ آدَمَ، حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ، عَنِ الْأَسْوَدِ بْنِ قَيْسٍ، قَالَ:

سَمِعْتُ جُنْدُبَ ابْنَ سُفْيَانَ يَقُولُ: امْتَنَكَيْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَلَمْ يَقُمْ لَيْلَتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا فَجَاءَتْهُ امْرَأَةٌ فَقَالَتْ: يَا مُحَمَّدُ! إِنِّي لَأَرْجُو أَنْ يَكُونَ شَيْطَانُكَ قَدْ تَرَكَكَ، لَمْ أَرَهُ قَرِيبَكَ^(١) مِنْذُ لَيْلَتَيْنِ أَوْ ثَلَاثٍ، قَالَ: فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَالضُّحَى وَاللَّيْلِ إِذَا سَجَى مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى﴾^(٢). [أخرجه البخاري: ٤٩٥١، ٤٩٥٢، ١١٢٤، ١١٢٥، ٤٩٨٣].

(١) وقوله: (ما قريك) هو بكسر الراء والمضارع يقربك بفتحها.

(٢) وقوله: (ما ودعك) هو بتشديد الدال على القراءات الصحيحة المشهورة التي قرأ بها القراء السبعة وقرئ في الشاذ بتخفيفها قال أبو عبيد: هو من ودعه يدعه معناه ما تركك، قال القاضي: التحويون ينكرون أن يأتي منه ماض أو مصدر قالوا: وإنما جاء منه المستقبل والأمر لا غير وكذلك يذر، قال القاضي: وقد جاء الماضي والمستقبل منهما جميعاً كما قال

الإسلام وإلا فقد كان كافراً منافقاً ظاهر النفاق.

١١٧- (١٧٩٩) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى الْقَيْسِيُّ، حَدَّثَنَا الْمُعْتَمِرُ، عَنْ أَبِيهِ.

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: قِيلَ لِلنَّبِيِّ ﷺ: لَوْ أَتَيْتَ عَبْدَ اللَّهِ ابْنَ أَبِي؟ قَالَ: فَانْطَلَقَ إِلَيْهِ، وَرَكِبَ حِمَارًا، وَانْطَلَقَ الْمُسْلِمُونَ، وَهِيَ أَرْضٌ سَبَخَةٌ^(١)، فَلَمَّا أَتَاهُ النَّبِيُّ ﷺ قَالَ: إِيَّاكَ عَنِّي، فَوَاللَّهِ! لَقَدْ آذَانِي تَنَنَ حِمَارُكَ، قَالَ: فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ: وَاللَّهِ! لَحِمَارُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَطْيَبُ رِيحًا مِنْكَ، قَالَ: فَغَضِبَ لِعَبْدِ اللَّهِ رَجُلٌ مِنْ قَوْمِهِ، قَالَ: فَغَضِبَ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا اصْحَابُهُ، قَالَ: فَكَانَ بَيْنَهُمْ ضَرْبٌ بِالسَّجَرِ وَيَالَايِدِي وَيَالنَّعَالِ، قَالَ: فَلَبَّغْنَا أَنَّهُمَا نَزَلَتْ فِيهِمْ: ﴿وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا﴾ [الحجرات: ٩]. [أخرجه البخاري: ٢٦٩١].

(١) قوله: (وهي أرض سبخة) هي بفتح السين والباء وهي الأرض التي لا تثبت للوحة أرضها، وفي هذا الحديث بيان ما كان عليه النبي صلى الله عليه وسلم من الحلم والصفح والصبر على الأذى في الله تعالى ودوام الدعاء إلى الله تعالى وتالف قلوبهم والله أعلم.

٤١ - باب قتل أبي جهل

١١٨- (١٨٠٠) حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ السَّعْدِيُّ، أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ (يَعْنِي ابْنَ عُثَيْبَةَ)، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ التَّمِيمِيُّ.

حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ يَنْظُرُ لَنَا مَا صَنَعَ أَبُو جَهْلٍ^(١)؟». فَانْطَلَقَ ابْنُ مَسْعُودٍ، فَوَجَدَهُ قَدْ ضَرَبَهُ ابْنَا عَفْرَاءَ حَتَّى بَرَكَ^(٢)، قَالَ: فَأَخَذَ بِلِحْيَتِهِ، فَقَالَ: أَنْتَ أَبُو جَهْلٍ؟ فَقَالَ: وَهَلْ فَوْقَ رَجُلٍ قَتَلْتُمُوهُ^(٣) (أَوْ قَالَ) قَتَلَهُ قَوْمُهُ؟

قَالَ: وَقَالَ أَبُو مِجْلَزٍ: قَالَ أَبُو جَهْلٍ: فَلَوْ غَيْرُ أَكَارٍ قَتَلَنِي^(٤)! [أخرجه البخاري: ٣٩٦٢، ٣٩٦٣، ٤٠١٩].

(١) قوله صلى الله عليه وسلم: «من ينظر إلينا ما صنع أبو جهل» سبب السؤال عنه أن يعرف أنه مات ليستبشر المسلمون بذلك وينكف شره عنهم.

(٢) قوله: «ضربه ابنا عفراء حتى برك» هكذا هو في بعض النسخ وبرك بالكاف وفي بعضها برد بالدال فمعناه بالكاف سقط إلى الأرض وبالدال مات يقال برد إذا مات، قال القاضي: رواية الجمهور برد، ورواه بعضهم بالكاف، قال: والأول هو المعروف، هذا كلام القاضي، واختار جماعة محققون الكاف وأن ابني عفراء تركاه عفراء، وبهذا كلم ابن مسعود

أَلَمْ تَسْمَعْ إِلَى مَا قَالَ أَبُو حُبَابٍ؟ (يُرِيدُ عَبْدَ اللَّهِ ابْنَ أَبِي) قَالَ كَذًا وَكَذًا. قَالَ: اغْفُ عَنْهُ، يَا رَسُولَ اللَّهِ! وَاصْفَحْ، فَوَاللَّهِ! لَقَدْ أَعْطَاكَ اللَّهُ الَّذِي أَعْطَاكَ، وَلَقَدْ اصْطَلَحَ أَهْلُ هَذِهِ الْبَحِيرَةِ^(٨) أَنْ يُتَوَجَّوهُ، فَيَعْصِبُوهُ بِالْعَصَابَةِ^(٩)، فَلَمَّا رَدَّ اللَّهُ ذَلِكَ بِالْحَقِّ الَّذِي أَعْطَاكَ، شَرِقَ بِذَلِكَ^(١٠)، فَذَلِكَ فَعَلَ بِهِ مَا رَأَيْتَ، فَعَفَا عَنْهُ النَّبِيُّ ﷺ. [أخرجه البخاري: ٢٩٨٧، ٤٥٦٦، ٥٦٦٣، ٥٦٦٤، ٦٢٠٧، ٦٢٥٤].

(١) قوله: «ركب حماراً عليه إكاف تحته قطيفة فذكية» الإكاف بكسر الهمزة ويقال وكاف أيضاً، والقطيفة دثار مجمول جمعها قطائف وقطف، والفذكية منسوبة إلى فذك بلدة معروفة على مرحلتين أو ثلاثة من المدينة.

(٢) قوله: (وأردف وراءه أسامة وهو يعود سعد بن عباد) فيه جواز الإرداف على الحمار وغيره من الدواب إذا كان مطيقاً، وفيه جواز العيادة ركباً، وفيه أن ركوب الحمار ليس بنقص في حق الكبار.

(٣) قوله: (عجاجة الدابة) وما ارتفع من غبار حوافرها.

(٤) قوله: (خر انفه) أي غطاه.

(٥) قوله: (فسلم عليهم النبي صلى الله عليه وسلم) فيه جواز الابتداء بالسلام على قوم فيهم مسلمون وكفار وهذا مجمع عليه.

(٦) قوله: (أيها المرء لا أحسن من هذا) هكذا هو في جميع نسخ بلادنا بالتلف في أحسن أي ليس شيء أحسن من هذا وكذا حكاه القاضي عن جوامير رواية مسلم، قال: ووقع للقاضي أبي علي الأحسن من هذا بالقصر من غير ألف، قال القاضي: وهو عندي أظهر وتقديره أحسن من هذا أن تقع في بيتك ولا تأتينا.

(٧) قوله: (فلم يزل يخفهم) أي يسكنهم ويسهل الأمر بينهم.

(٨) قوله: (ولقد اصطلاح أهل هذه البحيرة) بضم الباء على التصغير، قال القاضي: وروينا في غير مسلم البحيرة مكبرة وكلاهما بمعنى وأصلها القرية، والمراد بها هنا مدينة النبي صلى الله عليه وسلم.

(٩) قوله: (ولقد اصطلاح أهل هذه البحيرة أن يتوجوه فيعصبوه بالعصابة) معناه اتفقوا على أن يجعلوه ملكهم وكان من عادتهم إذا ملكوا إنساناً أن يتوجوه ويعصبوا.

(١٠) قوله: (شرق بذلك) بكسر الراء أي غص ومعناه حسد النبي صلى الله عليه وسلم وكان ذلك بسبب نفاقه عافانا الله الكريم.

١١٦- () حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، حَدَّثَنَا حُجَّيْنُ (يَعْنِي ابْنَ الْمُثَنَّى)، حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، فِي هَذَا الْإِسْنَادِ، بِمِثْلِهِ.

وَرَأَى: وَذَلِكَ قَبْلَ أَنْ يُسَلِّمَ عَبْدُ اللَّهِ^(١).

(١) قوله: (وذلك قبل أن يسلم عبد الله) معناه قبل أن يظهر

استمكنت منه فدوونكم، قال: فلما نزل، نزل وهو متوشح، فقالوا: نجد منك ريح الطيب، قال: نعم، تخيي فلانة، هي أعطر نساء العرب، قال: فتأذن لي أن أشم منه، قال: نعم، فشم، فتأول فشم، ثم قال: أتأذن لي أن أعود؟ قال: فاستمكن من رأسي، ثم قال: دوونكم، قال: فقتلوه. (اخرجه البخاري: ٢٥١٠، ٣٠٣١، ٣٠٣٢، ٤٠٣٧).

(١) ذكر مسلم في قصة محمد بن مسلمة مع كعب بن الأشرف بالحيلة التي ذكرها من غادته، واختلف العلماء في سبب ذلك وجوابه فقال الإمام المازري: إنما قتله كذلك لأنه نقض عهد النبي صلى الله عليه وسلم وهجاءه وسبه، وكان عاهده أن لا يعين عليه أحدا، ثم جاء مع أهل الحرب معينا عليه، قال: وقد أشكل قتله على هذا الوجه على بعضهم ولم يعرف الجواب الذي ذكرناه. قال القاضي: قيل هذا الجواب، وقيل لأن محمد بن مسلمة لم يصرح له بأمان في شيء من كلامه وإنما كلمه في أمر البيع والشراء واشتكى إليه وليس في كلامه عهد ولا أمان، قال: ولا يحل لأحد أن يقول أن قتله كان غدرا، وقد قال ذلك إنسان في مجلس علي بن أبي طالب رضي الله عنه فأمر به علي فضرب عنقه، وإنما يكون الغدر بعد أمان موجود، وكان كعب قد نقض عهد النبي صلى الله عليه وسلم ولم يؤتمه محمد بن مسلمة ورفقته ولكنه استأنس بهم فتمكنوا منه من غير عهد ولا أمان. وأما ترجمة البخاري على هذا الحديث بباب الفتك في الحرب فليس معناه الحرب بل الفتك هو القتل على غرة وغفلة والغيلة نحوه، وقد استدل بهذا الحديث بعضهم على جواز اغتيال من بلغته الدعوة من الكفار وتبسته من غير دعاء إلى الإسلام.

(٢) قوله: (انذني لي فلاقل) معناه: انذني لي أن أقول عني وعنك ما رأيته مصلحة من التعريض وغيره ففيه دليل على جواز التعريض وهو أن يأتي بكلام باطنه صحيح وفهم منه المخاطب غير ذلك، فهذا جائز في الحرب وغيرها ما لم يمنع به حقا شرعيا.

(٣) قوله: (وقد عانا) هذا من التعريض الجائر بل المستحب لأن معناه في الباطن أنه أدبنا بأداب الشرع التي فيها تعب لكنه تعب في مرضاة الله تعالى فهو محبوب لنا، والذي فهم المخاطب منه العناء الذي ليس بمحبوب.

(٤) قوله: (وايضاً والله لتملكنه) هو بفتح التاء والميم أي يتضجرن منه أكثر من هذا الضجر.

(٥) قوله: (يسب ابن أحمنا فيقال رهن في وسقين من تمر) هكذا هو في الروايات المعروفة في مسلم وغيره يسب بضم الياء وفتح السين المهملة من السب، وحكى القاضي عن رواية بعض رواة كتاب مسلم يسب بفتح الياء وكسر الشين المعجمة من الشباب والصواب الأول، والوسق بفتح الواو وكسرها وأصله الحمل.

(٦) قوله: (نرهنك الامة) هي بالهمز وفسرها في الكتاب بأنها السلاح وهو كما قال.

كما ذكره مسلم، وله معه كلام آخر كثير مذكور في غير مسلم وابن مسعود هو الذي أجهز عليه واحتر رأسه.

(٣) قوله: (وهل فوق رجل قتلتموه) أي لا عار علي في قتلكم إياي.

(٤) قوله: (لو غير أكار قلني) الأكار الزراع والفلاح وهو عند العرب ناقص، وأشار أبو جهل إلى إبن عفره اللذين قتلاه وهما من الأنصار وهم أصحاب زرع ونخيل، ومعناه: لو كان الذي قلني غير أكار لكان أحب إلي وأعظم لشائي، ولم يكن علي نقص من ذلك.

١١٨- () حَدَّثَنَا حَامِدُ بْنُ عُمَرَ الْبَكْرِيُّ، حَدَّثَنَا مُعْتَمِرٌ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ:

حَدَّثَنَا أَنَسٌ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ يَعْلَمَ لِي مَا فَعَلَ أَبُو جَهْلٍ؟»، بِوَثْلٍ حَدِيثِ ابْنِ عُثَيْمٍ، وَقَوْلِ أَبِي مَجْلَزٍ، كَمَا ذَكَرَهُ إِسْمَاعِيلُ.

٤٢- باب قتل كعب ابن الأشرف طاغوت اليهود^(١)

١١٩- (١٨٠١) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْخَنْظَلِيُّ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْمُسَوَّرِ الزُّهْرِيُّ، كِلَاهُمَا، عَنْ ابْنِ عُثَيْمٍ (وَاللَّفْظُ لِلزُّهْرِيِّ)، حَدَّثَنَا سُفْيَانٌ، عَنْ عَمْرِو.

سَمِعْتُ جَابِرًا يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ لِكَعْبِ ابْنِ الْأَشْرَفِ؟ فَإِنَّهُ قَدْ آذَى اللَّهَ وَرَسُولَهُ»، فَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ مَسْلَمَةَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَتُجِبُّ أَنْ أَقْتُلَهُ؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: أَتُذْنُ لِي فَلَاقُلُ^(٢)، قَالَ: «قُلْ»، فَأَنَاءَ فَقَالَ لَهُ، وَذَكَرَ مَا بَيْنَهُمَا، وَقَالَ: إِنَّ هَذَا الرَّجُلَ قَدْ أَرَادَ صَدَقَةً، وَقَدْ عَنَانَا^(٣)، فَلَمَّا سَمِعَهُ قَالَ: وَآيَضاً وَاللَّهِ لَتَمْلِكُنَّ^(٤)، قَالَ: إِنَّا قَدْ اتَّبَعْنَاهُ الْآنَ، وَنَكْرَهُ أَنْ نَدْعَهُ حَتَّى نَنْظُرَ إِلَى أَيِّ شَيْءٍ يَصِيرُ أَمْرُهُ، قَالَ: وَقَدْ أَرَدْتُ أَنْ تُسَلِّفَنِي سَلَفًا، قَالَ: فَمَا تَرْهَنَنِي؟ قَالَ: مَا تُرِيدُ، قَالَ: تَرْهَنَنِي نِسَاءَكُمْ، قَالَ: أَنْتَ أَجْمَلُ الْعَرَبِ، أَنْرَهَنِكَ نِسَاءَنَا؟ قَالَ لَهُ: تَرْهَنُونِي أَوْلَادَكُمْ، قَالَ: يُسَبُّ ابْنُ أَحَدِنَا، فَيَقَالُ: رُهْنٌ فِيهِ وَسَقَيْنَ مِنْ تَمَرٍ^(٥)، وَلَكِنْ تَرْهَنُكَ الْإِمَامَةُ^(٦) (بِغْيِي السَّلَاحِ) قَالَ: فَتَعَمْ، وَوَاعَدَهُ أَنْ يَأْتِيَهُ بِالْحَارِثِ وَأَبِي عُبَيْسِ ابْنِ جَبْرِ وَعَبَادِ ابْنِ بِشْرِ^(٧)، قَالَ: فَجَاءُوا فَدَعَوْهُ لَيْلًا، فَتَزَلَّ إِلَيْهِمْ، قَالَ سُفْيَانٌ: قَالَ غَيْرُ عَمْرٍو: قَالَتْ لَهُ أَمْرَأَتُهُ: إِنِّي لَأَسْمَعُ صَوْتًا كَأَنَّهُ صَوْتُ دَمٍ^(٨)، قَالَ: إِنَّمَا هَذَا مُحَمَّدُ بْنُ مَسْلَمَةَ وَرَضِيعُهُ وَأَبُو نَائِلَةَ^(٩)، إِنَّ الْكَرِيمَ لَوْ دُعِيَ إِلَى طَعْنَةٍ لَيْلًا لَأَجَابَ، قَالَ مُحَمَّدٌ: إِنِّي إِذَا جَاءَ فَسَوْفَ أُمْدُ يَدِي إِلَى رَأْسِهِ، فَلِذَا

ومذهبنا ومذهب آخرين أنها عورة، وقد جاءت بكونها عورة أحاديث كثيرة مشهورة، وتناول أصحابنا حديث أنس رضي الله عنه هذا على أنه انحسر بغير اختياره لضرورة الإغارة والإجراء، وليس فيه أنه استدأ كشف الفخذ مع إمكان السر. وأما قول أنس: فإني لأرى بياض فخذ صلي الله عليه وسلم فمحمول على أنه وقع بصره عليه فجأة لا أنه تعمده. وأما رواية البخاري عن أنس رضي الله تعالى عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم حصر الإزار فمحمولة على أنه انحسر كما في رواية مسلم، وأجاب بعض أصحاب مالك عن هذا فقال: هو صلى الله عليه وسلم أكرم على الله تعالى من أن يتلبه بانكشاف عورته، وأصحابنا يميون عن هذا بأنه إذا كان بغير اختيار الإنسان فلا نقص عليه فيه ولا يمتنع مثله.

(٣) قوله: (الله أكبر خرجت خير) فيه استحباب التكبير عند اللقاء قال القاضي: قبل تفاعل بخربها بما رآه في أيديهم من آلات الخراب من الفؤس والمساحي وغيرها، وقيل أخذه من اسمها والأصح أنه أعلمه الله تعالى بذلك.

(٤) قوله صلى الله عليه وسلم: (إننا إذا نزلنا بساحة قوم فساء صباح المنذرين) الساحة الفناء وأصلها القضاء بين المنازل فقيه جواز الاستشهاد في مثل هذا السياق بالقرآن في الأمور المحققة، وقد جاء لهذا نظائر كثيرة كما سبق قريباً في فتح مكة أنه صلى الله عليه وسلم جعل يطعن في الأصنام ويقول: جاء الحق وما يبدىء الباطل وما بعيد جاء الحق وزهق الباطل قال العلماء: يكره من ذلك ما كان على ضرب الأمثال في المحاورات والمزح ولغو الحديث فيكره في كل ذلك تعظيماً لكتاب الله تعالى.

(٥) قوله: (محمد والخميس) هو الجيش وقد فسره بذلك في رواية البخاري قالوا: سمي خميساً لأنه خمسة أقسام: مينة وميسرة ومقدمة ومؤخرة وقلب، قال القاضي: وروناه برفع الخميس عطفاً على قوله محمد، وينصبها على أنه مفعول معه.

(٦) قوله: (أصبنا عنة) هي بفتح العين أي قهراً لا صلحاً، قال القاضي: قال المازري ظاهر هذا أنها كلها فتحت عنة. وقد روى مالك عن ابن شهاب أن بعضها فتح عنة وبعضها صلحاً، قال: وقد يشكل ما روي في سنن أبي داود أنه قسمها نصفين نصفاً لنوائبه وحاجته ونصفاً للمسلمين، قال: وجوابه ما قال بعضهم أنه كان حولها ضياع وقرى اجلسي عنها أهلها فكادت خالصة للنبي صلى الله عليه وسلم وما سراها للغنائم فكان قدر الذي خلوا عنه النصف فلها قسم نصفين. قال القاضي في هذا الحديث: أن الإغارة على العدو يستحب كونها أول النهار عند الصبح لأنه وقت غرتهم وغفلة أكثرهم ثم يضيء لهم النهار لما يحتاج إليه، بخلاف ملاقة الجيوش ومصافقتهم ومناصبه الحصون فإن هذا يستحب كونه بعد الزوال ليديم النشاط يبرد الوقت بخلاف ضده.

١٢١- () حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عَفَّانُ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، حَدَّثَنَا ثَابِتٌ.

(٧) قوله: (وواعدته أن يأتيه بالخارث وأبو عيسى بن جبر وعباد بن بشر) أما الخارث فهو الخارث بن أوس بن أخي سعد بن عباد، وأما أبو عيسى فاسمه عبد الرحمن وقيل عبد الله والصحيح الأول وهو جبر بفتح الجيم وإسكان الباء كما ذكره في الكتاب، ويقال ابن جابر وهو أنصاري من كبار الصحابة شهد بدرًا وسائر المشاهد، وكان اسمه في الجاهلية عبد العزى وهو وقع في معظم النسخ وأبو عيسى بالواو وفي بعضها وأبي عيسى بالياء وهذا ظاهر والأول صحيح أيضاً ويكون معطوفاً على الضمير في يأتيه.

(٨) قوله: (كانه صوت دم) أي صوت طالب أو سوط سافك دم هكذا فسروه.

(٩) قوله: (فقال إنما هذا محمد ورضيعه وأبو نائلة) هكذا هو في جميع النسخ قال القاضي رحمه الله تعالى: قال لنا شيخنا القاضي الشهيد صوابه أن يقال إنما هو محمد ورضيعه أبو نائلة، وكذا ذكر أهل السير أن أبا نائلة كان رضيعاً لمحمد بن مسلمة، ووقع في صحيح البخاري ورضيعي أبو نائلة، قال: وهذا عندي له وجه إن صح أنه كان رضيعاً لمحمد والله أعلم.

٤٣- باب غزوة خيبر

١٢٠- (١٣٦٥) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ (يَعْنِي ابْنَ عَلِيٍّ)، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ صُهَيْبٍ.

عَنْ أَنَسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ غَزَا خَيْبَرَ، قَالَ: فَصَلَّيْنَا عَنْدَهَا صَلَاةَ الْغَدَاةِ بَغْلَسَ^(١)، فَرَكِبَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ، وَرَكِبَ أَبُو طَلْحَةَ وَأَنَا رَدِيفُ أَبِي طَلْحَةَ، فَاجْرَى نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ فِي رُقَاقٍ خَيْبَرَ، وَإِنْ رُكْبَتِي لَتَمَسَّ فُخْذُ نَبِيِّ اللَّهِ ﷺ، وَأَنحَسَرَ الْإِزَارُ، عَنْ فُخْذِ نَبِيِّ اللَّهِ ﷺ، وَإِنِّي لَأَرَى بَيَاضَ فُخْذِ نَبِيِّ اللَّهِ ﷺ، فَلَمَّا دَخَلَ الْقَرْيَةَ قَالَ: «اللَّهُ أَكْبَرُ! خَرَيْتُ خَيْبَرَ»^(٢)، إِنَّا إِذَا نَزَلْنَا بِسَاحَةِ قَوْمٍ فَسَاءَ صَبَاحُ الْمُنْذَرِينَ^(٣)، قَالَهَا ثَلَاثَ مِرَارٍ، قَالَ: وَقَدْ خَرَجَ الْقَوْمُ إِلَى أَعْمَالِهِمْ، فَقَالُوا: مُحَمَّدٌ.

قَالَ عَبْدُ الْعَزِيزِ: وَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا: وَالْخَمِيسُ^(٤)، قَالَ: وَأَصْبَنَاهَا عُنُوً^(٥).

(١) قوله: (فصلينا عندها صلاة الغداة بغلس) فيه استحباب التكبير بالصلاة أول الوقت وأنه لا يكره تسمية صلاة الصبح غداة فيكون رداً على من قال من أصحابنا أنه مكروه، وقد سبق شرح حديث أنس هذا في كتاب المساقاة وذكرنا أن فيه جواز الإدراف على الدابة إذا كانت مطبقة، وأن إجراء الفرس والإغارة ليس بنقص ولا هادم للمرء بل هو سنة وفضيلة وهو من مقاصد القتال.

(٢) قوله: (وانحسر الإزار عن فخذ نبي الله صلى الله عليه وسلم) فإني لأرى بياض فخذ نبي الله صلى الله عليه وسلم) هذا مما استدل به أصحاب مالك ومن وافقهم على أن الفخذ ليست عورة من الرجل،

عَنْ أَنَسٍ، قَالَ: كُنْتُ رَدَفَ أَبِي طَلْحَةَ يَوْمَ خَيْبَرَ، وَقَدِمِي تَمَسُّ قَدَمَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: فَأَتَيْنَاهُمْ حِينَ يَزْغِبُ الشَّمْسُ، وَقَدْ أَخْرَجُوا مَوَاشِيَهُمْ، وَخَرَجُوا بِفُؤُوسِهِمْ وَمَكَائِلِهِمْ وَمُرُورِهِمْ^(١)، فَقَالُوا: مُحَمَّدٌ وَالْخَمِيسُ، قَالَ: وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «خَرِبْتَ خَيْبَرَ، إِنَّا إِذَا نَزَلْنَا بِسَاحَةِ قَوْمٍ فَسَاءَ صَبَاحُ الْمُنْذَرِينَ». قَالَ: فَهَزَمَهُمُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ. (اخرجه البخاري: ٣٧١، ٦١٠، ٩٤٧، ٢٩٤٣، ٢٩٤٤، ٢٩٤٥، ٢٩٩١، ٣٦٤٧، ٤١٩٧، ٤١٩٨، ٤٢٠٠. وساني بقطعة لم ترد لي هذه الطريق عند مسلم برقم: ١٩٤٠).

قوله (١): (وخرجوا بفؤوسهم ومكائيلهم ومرورهم) الفؤوس بالهمزة جمع فأس بالهمزة كراس ورؤوس، والمكائل جمع مكمل بكسر الميم وهو القفة يقال له مكمل وقفة وزبيل وزنبيل وعرق وسفيفة بالسين المهملة وبفاءين، والمرور جمع مر بفتح الميم وهي المساحي، قال القاضي: قيل هي جبالهم التي يصعدون بها إلى النخل واحدها مر ومر وقيل مساحيهم واحدها مر لا غير.

عَنْ أَنَسٍ، قَالَ: فَلَمَّا أَمْسَى النَّاسُ مَسَاءَ الْيَوْمِ الَّذِي فَتَحَتْ عَلَيْهِمْ، أَوْقَدُوا نِيرَانًا كَثِيرَةً، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا هَذِهِ النَّيْرَانُ؟» عَلَى أَبِي سَيِّدٍ تَوْقِدُونَ؟»، فَقَالُوا: عَلَى لَحْمٍ، قَالَ: «أَيُّ لَحْمٍ؟» قَالُوا: لَحْمُ حُمُرِ الْإِنْسِيَّةِ^(٢)، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَهْرِيقُوهَا وَأَكْثِرُوهَا»^(٣)، فَقَالَ رَجُلٌ: أَوْ يَهْرِيقُوهَا وَيَغْلِبُوهَا؟ فَقَالَ: «أَوْ ذَاكَ»^(٤)، قَالَ: فَلَمَّا تَصَافَّ الْقَوْمُ كَانَ سَيْفُ عَامِرٍ فِيهِ قِصَرٌ، فَتَنَازَلَ بِهِ سَاقُ يَهُودِيٍّ لِيَضْرِبَهُ، وَتَرَجَعَ ذُبَابٌ سَيْفَهُ فَاصْطَابَ رُكْبَةَ عَامِرٍ، فَمَاتَ مِنْهُ، قَالَ: فَلَمَّا قَفَلُوا قَالَ سَلَمَةُ: وَهُوَ أَخِيذٌ بِيَدِي، قَالَ: فَلَمَّا رَأَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سَاقِيًا قَالَ: «مَا لَكَ؟»، قُلْتُ لَهُ: فَذَاكَ أَبِي وَأُمِّي! رَزَعُوا ابْنَ عَامِرٍ حَيْطَ عَمَلُهُ، قَالَ: «مَنْ قَالَه؟»، قُلْتُ: فُلَانٌ وَفُلَانٌ وَأَسِيدُ ابْنِ حُضَيْرٍ الْأَنْصَارِيِّ، فَقَالَ: «كَذَبَ مَنْ قَالَه، إِنَّ لَهُ لِأَجْرَانِ»^(٥)، وَجَمَعَ بَيْنَ إِبْصَغِيهِ^(٦) إِنَّهُ لَجَاهِدٌ مُجَاهِدٌ^(٧)، قُلْ عَرَبِيٌّ مَشَى بِهَا مِثْلَهُ^(٨).

وَخَالَفَ قَتِيْبَةُ مُحَمَّدًا فِي الْحَدِيثِ فِي خَرْقَيْنِ.

وَفِي رَوَايَةِ ابْنِ عَبَّادٍ: وَالْقِي سَكِينَةٌ عَلَيْنَا. (اخرجه البخاري: ٢٤٧٧، ٤١٩٦، ٥٤٩٧، ٦١٤٨، ٦٣٣١، ٦٨٩١. وساني بعد الحديث: ١٩٣٩).

١٢٢- () حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ، قَالَا: أَخْبَرَنَا النَّضْرُ بْنُ شُمَيْلٍ، أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ.

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: لَمَّا أَتَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خَيْبَرَ قَالَ: «إِنَّا إِذَا نَزَلْنَا بِسَاحَةِ قَوْمٍ فَسَاءَ صَبَاحُ الْمُنْذَرِينَ».

١٢٣- (١٨٠٢) حَدَّثَنَا قَتِيْبَةُ ابْنُ سَعِيدٍ وَمُحَمَّدُ ابْنُ عَبَّادٍ (وَاللَّفْظُ لِابْنِ عَبَّادٍ)، قَالَا: حَدَّثَنَا حَاتِمٌ (وَهُوَ ابْنُ إِسْمَاعِيلَ)، عَنْ يَزِيدَ ابْنِ أَبِي عُبَيْدٍ مَوْلَى سَلَمَةَ ابْنِ الْأَكْوَعِ.

عَنْ سَلَمَةَ ابْنِ الْأَكْوَعِ، قَالَ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَى خَيْبَرَ، فَتَسَيَّرْنَا لَيْلًا، فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ لِعَامِرِ ابْنِ الْأَكْوَعِ: أَلَا تَسْمِعُنَا مِنْ هُنَيْهَاتِكَ^(١)؟ وَكَانَ عَامِرٌ رَجُلًا شَاعِرًا، فَتَنَزَّلَ يَحْدُو بِالْقَوْمِ^(٢) يَقُولُ:

اللَّهُمَّ! لَوْلَا أَنْتَ مَا وَلَا تَصَدَّقْنَا وَلَا صَلِّنَا
فَاغْفِرْ فِدَاءَ لَكَ مَا اقْتَفَيْنَا^(٣) وَبَتَّ الْأَقْدَامُ إِنْ لَا قَيْنَا
وَالْقَيْنَ سَكِينَةً عَلَيْنَا^(٤) إِنَّا إِذَا صِيحَمَ بَنَّا
وَبِالصِّيَاحِ عَوَّلُوا عَلَيْنَا^(٥)

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ هَذَا السَّائِقُ؟»، قَالُوا: عَامِرٌ، قَالَ: «يَرْحَمُهُ اللَّهُ»، فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ: وَجَبْتَ، يَا رَسُولَ اللَّهِ! لَوْلَا اِمْتَعَنَّا بِهِ^(٦)، قَالَ: فَأَتَيْنَا خَيْبَرَ فَحَاصَرْنَاهُمْ، حَتَّى أَصَابَتْنَا مَخْمَصَةٌ شَدِيدَةٌ^(٧)، ثُمَّ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ فَتَحَهَا عَلَيْكُمْ».

(١) قوله: (ألا تسمعنا من هنياتك) وفي بعض النسخ من هنياتك أي أراجيزك، والهنة يقع على أكل شيء، وفيه جواز إنشاء الأراجيز وغيرها من الشعر وسماعها ما لم يكن فيه كلام مذموم، والشعر كلام حسن حسن وقيحه قبيح.

(٢) قوله: (تنزل يحدوه بالقوم) فيه استحباب الحداء في الأسفار لتنشط النفوس والدواب على قطع الطريق واشتغالها بسماعه عن الإحساس بالمسير.

(٣) قوله: (اللهم لولا أنت ما اهتدينا) كذا الرواية، قالوا: وصوابه في الوزن لا هم أو تالله أو والله لولا أنت كما في الحديث الآخر فوالله لولا الله.

(٤) قوله: (فاغفر فداء لك ما اقتفينا) قال المازري: هذه اللفظة مشكلة فإنه لا يقال فدى الباري سبحانه وتعالى، ولا يقال له سبحانه فديتك لأن ذلك إنما يستعمل في مكروه يتوقع حلوله بالشخص فيختار شخص آخر أن يحل ذلك به ويفديه منه، قال: ولعل هذا وقع من غير قصد إلى حقيقة معناه كما يقال قتله الله ولا يراد بذلك حقيقة الدعاء عليه، وكقوله صلى الله عليه وسلم: «ترت يدك، وترت يمينك، وويل أمه» وفيه كله ضرب من الاستعارة لأن الفادي مبالغ في طلب رضى المقدي حين بذل نفسه عن نفسه للمكروه، فكان مراد الشاعر أنني أبذل نفسي في رضاك، وعلى كل حال فإن المعنى وإن أمكن صرفه إلى جهة

لكن الثاني هو الأشهر الأوضح والأول لغة أربع قبائل من العرب، ومنها قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾ وقد سبق بيانها مرات، ويحتمل أن الأجرين ثبنا له لأنه جاهد مجاهد كما ستوضحه في شرحه فله أجره بكونه جاهداً أي مجتهداً في طاعة الله تعالى شديد الاعتناء بها، وله أجر آخر بكونه مجاهداً في سبيل الله فلما قام بوصفين كان له أجران.

(١٣) قوله صلى الله عليه وسلم: «إنه لجاهد مجاهد» هكذا رواه الجمهور من المتقدمين والمتأخرين لجاهد بكسر الهاء وتثنية الدال مجاهد يضم الميم وتثنية الدال أيضاً، وفسروا لجاهد بالجداد في علمه وعمله أي إنه لجاد في طاعة الله، والمجاهد هو المجاهد في سبيل الله وهو الغازي. وقال القاضي: فيه وجه آخر أنه جمع اللفظين توكيداً. قال ابن الأنباري: العرب إذا بالغت في تعظيم شيء اشتقت له من لفظه لفظاً آخر على غير بنائه زيادة في التوكيد وأعربوه بإعرابه فيقولون: جاد مجد، وليل لائل، وشعر شاعر، ونحو ذلك. قال القاضي: ورواه بعض رواة البخاري وبعض رواة مسلم لجاهد بفتح الهاء والدال على أنه فعل ماض مجاهد بفتح الميم ونصب الدال بلا تنوين، قال: والأول هو الصواب والله أعلم.

(١٤) قوله صلى الله عليه وسلم: «قل عربي مشى بها مثله» ضبطنا هذه اللفظة هنا في مسلم بوجهين وذكرهما القاضي أيضاً الصحيح المشهور الذي عليه جماهير رواة البخاري ومسلم مشى بها بفتح الميم وبعد الشين ياء وهو فعل ماض من المشي وبها جار ومجرور ومعناه مشى بالأرض أو في الحرب، والثاني مشابهاً بضم الميم وتثنية الهاء من المشابهة أي مشابهاً لصفات الكمال في القتال أو غيره مثله ويكون مشابهاً منصوباً بفعل محذوف أي رأيته مشابهاً، ومعناه قل عربي يشبهه في جميع صفات الكمال، وضبطه بعض رواة البخاري نشأ بها بالنون والهمز أي شب وكبر والهاء عائدة إلى الحرب أو الأرض أو بلاد العرب، قال القاضي: هذه أوجه الروايات.

١٢٤- () وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ^(١)، أَخْبَرَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ (وَنَسَبَهُ غَيْرُ ابْنِ وَهْبٍ، فَقَالَ: ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ ابْنُ كَعْبٍ ابْنِ مَالِكٍ).

أَنْ سَلَّمَ ابْنُ الْأَكْوَعِ قَالَ: لَمَّا كَانَ يَوْمَ خَيْبَرَ قَاتَلَ أَخِي قِتَالًا شَدِيدًا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَارْتَدَّ عَلَيْهِ سَيْفُهُ فَقَتَلَهُ، فَقَالَ اصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي ذَلِكَ، وَشَكُّوا فِيهِ، رَجُلٌ مَاتَ فِي سِلَاحِهِ، وَشَكُّوا فِي بَعْضِ أَمْرِهِ، قَالَ سَلَمَةُ: فَقَقَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ خَيْبَرَ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! انْذَنْ لِي أَنْ أَرْجُرَ لَكَ، فَأَذِنَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ عُمَرُ ابْنُ الْخَطَّابِ: اعْلَمْ مَا تَقُولُ، قَالَ فَقُلْتُ:

وَاللَّهِ! لَوْلَا اللَّهُ مَا وَلَا تَصَدَّقْنَا وَلَا صَلَّيْنَا
فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «صَدَقْتَ».

وَأَنْزَلْنِ سَكِينَةً عَلَيْنَا وَتَبَّتِ الْأَقْدَامُ إِنَّ

صحيحة فإطلاق اللفظ واستعارته التجوز به يفتقر إلى ورود الشرع بالإذن فيه، قال: وقد يكون المراد بقوله فداً لك رجلاً بخاطبه وفصل بين الكلام فكأنه قال فاغفر ثم دعا إلى رجل ينييه فقال فداً لك ثم عاد إلى تمام الكلام الأول فقال ما اقتفينا، قال: وهذا تأويل يصح معه اللفظ والمعنى لولا أن فيه تعسفاً اضطرنا إليه تصحيح الكلام، وقد يقع في كلام العرب من الفصل بين الجمل المعلق بعضها ببعض ما يسهل هذا التأويل.

(٥) قوله: (إذا صحيح بنا أتينا) هكذا هو في نسخ بلادنا أتينا بالمشاة في أوله، وذكر القاضي أنه روي بالمشاة وبالمرحدة، فمعنى المشاة إذا صحيح بنا للقتال ونحوه من المكارم أتينا، ومعنى الموحدة أئبنا الفرار والإمتناع. قال القاضي رحمه الله تعالى: قوله فداء لك بالمد والقصر والفاء مكسورة حكاية الأصمعي وغيره، فأما في المصدر فالمد لا غير. قال: وحكى الفراء فدى لك مفتوح مقصور، قال: ورويناه هنا فداء لك بالرفع على أنه مبتدأ وخبره أي لك نفسي فداء أو نفسي فداء لك، وبالنصب على المصدر، ومعنى اقتفينا اكسبنا وأصله الإتياع.

(٦) قوله: (وبالصياح عولوا علينا) استغاثوا بنا واستفزعونا للقتال، قيل هي من التعويل على الشيء وهو الإعتماد عليه، وقيل من العويل وهو الصوت.

(٧) معنى وجبت أي ثبتت له الشهادة وسيقع قريباً وكان هذا معلوماً عندهم أن من دعا له النبي صلى الله عليه وسلم هذا الدعاء في هذا المواطن استشهد فقالوا هلا أمتعتنا به أي وحدنا أنك لو أخرت الدعاء له بهذا إلى وقت آخر لستمع بمصاحبه ورؤيته مدة.

(٨) قوله: (أصابتنا غمصة شديدة) أي جوع شديد.

(٩) قوله: (لحم حمر الإنسية) هكذا هو حمر الإنسية بإضافة حمر وهو من إضافة الموصوف إلى صفته وسبق بيانه مرات، فعلى هذا قول الكوفيين هو على ظاهره، وعند البصريين تقديره حمر الحيوانات الإنسية، وأما الإنسية ففيها لغتان وروايتان حكاهما القاضي عياض وآخرون أشهرهما كسر الهمة وإسكان النون. قال القاضي: هذه رواية أكثر الشيوخ، والثانية فتحهما جميعاً، وهما جميعاً نسبة إلى الإنس وهم الناس لاختلاطها بالناس بخلاف حمر الوحش.

(١٠) قوله صلى الله عليه وسلم: «أهريقوها واكسروها» هذا يدل على نجاسة لحوم الحمر الأهلية وهو مذهبنا ومذهب الجمهور، وقد سبق بيان هذا الحديث وشرحه مع بيان هذه المسألة في كتاب النكاح، ويختصر الأمر بإراقة أن السبب الصحيح فيه أنه أمر بإراقتها لأنها نجسة محرمة، والثاني أنه نهى للحاجة إليها، والثالث لأنها أخذوها قبل القسمة، وهذان التأويلان هما لأصحاب مالك القائلين بإباحة لحومها والصواب ما قدمناه.

(١١) وأما قوله صلى الله عليه وسلم: «اكسروها فقال رجل أو يهريقوها ويغسلوها قال أو ذاك» فهذا محمول على أنه صلى الله عليه وسلم اجتهد في ذلك فرأى كسرها ثم تغير اجتهاده أو أوحى إليه بغسلها.

(١٢) قوله صلى الله عليه وسلم: «إن له لأجران» هكذا هو في معظم النسخ لأجران بالالف وفي بعضها لأجرين بالياء وهما صحيحان

وَالْمُشْرِكُونَ قَدْ بَغَوْا عَلَيْنَا

قال: فَلَمَّا قَضَيْتُ رَجَزِي قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ قَالَ هَذَا؟» قُلْتُ: قَالَهُ أَخِي، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَرْحَمُهُ اللَّهُ»، قَالَ فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنْ نَاسًا لَيَهَابُونَ الصَّلَاةَ عَلَيْهِ، يَقُولُونَ: رَجُلٌ مَاتَ بِسِلَاحِهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَاتَ جَاهِدًا مُجَاهِدًا».

قال ابن شهاب: ثُمَّ سَأَلْتُ ابْنَ إِسْلَمَةَ ابْنَ الْأَكْوَعِ، فَحَدَّثَنِي، عَنْ أَبِيهِ مِثْلَ ذَلِكَ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ (حِينَ قُلْتُ: إِنْ نَاسًا يَهَابُونَ الصَّلَاةَ عَلَيْهِ)، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «كَذَّبُوا، مَاتَ جَاهِدًا مُجَاهِدًا، فَلَهُ أَجْرَةٌ مَرَّتَيْنِ» وَأَشَارَ بِإصْبَعَيْهِ.

(١) هكذا هو في جميع نسخ صحيح مسلم وهو صحيح، وهذا من فضائل مسلم ودقيق نظره وحسن خبرته وعظيم إتيانه، وسبب هذا أن أبا داود والنسائي وغيرهما من الأئمة رووا هذا الحديث بهذا الإسناد عن ابن شهاب قال: أخبرني عبد الرحمن وعبد الله بن كعب بن مالك عن سلمة قال أبو داود قال أحمد بن صالح الصواب عن عبد الرحمن بن عبد الله بن كعب وأحمد بن صالح هذا هو شيخ أبي داود في هذا الحديث وغيره وهو رواية عن ابن وهب.

قال الحفاظ: والروم في هذا من ابن وهب فجعل عبد الله بن كعب راوياً عن سلمة وجعل عبد الرحمن راوياً عن عبد الله وليس هو كذلك بل عبد الرحمن يرويه عن سلمة وإنما عبد الله والده فذكر في نسبه لأن له رواية في هذا الحديث فاحتاط مسلم رضي الله تعالى عنه فلم يذكر في روايته عبد الرحمن وعبد الله كما رواه ابن وهب بل اقتصر على عبد الرحمن ولم ينسبه لأن ابن وهب لم ينسبه وأراد مسلم تعريفه فقال: قال غير ابن وهب هو عبد الرحمن بن عبد الله بن كعب فحصل تعريفه من غير إضافة للتعريف إلى ابن وهب وحذف مسلم ذكر عبد الله من رواية ابن وهب وهذا جائز فقد اتفق العلماء على أنه إذا كان الحديث عن رجلين كان له حذف أحدهما والاقتصار على الآخر فأجازوا هذا الكلام إذا لم يكن عنده، فإذا كان عنده بأن كان ذكر ذلك المحذوف غلطاً كما في هذه الصورة كان الجواز أولى.

٤٤- باب غزوة الأحزاب وهي الخندق

١٢٥- (١٨٠٣) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ (وَاللَّفْظُ لَابْنِ الْمُثَنَّى) قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، قَالَ:

سَمِعْتُ الثَّوْرَاءَ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ الْأَحْزَابِ يَنْقُلُ مَعَنَا التُّرَابَ، وَلَقَدْ وَارَى التُّرَابَ بِيَاضِ بَطْنِهِ وَهُوَ يَقُولُ:

«وَاللَّهِ! لَوْلَا أَنْتَ مَا وَلَا تَصَدَّقْنَا وَلَا صَلِّينَا

فَأَنْزَلَنَّا سَكِينَةً عَلَيْنَا إِنْ الْأَلَى قَدْ أَبَا عَلَيْنَا»
قال: وَرُبَّمَا قَالَ:

«إِنْ الْمَلَأَ قَدْ أَبَا عَلَيْنَا»^(١) إِذَا أَرَادُوا فِتْنَةً أَيْنَا»

وَيَرْفَعُ بِهَا صَوْتَهُ. (أخرجه البخاري: ٢٨٣٦، ٢٨٣٧، ٣٠٣٤، ٤١٠٤، ٤١٠٦، ٤٦٢٠، ٧٢٣٦).

(١) قوله: (الملا قد أبوا علينا) هم أشراف القوم وقيل هم الرجال ليس فيهم نساء وهو مهموز مقصور كما جاء به القرآن، ومعنى أبوا علينا امتنعوا من إجابتنا إلى الإسلام، وفي هذا الحديث استحباب الرجز ونحوه من الكلام في حال البناء ونحوه، وفيه عمل الفضلاء في بناء المساجد ونحوها ومساعدتهم في أعمال البر.

١٢٥- () حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ ابْنُ مَهْدِيٍّ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، قَالَ: سَمِعْتُ الثَّوْرَاءَ، فَذَكَرَ مِثْلَهُ.

إِلَّا أَنَّهُ قَالَ: «إِنْ الْأَلَى قَدْ بَغَوْا عَلَيْنَا».

١٢٦- (١٨٠٤) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ مَسْلَمَةَ الْقَعْنَبِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ ابْنُ أَبِي خَازِمٍ، عَنْ أَبِيهِ.

عَنْ سَهْلِ ابْنِ سَعْدٍ، قَالَ: جَاءَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَنَحْنُ نَخْفِرُ الْخَنْدَقَ، وَنَنْقُلُ التُّرَابَ عَلَى أَكْتَافِنَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:

اللَّهُمَّ! لَا عَيْشَ إِلَّا عَيْشُ فَاغْفِرْ لِلْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ (أخرجه البخاري: ٣٧٩٧، ٤٠٩٨، ٦٤١٤).

(١) قوله ﷺ: «لا عيش إلا عيش الآخرة» أي لا عيش باق أو لا عيش مطلوب والله أعلم.

١٢٧- (١٨٠٥) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ، (وَاللَّفْظُ لَابْنِ الْمُثَنَّى)، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ مُعَاوِيَةَ ابْنِ قُرَّةَ، عَنْ أَنَسِ ابْنِ مَالِكٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، أَنَّهُ قَالَ:

اللَّهُمَّ! لَا عَيْشَ إِلَّا عَيْشُ فَاغْفِرْ لِلْأَنْصَارِ وَالْمُهَاجِرَةِ

(أخرجه البخاري: ٣٧٩٥، ٦٤١٣).

١٢٨- () حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ، قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ.

حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (كَانَ يَقُولُ) «اللَّهُمَّ! إِنْ الْعَيْشَ عَيْشُ الْآخِرَةِ».

قَالَ شُعْبَةُ: أَوْ قَالَ

اللَّهُمَّ! إِنْ الْعَيْشَ عَيْشُ فَكُرم الْأَنْصَارَ وَالْمُهَاجِرَةَ

[أخرجه البخاري: ٣٧٩٥].

١٢٩- () وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَشَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ (قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ شَيْبَانُ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ)، عَنْ أَبِي التَّيَّاحِ:

حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ قَالَ: كَانُوا يَرْتَجِزُونَ، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَعَهُمْ، وَهُمْ يَقُولُونَ:

اللَّهُمَّ! لَا خَيْرَ إِلَّا خَيْرٌ فَانْصُرِ الْأَنْصَارَ وَالْمُهَاجِرَةَ

وَفِي حَدِيثِ شَيْبَانَ (بَذَلَ فَانْصُرْ): فَاعْفِرْ.

١٣٠- () حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ، حَدَّثَنَا بِهِزٌ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، حَدَّثَنَا ثَابِتٌ.

عَنْ أَنَسٍ، أَنَّ أَصْحَابَ مُحَمَّدٍ ﷺ كَانُوا يَقُولُونَ يَوْمَ الْخَنْدَقِ:

نَحْنُ الَّذِينَ بَاتِعُوا مُحَمَّدًا عَلَى الْإِسْلَامِ مَا بَقِينَا أَبَدًا

أَوْ قَالَ: عَلَى الْجِهَادِ، شَكَ حَمَّادٌ، وَالنَّبِيُّ ﷺ يَقُولُ:

«اللَّهُمَّ! إِنْ الْخَيْرَ خَيْرٌ فَاعْفِرْ لِلْأَنْصَارِ وَالْمُهَاجِرَةِ».

[أخرجه البخاري: ٢٨٣٥، ٤١٠٠، ٢٨٣٤، ٢٩٦١، ٣٧٩٥، ٤٠٩٩].

[٣٧٩٦، ٧٢٠١].

٤٥ - باب غزوة ذي قرد وغيرها

١٣١- (١٨٠٦) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا حَاتِمٌ (يَعْنِي

ابْنَ إِسْمَاعِيلَ)، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي عَيْنٍ، قَالَ:

سَمِعْتُ سَلَمَةَ بْنَ الْأَكْوَعِ يَقُولُ: خَرَجْتُ قَبْلَ أَنْ يُؤْذَنَ

بِالْأَوَّلَى، وَكَانَتْ لِقَاحُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ تَرَعَى بِذِي قَرْدٍ^(١)، قَالَ:

فَلَقَّيْنِي غُلَامٌ لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنِ عَوْفٍ فَقَالَ: أَخَذْتُ لِقَاحَ

رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقُلْتُ: مَنْ أَخَذَهَا؟ قَالَ: غُطْفَانٌ، قَالَ:

فَصَرَخْتُ ثَلَاثَ صَرَخَاتٍ: يَا صَبَاحَاهُ!^(٢) قَالَ: فَاسْمَعْتُ مَا

بَيْنَ لَابَتِي الْمَدِينَةِ، ثُمَّ انْدَفَعْتُ عَلَى وَجْهِي حَتَّى أَدْرَكْتُهُمْ

بِذِي قَرْدٍ، وَقَدْ أَخَذُوا يَسْقُونَ مِنَ الْمَاءِ، فَجَعَلْتُ أَرْمِيهِمْ

بِنَبْلِي، وَكُنْتُ رَامِيًا، وَأَقُولُ:

أَنَا ابْنُ الْأَكْوَعِ وَالْيَوْمُ يَوْمُ الرُّضَمِ^(٣)

فَارْتَجِزُ، حَتَّى اسْتَنْقَذْتُ اللَّقَاحَ مِنْهُمْ، وَاسْتَلَبْتُ مِنْهُمْ

ثَلَاثِينَ بُرْدَةً، قَالَ: وَجَاءَ النَّبِيُّ ﷺ وَالنَّاسُ، فَقُلْتُ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ!

إِنِّي قَدْ حَمَيْتُ الْقَوْمَ الْمَاءَ^(٤)، وَهُمْ عِطَاشٌ، فَأَبْعَثْ إِلَيْهِمْ

السَّاعَةَ، فَقَالَ: «يَا ابْنَ الْأَكْوَعِ! مَلَكَتْ فَاسْجَحْ»^(٥)، قَالَ: ثُمَّ

رَجَعْنَا، وَتَرَدُّفُنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى نَاقَتِهِ حَتَّى دَخَلْنَا الْمَدِينَةَ.

[أخرجه البخاري: ٣٠٤١، ٤١٩٤].

(١) قوله: (كانت لِقاح النبي ﷺ ترعى بذِي قَرْدٍ) هو بفتح القاف

والراء وبالدال المهملة وهو ماء على نحو يوم من المدينة مما يلي بلاد

غطفان، واللِقاح جمع لِقحة بكسر اللام وفتحها وهي ذات اللبن قريبة

العهد بالولادة وسبق بيانها.

(٢) قوله: (فصرخت ثلاث صرخات يا صباحاه) فيه جواز مثله

للإنذار بالعدو ونحوه.

(٣) قوله: فجعلت أرميهم وأقول:

أنا ابن الأكوع واليوم يوم الرضم

فيه جواز قول مثل هذا الكلام في القتال وتعريف الإنسان بنفسه إذا

كان شجاعاً ليرغب خصمه.

وأما قوله: (اليوم يوم الرضع) قالوا معناه اليوم يوم هلاك اللئام وهم

الرضع من قولهم لئيم راضع أي رضع اللؤم في بطن أمه، وقيل لأنه يمص

حلمة الشاة والناقة لئلا يسمع السؤال والضيقان صوت الحلاب فيقصده،

وقيل لأنه يرضع طرف الحلال الذي يخلل به أسنانه ويمص ما يتعلق به،

وقيل معناه اليوم يعرف من رضع كريمة فالنجته أو لئيمة فهجته. وقيل معناه

اليوم يعرف من أرضعته الحرب من صغره وتلدب بها ويعرف غيره.

(٤) قوله: (حميت القوم الماء) أي منعتهم إياه.

(٥) قوله ﷺ: «ملككت فاسجح» هو يهمز قطع ثم سين مهملة ساكنة

ثم جيم مكسورة ثم حاء مهملة ومعناه فاحسن وأرفق والسجاجة السهولة

أي لا تأخذ بالشدة بل أرفق فقد حصلت النكاية في العدو والله الحمد.

١٣٢- (١٨٠٧) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا

هَاشِمُ بْنُ الْقَاسِمِ (ح).

وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا أَبُو عَمَارٍ الْعَقَدِيُّ،

كِلَاهُمَا، عَنْ عِكْرِمَةَ بْنِ عَمَّارٍ (ح).

وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّارِمِيُّ، وَهَذَا حَدِيثُهُ:

أَخْبَرَنَا أَبُو عَلِيٍّ الْحَنْفِيُّ عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْمَجِيدِ، حَدَّثَنَا

عِكْرِمَةُ (وَهُوَ ابْنُ عَمَّارٍ)، حَدَّثَنِي إِسَاسُ بْنُ سَلَمَةَ.

عَنكُمْ وَإِيْدِيَكُمْ عَنْهُمْ بِبَطْنِ مَكَّةَ مِنْ بَعْدِ أَنْ أَظْفَرَكُمْ عَلَيْهِمْ»
[الفصح: ٢٤] الآية كلها.

قال: ثُمَّ خَرَجْنَا رَاجِعِينَ إِلَى الْمَدِينَةِ، فَزَلْنَا مَسْرًا، بَيْنَنَا وَبَيْنَ بَنِي لَحْيَانَ^(١٧) جَبَلٌ، وَهُمْ الْمُشْرِكُونَ^(١٨)، فَاسْتَغْفَرُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِمَنْ رَقِيَ هَذَا الْجَبَلَ اللَّيْلَةَ، كَأَنَّهُ طَلِيعَةُ لِلنَّبِيِّ ﷺ وَأَصْحَابِهِ، قَالَ سَلَمَةُ: فَرَقِيتُ^(١٩) تِلْكَ اللَّيْلَةَ مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا، ثُمَّ قَدِمْنَا الْمَدِينَةَ، فَبَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِظَهْرِهِ مَعَ رَبَّاحِ غُلَامِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَأَنَا مَعَهُ، وَخَرَجْتُ مَعَهُ بِفَرَسٍ طَلْحَةَ، أَنْدَبِي^(٢٠) مَعَ الظَّهْرِ، فَلَمَّا أَصْبَحْنَا إِذَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ الْقُرَازِيُّ قَدْ أَغَارَ عَلَى ظَهْرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَامْتَأَقَهُ أَجْمَعُ، وَقَتَلَ رَاعِيَهُ، قَالَ فَقُلْتُ: يَا رَبَّاحُ خُذْ هَذَا الْفَرَسَ فَأَبْلِغْهُ طَلْحَةَ ابْنَ عُبَيْدِ اللَّهِ، وَاخْبِرْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنَّ الْمُشْرِكِينَ قَدْ أَغَارُوا عَلَى سَرَجِي، قَالَ: ثُمَّ قُمْتُ عَلَى أَكْمَةٍ فَاسْتَقْبَلْتُ الْمَدِينَةَ، فَتَأَدَّيْتُ ثَلَاثًا: يَا صَبَاحًا! ثُمَّ خَرَجْتُ فِي آثَارِ الْقَوْمِ أَرْمِيهِمْ بِالنَّبْلِ، وَارْتَجِزُ، أَقُولُ:

أَنَا ابْنُ الْأَكْوَعِ وَالْيَوْمُ يَوْمُ الرُّضْمِ

فَالْحَقَّ رَجُلًا مِنْهُمْ، فَاصْكُ سَهْمًا فِي رَحْلِي، حَتَّى
خَلَصَ نَصْلُ السَّهْمِ إِلَى كَتِفِي^(٢١)، قَالَ قُلْتُ: خُذْهَا

وَأَنَا ابْنُ الْأَكْوَعِ وَالْيَوْمُ يَوْمُ الرُّضْمِ

قال: فَوَاللَّهِ! مَا زِلْتُ أَرْمِيهِمْ وَأَعْقِرُ بِهِمْ^(٢٢)، فَلِذَا رَجَعُ إِلَى فَارِسٍ أَتَيْتُ شَجَرَةً فَجَلَسْتُ فِي أَصْلِهَا، ثُمَّ رَمَيْتُ، فَقَعَرْتُ بِهِ، حَتَّى إِذَا تَضَاقَبَ الْجَبَلُ فَدَخَلُوا فِي تَضَاقِبِهِ، عَلَوْتُ الْجَبَلَ، فَجَعَلْتُ أَرْدِيهِمْ بِالْحِجَارِ^(٢٣)، قَالَ: فَمَا زِلْتُ كَذَلِكَ أَتْبَعُهُمْ حَتَّى مَا خَلَقَ اللَّهُ مِنْ بَعِيرٍ مِنْ ظَهْرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَّا خَلَفْتُهُ وَرَاءَ ظَهْرِي، وَخَلَوْا بَيْنِي وَبَيْنَهُ، ثُمَّ أَتْبَعْتُهُمْ أَرْمِيهِمْ، حَتَّى الْقَوَا أَكْثَرَ مِنْ ثَلَاثِينَ بُرْدَةً وَثَلَاثِينَ رُمْحًا، يَسْتَحْفُونَ، وَلَا يَطْرَحُونَ شَيْئًا إِلَّا جَعَلْتُ عَلَيْهِ أَرَامًا مِنَ الْحِجَارِ^(٢٤)، يَعْرِفُهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَصْحَابُهُ، حَتَّى أَتَوْا مُتَضَاقِبًا مِنْ نِيَّةٍ فَإِذَا هُمْ قَدْ أَتَاهُمْ فَلَانُ ابْنِ بَدْرِ الْقُرَازِيُّ، فَجَلَسُوا يَتَضَحَّوْنَ^(٢٥) (بَعْضُهُمْ يَتَغَدَّوْنَ)، وَجَلَسْتُ عَلَى رَأْسِ قُرْنٍ^(٢٦)، قَالَ الْقُرَازِيُّ: مَا هَذَا الَّذِي أَرَى؟ قَالُوا: لَقِينَا مِنْ هَذَا الثَّرِيحِ^(٢٧)، وَاللَّهِ! مَا فَارَقْنَا مِنْذُ غَلَسَ، يَرْمِينَا حَتَّى انْتَرَعَ كُلُّ شَيْءٍ فِي أَيْدِينَا، قَالَ: فَلْيَقُمْ إِلَيْهِ نَقِرْ مِنْكُمْ أَرْبَعَةً، قَالَ: فَصَعِدَ إِلَيْهِ مِنْهُمْ أَرْبَعَةٌ فِي الْجَبَلِ، قَالَ: فَلَمَّا امْكُنُونِي مِنَ الْكَلَامِ قَالَ قُلْتُ: هَلْ تَعْرِفُونِي؟ قَالُوا:

حَدَّثَنِي أَبِي قَالَ: قَدِمْنَا الْحَدِيثِيَّةَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَنَحْنُ أَرْبَعٌ عَشْرَةَ بَائَةً^(٢٨)، وَعَلَيْهَا خَمْسُونَ شَاةً لَا تَرْوِيهَا، قَالَ: فَقَعَدَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى جَبَا الرِّكْبَةِ^(٢٩)، فَإِذَا دَعَا وَإِنَّا بَصَقَ فِيهَا، قَالَ: فَجَاشَتْ، فَسَقَيْنَا وَاسْتَقَيْنَا^(٣٠)، قَالَ: ثُمَّ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ دَعَانَا لِلْبَيْعَةِ فِي أَصْلِ الشَّجَرَةِ، قَالَ: فَبَايَعْتُهُ أَوَّلَ النَّاسِ، ثُمَّ بَايَعَ وَبَايَعَ، حَتَّى إِذَا كَانَ فِي وَسْطِ مِنَ النَّاسِ قَالَ: «بَايَعَ، يَا سَلَمَةُ!»، قَالَ قُلْتُ: قَدْ بَايَعْتُكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ! فِي أَوَّلِ النَّاسِ، قَالَ: «وَأَيْضًا»، قَالَ: وَرَأَيْتِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَزَلًا^(٣١) (بَعْضِي لَيْسَ مَعَهُ سِلَاحٌ)، قَالَ: فَأَعْطَانِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَجَفَةً أَوْ دَرَقَةً^(٣٢)، ثُمَّ بَايَعَ، حَتَّى إِذَا كَانَ فِي آخِرِ النَّاسِ قَالَ: «أَلَا تُبَايِعُنِي؟ يَا سَلَمَةُ!»، قَالَ: قُلْتُ: قَدْ بَايَعْتُكَ، يَا رَسُولَ اللَّهِ! فِي أَوَّلِ النَّاسِ، وَفِي أَوْسَطِ النَّاسِ، قَالَ: «وَأَيْضًا»، قَالَ: فَبَايَعْتُهُ الثَّلَاثَةَ، ثُمَّ قَالَ لِي: «يَا سَلَمَةُ! آتِنِ حَجَفَتَكَ أَوْ دَرَقَتَكَ الَّتِي أُعْطَيْتَكَ؟»، قَالَ قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! لَقِيتِي عَمِّي عَامِرَ عَزَلًا، فَأَعْطَيْتُهُ إِيَّاهَا، قَالَ: فَضَحِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَقَالَ: «إِنَّكَ كَالَّذِي قَالَ الْأَوَّلُ: اللَّهُمَّ! ابْغِزْنِي حَبِيبًا»^(٣٣) هُوَ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ نَفْسِي». ثُمَّ إِنَّ الْمُشْرِكِينَ رَأَسَلُونَا الصُّلْحَ^(٣٤)، حَتَّى مَشَى بَعْضُنَا فِي بَعْضٍ، وَاصْطَلَحْنَا، قَالَ: وَكُنْتُ تَبِيعًا لَطَلْحَةَ ابْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ، اسْقِي فَرَسَهُ، وَاحْشُهُ^(٣٥)، وَاخْدُمُهُ، وَآكُلْ مِنْ طَعَامِهِ، وَتَرَكْتُ أَهْلِي وَمَالِي، مُهَاجِرًا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ﷺ، قَالَ: فَلَمَّا اصْطَلَحْنَا نَحْنُ وَأَهْلُ مَكَّةَ، وَاخْتَلَطَ بَعْضُنَا بِبَعْضٍ، أَتَيْتُ شَجَرَةً فَكَسَحْتُ شَوْكَهَا^(٣٦)، فَاضْطَجَعْتُ فِي أَصْلِهَا، قَالَ: فَاتَانِي أَرْبَعَةٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ، فَجَعَلُوا يَقْعُونَ فِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَابْغَضْتُهُمْ، فَتَحَوَّلْتُ إِلَى شَجَرَةٍ أُخْرَى، وَعَلَقُوا سِلَاحَهُمْ، وَاضْطَجَعُوا، فَبَيْنَمَا هُمْ كَذَلِكَ إِذْ نَادَى مُنَادٍ مِنْ اسْفَلِ الْوَادِي: يَا لِلْمُهَاجِرِينَ! قَتَلَ ابْنُ رُئَيْسٍ^(٣٧)، قَالَ: فَاخْتَرَطْتُ سَيْفِي^(٣٨)، ثُمَّ شَدَدْتُ عَلَى أَوَّلِكَ الْأَرْبَعَةَ وَهُمْ رُقُودٌ، فَاخْذْتُ سِلَاحَهُمْ، فَجَعَلْتُ خُفْنًا^(٣٩) فِي يَدِي، قَالَ: ثُمَّ قُلْتُ: وَالَّذِي كَرَّمَ وَجْهَ مُحَمَّدٍ! لَا يَرْفَعُ أَحَدٌ مِنْكُمْ رَأْسَهُ إِلَّا ضَرَبْتُ الَّذِي فِيهِ عَيْنَاهُ، قَالَ: ثُمَّ جِئْتُ بِهِمْ اسْقُوهُمْ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: وَجَاءَ عَمِّي عَامِرُ بَرَجَلٍ مِنَ الْعَبَلَاتِ يُقَالُ لَهُ مِكْرَزٌ^(٤٠)، يَقُودُهُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، عَلَى فَرَسٍ مُجَفَّفٍ^(٤١)، فِي سَبْعِينَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ، فَتَنَظَّرَ إِلَيْهِمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «دَعُوهُمْ، يَكُنْ لَهُمْ بَدْءُ الْفُجُورِ وَنِشَاءُ^(٤٢)»، فَقَعَا عَنْهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَأَنْزَلَ اللَّهُ: «وَهُوَ الَّذِي كَفَّ أَيْدِيَهُمْ

لَا، وَمَنْ أَنْتَ؟ قَالَ قُلْتُ: أَنَا سَلَمَةُ ابْنُ الْأَكْوَعِ، وَالَّذِي كَرَّمَ وَجْهَ مُحَمَّدٍ ﷺ لَا أَطْلُبُ رَجُلًا مِنْكُمْ إِلَّا أَذْرَكْتُهُ، وَلَا يَطْلُبُنِي رَجُلٌ مِنْكُمْ فَيَذَرُكَنِي، قَالَ أَحَدُهُمْ: أَنَا أَظُنُّ، قَالَ: فَارْجِعُوا، فَمَا بَرِحْتُ مَكَانِي حَتَّى رَأَيْتُ فَوَارِسَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَتَخَلَّلُونَ الشَّجَرَ^(٢٧)، قَالَ: فَإِذَا أَوَّلُهُمُ الْأَخْرَمُ الْأَسَدِيُّ، عَلَى إِثْرِ أَبِي قَتَادَةَ الْأَنْصَارِيِّ، وَعَلَى إِثْرِ الْمُقْدَادِ ابْنِ الْأَسْوَدِ الْكِنْدِيِّ، قَالَ: فَأَخَذْتُ بَعِثَانَ الْأَخْرَمِ، قَالَ: فَوَلُّوا مُذْبِرَيْنِ، قُلْتُ: يَا أَخْرَمُ! اخْذِرْهُمْ، لَا يَقْطَعُوكَ حَتَّى يَلْحَقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَصْحَابُهُ، قَالَ: يَا سَلَمَةُ! إِنْ كُنْتُ تُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، وَتَعْلَمُ أَنَّ الْجَنَّةَ حَقٌّ وَالنَّارَ حَقٌّ، فَلَا تَحُلْ بَيْنِي وَبَيْنَ الشَّهَادَةِ، قَالَ: فَخَلَيْتُهُ، فَالْتَقَى هُوَ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ، قَالَ: فَقَعَرَ بِعَبْدِ الرَّحْمَنِ فَرَسَهُ، وَطَعَنَهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ فَقَتَلَهُ، وَتَحَوَّلَ عَلَى فَرَسِهِ، وَلَحِقَ أَبُو قَتَادَةَ، فَارِسَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِعَبْدِ الرَّحْمَنِ، فَطَعَنَهُ فَقَتَلَهُ، فَوَالَّذِي كَرَّمَ وَجْهَ مُحَمَّدٍ ﷺ! لَتَبِعْتُهُمْ أَغْدُو عَلَى رِجْلِي، حَتَّى مَا أَرَى وَرَائِي، مِنْ أَصْحَابِ مُحَمَّدٍ ﷺ وَلَا غُبَارِهِمْ، شَيْئًا، حَتَّى يَغْدُلُوا قَبْلَ غُرُوبِ الشَّمْسِ إِلَى شِعْبٍ فِيهِ مَاءٌ، يُقَالُ لَهُ ذُو قَرْدٍ^(٢٨)، لِيَسْرِبُوا مِنْهُ وَهُمْ عِطَاشٌ، قَالَ: فَتَطَرُّوا إِلَيَّ أَغْدُو وَرَأَاهُمْ، فَخَلَيْتُهُمْ عَنْهُ^(٢٩) (يَعْنِي أَجَلَيْتُهُمْ عَنْهُ) فَمَا ذَاقُوا مِنْهُ قَطْرَةً، قَالَ: وَيَخْرُجُونَ فَيَسْتَنْدُونَ فِي ثِيْبِهِ، قَالَ: فَأَعْدُو فَالْحَقُّ رَجُلًا مِنْهُمْ، فَاصْكُهُ بِسَهْمٍ فِي نَفْصِ كَيْفِهِ^(٣٠)، قَالَ قُلْتُ: خُذْهَا وَأَنَا ابْنُ الْأَكْوَعِ، وَالْيَوْمَ يَوْمَ الرُّضْعِ، قَالَ: يَا نَكِلْتَهُ أُمُّهُ! اكْوَعُهُ بِكَرَّةٍ، قَالَ قُلْتُ: نَعَمْ^(٣١)، يَا عَدُوَّ نَفْسِهِ! اكْوَعَكَ بِكَرَّةٍ، قَالَ: وَارْذُوا فَرَسَيْنِ عَلَى ثِيْبِهِ^(٣٢)، قَالَ: فَجِئْتُ بِهِمَا اسْوَقَهُمَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: وَلَحِقَنِي عَامِرٌ بِسَطِيحَةٍ فِيهَا مَذَقَةٌ مِنْ لَبَنٍ^(٣٣) وَسَطِيحَةٍ فِيهَا مَاءٌ، فَتَرَضَّاتُ وَشَرِبْتُ، ثُمَّ أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ عَلَى الْمَاءِ الَّذِي حَلَّاهُمْ عَنْهُ^(٣٤)، فَإِذَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَدْ أَخَذَ تِلْكَ الْإِبِلَ، وَكُلُّ شَيْءٍ اسْتَنْقَذْتَهُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ، وَكُلُّ رُمْحٍ وَبُرْدَةٍ، وَإِذَا بِلَالٌ نَحَرَ نَاقَةً مِنَ الْإِبِلِ الَّذِي اسْتَنْقَذْتُ مِنَ الْقَوْمِ^(٣٥)، وَإِذَا هُوَ يَشْوِي لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ كَبِدِهَا وَسَنَامِهَا، قَالَ قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! خَلِّنِي فَأَتَتْخِبُ مِنَ الْقَوْمِ مِائَةَ رَجُلٍ، فَأَتْبِعُ الْقَوْمَ فَلَا يَبْقَى مِنْهُمْ مُخْبِرٌ إِلَّا قَتَلْتُهُ، قَالَ: فَضَجَّكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى بَدَتْ نَوَاجِذُهُ^(٣٦) فِي ضَوْءِ النَّارِ، فَقَالَ: «يَا سَلَمَةُ! أَتَرَاكَ كُنْتَ فَاعِلًا؟»، قُلْتُ: نَعَمْ، وَالَّذِي أَكْرَمَكَ! فَقَالَ: «إِنَّهُمْ الْآنَ لَيَقْرُونَ فِي أَرْضِ غَطَفَانَ»، قَالَ: فَجَاءَ رَجُلٌ مِنْ غَطَفَانَ، فَقَالَ: نَحَرَ لَهُمْ فَلَانَ جَزُورًا،

فَلَمَّا كَشَفُوا جِلْدَهَا رَأَوْا غُبَارًا، فَقَالُوا: أَنَاكُمْ الْقَوْمُ، فَخَرَجُوا هَارِبِينَ، فَلَمَّا أَصْبَحْنَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كَانَ خَيْرٌ فُرْسَانِنَا الْيَوْمَ أَبُو قَتَادَةَ، وَخَيْرَ رَجَالِنَا سَلَمَةُ^(٣٧)»، قَالَ: ثُمَّ اعْطَانِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سَهْمَيْنِ: سَهْمَ الْفَارِسِ وَسَهْمَ الرَّاجِلِ، فَجَمَعَهُمَا لِي جَمِيعًا^(٣٨)، ثُمَّ ارْذَفَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَرَأَاهُ عَلَى الْغَضَبَاءِ، رَاجِعِينَ إِلَى الْمَدِينَةِ، قَالَ: فَبَيْنَمَا نَحْنُ نَسِيرُ، قَالَ: وَكَانَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ لَا يُسَبِّحُ شِدًّا^(٣٩)، قَالَ: فَجَعَلَ يَقُولُ: أَلَا مُسَابِقٌ إِلَى الْمَدِينَةِ؟ هَلْ مِنْ مُسَابِقٍ؟ فَجَعَلَ يُعِيدُ ذَلِكَ.

قَالَ: فَلَمَّا سَمِعْتُ كَلَامَهُ قُلْتُ: أَمَا تُكْرِمُ كَرِيمًا، وَلَا تَهَابُ شَرِيفًا؟ قَالَ: لَا، إِلَّا أَنْ يَكُونَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، قَالَ قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! بَابِي وَآمِي! ذَرْنِي فَلَأُسَابِقَ الرَّجُلَ، قَالَ: «إِنْ شِئْتَ»، قَالَ قُلْتُ: أَذْهَبَ إِلَيْكَ، وَتَبَّيْتُ رِجْلِي فَطَفَرْتُ^(٤٠) فَعَدَوْتُ، قَالَ: فَارْبَطْتُ عَلَيْهِ شَرَفًا أَوْ شَرْفَيْنِ^(٤١) اسْتَبْقِي نَفْسِي^(٤٢)، ثُمَّ عَدَوْتُ فِي إِثْرِهِ، فَارْبَطْتُ عَلَيْهِ شَرَفًا أَوْ شَرْفَيْنِ، ثُمَّ إِنِّي رَفَعْتُ حَتَّى الْحَقَّةَ، قَالَ: فَاصْكُهُ بَيْنَ كَيْفَيْهِ، قَالَ قُلْتُ: قَدْ سُبِقْتُ، وَاللَّهِ! قَالَ: أَنَا أَظُنُّ، قَالَ: فَسَبَقْتُهُ إِلَى الْمَدِينَةِ، قَالَ: فَوَاللَّهِ! مَا لَبِثْنَا إِلَّا ثَلَاثَ لَيَالٍ حَتَّى خَرَجْنَا إِلَى خَيْبَرَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: فَجَعَلَ عَمِي عَامِرٌ يَرْتَجِزُ بِالْقَوْمِ^(٤٣):

تَاللَّهِ! لَوْلَا اللَّهُ مَا اهْتَدَيْنَا وَلَا تَصَدَّقْنَا وَلَا صَلَيْنَا
وَنَحْنُ، عَنْ فَضْلِكَ مَا ثَبَّتَ الْأَقْدَامُ إِنْ لَا قَيْنَا
وَأَنْزَلَنَ سَكِينَةً عَلَيْنَا

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ هَذَا؟»، قَالَ: أَنَا عَامِرٌ، قَالَ: «غَفَرَ لَكَ رَبُّكَ»، قَالَ: وَمَا اسْتَغْفَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِإِنْسَانٍ يَخْصُهُ إِلَّا اسْتَشْهَدَ، قَالَ: فَتَدَاى عُمَرُ ابْنُ الْخَطَّابِ، وَهُوَ عَلَى جَعَلٍ لَهُ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ! لَوْلَا مَا مَتَعْتَنَا بِعَامِرٍ قَالَ: فَلَمَّا قَدِمْنَا خَيْبَرَ قَالَ: خَرَجَ مَلِكُهُمْ مَرْحَبٌ يَخْطِرُ بِسَيْفِهِ^(٤٤) وَيَقُولُ:

قَدْ عَلِمْتَ خَيْبَرَ أَنِّي مَرْحَبٌ شَاكِي السُّلَاحِ^(٤٥) بَطْلُ
إِذَا الْحُرُوبُ أَقْبَلَتْ تَلَهَّبُ

قَالَ: وَبَرَزَ لَهُ عَمِي عَامِرٌ، فَقَالَ:

قَدْ عَلِمْتَ خَيْبَرَ أَنِّي عَامِرٌ شَاكِي السُّلَاحِ بَطْلُ
قَالَ: فَاخْتَلَفَا ضَرْبَتَيْنِ، فَوَقَعَ سَيْفُ مَرْحَبٍ فِي ثَرَمِ
عَامِرٍ، وَذَهَبَ عَامِرٌ بِسَيْفِهِ^(٤٦)، فَرَجَعَ سَيْفُهُ عَلَى نَفْسِهِ، فَقَطَّعَ أَكْحَلَهُ، فَكَانَتْ فِيهَا نَفْسُهُ.

راسلونا من المراسلة، وفي بعضها راسلونا بضم السين المهملة المشددة، وحكى القاضي فتحها أيضاً وهما بمعنى راسلونا ماخوذ من قولهم رس الحديث يرسه إذا ابتدأه، وقيل من رس بينهم أي أصلح، وقيل معناه فاتحونا من قولهم بلغني رس من الخبر أي أوله، ووقع في بعض النسخ وراسلونا بالواو أي اتفقنا نحن وهم على الصلح والواو فيه بدل من الهمزة وهو من الأسوة.

(٨) قوله: (كنت تبعاً لطلحة) أي خادماً أتبعه.

(٩) قوله: (اسقي فرسه واحسه) أي احك ظهره بالحسنة لأزبل عنه الغبار ونحوه.

(١٠) قوله: (أتيت شجرة فكسحت شوكها) أي كنت ما تحتها من الشوك.

(١١) قوله: (قتل ابن زعيم) هو بضم الزاي وفتح النون.

(١٢) قوله: (فاخترطت سيفي) أي سللته.

(١٣) الضفت الحزمة.

(١٤) قوله: (جاء رجل من العبلات يقال له مكرز) هو بضم مكسورة ثم كاف ثم راء مكسورة ثم زاي، والعبلات بفتح العين المهملة والباء الموحدة، قال الجوهري في الصحاح: العبلات بفتح العين والباء من قريش وهم أمية الصغرى والنسبة إليهم على ترده إلى الواحد قال لأن اسم أمهم عبله، قال القاضي: أمية الأصغر وأخواه نوفل وعبد الله بن عبد شمس بن عبد مناف نسبوا إلى أم لهم من بني تميم اسمها عبله بنت عبيد.

(١٥) قوله: (على فرس مجفف) هو بفتح الجيم وفتح الفاء الأولى المشددة أي عليه تحفاف بكسر التاء وهو ثوب كالجبل يلبسه الفرس لقيه من السلاح وجمعه تحافيف.

(١٦) قوله: «دعوهم يكن لهم بدء الفجور وثناه» أما البدء بفتح الباء وإسكان الدال وبالهمز أي ابتداءه، وأما ثناه فوقع في أكثر النسخ ثناه بئاء مثله مكسورة، وفي بعضها ثناه بضم التاء وبئاء مثناة تحت بعد النون ورواهما جميعاً القاضي، وذكر الثاني عن رواية ابن ماهان والأول عن غيره قال: وهو الصواب أي عودة ثانية.

(١٧) قوله: (بني لحيان) بكسر اللام وفتحها لغتان.

(١٨) قوله: (فتزلنا متزلاً بيتنا وبين بني لحيان جبل وهم المشركون) هذه اللفظة ضبطها بوجهين ذكرهما القاضي وغيره: أحدهما وهم المشركون بضم الهاء على الابتداء والخبر.

والثاني بفتح الهاء وتشديد الميم أي هموا النبي ﷺ وأصحابه وخافوا عائلتهم، يقال: همني الأمر وأهمني، وقيل همني إذا بنى وأهمني أغمني.

(١٩) قوله: (لمن رقي الجبل).

وقوله بعده: (فرقيت) كلاهما بكسر القاف.

(٢٠) قوله: (وخرجت بفرس لطلحة أنلبه) هكذا ضبطناه أنلبه بهزمة مضمومة ثم نون مفتوحة ثم دال مكسورة مشددة، ولم يذكر القاضي

قال سلمة: فخرجت فإذا نفر من أصحاب النبي ﷺ يقولون: بطل عمل عامر، قتل نفسه، قال: فأتيت النبي ﷺ وأنا أبكي، فقلت: يا رسول الله! بطل عمل عامر؟ قال رسول الله ﷺ: «من قال ذلك؟» قال قلت: ناس من أصحابك، قال: «كذب من قال ذلك، بل له أجره مؤثمين»، ثم أرسلني إلى علي، وهو أرمذ^(٩)، فقال: «لأعطين الراية رجلاً يحب الله ورسوله، أو يحبه الله ورسوله»، قال: فأتيت علياً فجئت به أقوده، وهو أرمذ، حتى أتيت به رسول الله ﷺ، فبسط في عيني قبراً، وأعطاه الراية، وخرج مرحب فقال:

قَدْ عَلِمْتَ خَيْرُ أُنْسَى شَاكِيَ السَّلَاحِ بَطْلَ مُجْرِبٍ
إِذَا الْحُرُوبُ أَتَلَّتْ تَلْهَبُ
فَقَالَ عَلِيٌّ:

أَنَا الَّذِي مَسَعْنِي أُمِّي كَلَيْتَ غَابَاتِ كَرِيهِ الْمَنْظَرَةِ
أَوْفِيهِمْ بِالصَّاعِ كَيْلَ السَّنْدَرَةِ^(١٠)
قال: فَضْرَبَ رَأْسَ مَرْحَبٍ^(١١) فَقَتَلَهُ، ثُمَّ كَانَ الْفَتْحُ عَلَى يَدَيْهِ.

قال إبراهيم: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ ابْنُ عَبْدِ الْوَارِثِ، عَنْ عِكْرِمَةَ ابْنِ عَمَارٍ، بِهَذَا الْحَدِيثِ بِطَوِيلِهِ^(١٢).

(١) قوله: (قلعنا المدينة ونحن أربع عشرة مائة) هذا هو الأشهر، وفي رواية (ثلاث عشرة مائة)، وفي رواية (خمس عشرة مائة).

(٢) قوله: (فقعد النبي ﷺ على جبا الركية) الجبا بفتح الجيم وتخفيف الباء الموحدة مقصور وهي ما حول البئر، وأما الركية فهو البئر والمشهور في اللغة ركي بغير هاء ووقع هنا الركية بالهاء وهي لغة حكاها الأصمعي وغيره.

(٣) قوله: (فإما دعا وإما بصق فيها فجاشت فسقينا واستقينا) هكذا هو في النسخ بسق بالسين وهي صحيحة، يقال بزق وبصق وبسق ثلاث لغات بمعنى والسين قليلة الإستعمال، وجاشت أي ارتفعت وفاضت يقال جاش الشيء يبعث جيشاً إذا ارتفع، وفي هذا معجزة ظاهرة لرسول الله ﷺ وقد سبق مراراً كثيرة التنبيه على نظائرها.

(٤) قوله: (ورآني عزلاً) ضبطوه بوجهين: أحدهما فتح العين مع كسر الزاي، والثاني ضمهما، وقد فسره في الكتاب بالذي لا سلاح معه، ويقال له أيضاً أعزل وهو أشهر استعمالاً.

(٥) قوله: (حجفة أو درقة) هما شبيهتان بالترس.

(٦) قوله: (اللهم إني حبيباً) أي أعطني.

(٧) قوله: (ثم إن المشركين راسلونا الصلح) هكذا هو في أكثر النسخ

في الشرح عن أحد من رواة مسلم غير هذا، ونقله في المشارك عن جماهير

الرواة، قال: ورواه بعضهم عن أبي الحذاء في مسلم أبيه بالباء الموحدة بدل النون، وكذا قاله ابن قتيبة أي أخرجه إلى البادية وأبرزه إلى موضع الكلاء، وكل شيء أظهرته فقد أبديته، والصواب رواية الجمهور بالنون وهي رواية جميع المحدثين، وقول الأصمعي وأبي عبيد في غريبه والأزهري وجماهير أهل اللغة والغريب ومعناه أن يورد الماشية الماء فتسقى قليلاً ثم ترسل في المرعى ثم ترد الماء فتزد قليلاً ثم ترد إلى المرعى، قال الأزهري: أنكر ابن قتيبة على أبي عبيد والأصمعي كونهما جعلاه بالنون وزعم أن الصواب بالباء، قال الأزهري: أخطأ ابن قتيبة والصواب قول الأصمعي.

(٢١) قوله: (فأصك سهماً في رحله حتى خلص نصل السهم إلى كفه) هكذا هو في معظم الأصول المعتمدة رحله بالحاء وكفه بالتاء بعدها فاء، وكذا نقله صاحب المشارك والمطالع، وكذا هو في أكثر الروايات والأول هو الأظهر، وفي بعضها رحله بالجيم وكعبه بالعين ثم الباء الموحدة، قالوا: والصحيح الأول لقوله في الرواية الأخرى: فأصكه بسهم في نغض كفه. قال القاضي في الشرح: هذه رواية شيوخنا وهو أشبه بالمعنى لأنه يمكن أن يصيب أعلى مؤخرة الرحل فيصيب حيث إذا أنفذ كفه، ومعنى أصك أضرب.

(٢٢) قوله: (فما زلت أرميهم وأعقر بهم) أي أعقر خيلهم ومعنى أرميهم أي بالنبل، قال القاضي: ورواه بعضهم هنا أردبهم بالذال.

(٢٣) قوله: (فجعلت أردبهم بالحجارة) أي أرميهم بالحجارة التي تسقطهم وتزلهم.

(٢٤) قوله: (جعلت عليهم آراماً من الحجارة) هو بهزة ممدودة ثم راء مفتوحة وهي الأعلام وهي حجارة تجمع وتنصب في المفازة يهتدي بها واحداً أرم كعنب وأعتاب.

(٢٥) قوله: (وجلس على رأس قرن) هو بفتح القاف وإسكان الراء وهو كل جبل صغير منقطع عن الجبل الكبير.

(٢٦) قوله: (لقبنا من هذا البرح) هو بفتح الباء وإسكان الراء أي شدة.

(٢٧) قوله: (يتخللون الشجر) أي يدخلون من خلالها أي بينها.

(٢٨) قوله: (ماء يقال له ذا قرد) كذا هو في أكثر النسخ المعتمدة ذا بالثاء، وفي بعضها ذو قرد بالواو وهو الوجه.

(٢٩) قوله: (فحلبتهم عنه) هو بجاء مهملة ولام مشددة غير مهموزة أي طردتهم عنه، وقد فسره في الحديث بقوله يعني أجلبتهم عنه بالجيم، قال القاضي: كذا روايتنا فيه هنا غير مهموز، قال: وأصله الهمز فسهله، وقد جاء مهموزاً بعد هذا في هذا الحديث.

(٣٠) قوله: (فأصكه بسهم في نغض كفه) هو بنون مضمومة ثم غين معجمة ساكنة ثم ضاد معجمة وهو العظم الرقيق على طرف الكتف سمي بذلك لكثرة تحركه وهو الناغض أيضاً.

(٣١) قوله: (ربا نكلك أمه أكوعه بكرة قلت نعم) معنى نكلك أمه

فقدته.

وقوله أكوعه هو برفع العين أي أنت الأكوع الذي كنت بكرة هذا النهار؟ ولهذا قال نعم، وبكرة منصوب غير منون، قال أهل العربية: يقال أتيت بكرة بالتونين إذا أردت أنك لقيته باكراً في يوم غير معين، قالوا: وإن أردت بكرة يوم بعينه قلت أتيت بكرة غير مصروف لأنها من الظروف غير المتمكنة.

(٣٢) قوله: (وآردوا فرسين على ثنية) قال القاضي: رواية الجمهور بالذال المهملة ورواه بعضهم بالمعجمة قال وكلاهما متقارب المعنى، فبالمعجمة معناه خلفهما والردى الضعيف من كل شيء، وبالمهملة معناه أهلكهما وأتبعوهما حتى أسقطوهما تركوهما، ومنه التردية، وأردت الفرس الفارس أسقطته.

(٣٣) قوله: (ولحقني عامر بسطيحة فيها مذقة من لبن) السطيحة إناء من جلود سطح بعضها على بعض، والمذقة بفتح الميم وإسكان الذال المعجمة قليل من لبن ممزوج بماء.

(٣٤) قوله: (وهو على الماء الذي حلائهم عنه) كذا هو في أكثر النسخ حلائهم بالحاء المهملة والهمز، وفي بعضها حلبتهم عنه بلام مشددة غير مهموز وقد سبق بيانه قريباً.

(٣٥) قوله: (نحر ناقة من الإبل الذي استنقذت من القوم) كذا في أكثر النسخ الذي وفي بعضها التي وهو أوجه لأن الإبل مؤنثة وكذا أسماء الجموع من غير الآدميين والأول صحيح أيضاً وأعاد الضمير إلى الغنمة لا إلى لفظ الإبل.

(٣٦) قوله: (ضحك حتى بدت نواجذه) بالذال المعجمة أي أنباه وقيل أضراسه والصحيح الأول وسبق بيانه في كتاب الصيام.

(٣٧) قوله: «كان خير فرساننا اليوم أبو قتادة وخير رجالتنا سلمة» هذا فيه استحباب الشاء على الشجعان وسائر أهل الفضائل لا سيما عند صنعهم الجميل لما فيه من الترويح لهم ولغيرهم في الإكثار من ذلك الجميل، وهذا كله في حق من يأمن الفتنة عليه بإعجاب وغوه.

(٣٨) قوله: (ثم أعطاني رسول الله ﷺ سهمين سهم الفارس وسهم الراجل فجمعهما لي) هذا محمول على أن الزائد على سهم الراجل كان نفلاً وهو حقيق باستحقاق النفل ﷺ لبدیع صنعته في هذه الغزوة.

(٣٩) قوله: (وكان رجل من الأنصار لا يسبق شداً) يعني عدواً على الرجلين.

(٤٠) قوله: (فطفرت) أي وثبت وقفرت.

(٤١) قوله: (فربطت عليه شرفاً أو شرفين أستبقي نفسي) معنى ربطت حبست نفسي عن الجري الشديد، والشرف ما ارتفع من الأرض.

(٤٢) وقوله (أستبقي نفسي) بفتح الفاء أي لشلا يقطعني البهر، وفي هذا دليل لجواز المسابقة على الأقدام وهو جائز بلا خلاف إذا تسابقوا بلا عوض، فإن تسابقاً على عوض ففي صحتها خلاف الأصح عند أصحابنا لا تصح.

(٤٣) قوله: (فجعل عمي عامر يرتجز بالقوم) هكذا قال هنا عمي، وقد سبق في حديث أبي الطاهر عن ابن وهب أنه قال أخى فلعله كان أخاه من الرضاعة وكان عمه من النسب.

(٤٤) قوله: (يخطر بسيفه) هو بكسر الطاء أي يرفعه مرة ويضعه أخرى، ومثله خطر البعير بذنبه يخطر بالكسر إذا رفعه مرة ووضع مرة.

(٤٥) قوله: (شاك السلاح) أي تام السلاح يقال رجل شاكى السلاح وشاك السلاح وشاك في السلاح من الشوكة وهي القوة والشوكة أيضاً السلاح، ومنه قوله تعالى: ﴿وتودون أن غير ذات الشوكة تكون لكم﴾.

(٤٦) قوله: (بطل مجرب) هو بفتح الراء أي مجرب بالشجاعة وقهر الفرسان، والبطل الشجاع يقال بطل الرجل بضم الطاء يبطل بطالة وبطولة أي صار شجاعاً.

(٤٧) قوله: (بطل مغامر) بالغين المعجمة أي يركب غمرات الحرب وشدائدها ويلقي نفسه فيها.

(٤٨) قوله: (وذهب عامر يسفل له) أي يضربه من أسفله هو بفتح الياء وإسكان السين وضم الفاء.

(٤٩) قوله: (وهو أرمد) قال أهل اللغة: يقال رمد الإنسان بكسر الميم يرمد بفتحها رمداً فهو رمد وأرمد. إذا هاجت عينه.

(٥٠) قوله: (أنا الذي سمتني أمي حيلده) حيلده اسم للأسد وكان علي عليه السلام قد سمي أسداً في أول ولادته، وكان مرحب قد رأى في المنام أن أسداً يقتله فذكره علي عليه السلام ذلك ليخيفه ويضعف نفسه، قالوا: وكانت أم علي سمته أول ولادته أسداً باسم جده لأمه أسد بن هشام بن عبد مناف وكان أبو طالب غائباً فلما قدم سماه علياً وسمي الأسد حيلده لغلظه، والحادر الغليظ القوي، ومراده أنا الأسد على جرأته وإقدامه وقوته.

(٥١) قوله: (أو فيهـم بالصاع كيل السندره) معناه أقتل الأعداء قتلاً واسعاً ذريعاً، والسندرة مكيال واسع وقيل هي العجلة أي أقتلهم عاجلاً، وقيل مأخوذ من السندرة وهي شجرة الصنوبر يعمل منها النبل والقيس.

(٥٢) قوله: (فضرب رأس مرحب) يعني علياً فقتله، هذا هو الأصح أن علياً هو قاتل مرحب، وقيل إن قاتل مرحب هو محمد بن مسلمة، قال ابن عبد البر في كتابه الدرر في مختصر السير: قال محمد بن إسحاق إن محمد بن مسلمة هو قاتله، قال: وقال غيره إنما كان قاتله علياً، قال ابن عبد البر: هذا هو الصحيح عندنا ثم روي ذلك بإسناده عن سلمة وريدة، قال ابن الأثير: الصحيح الذي عليه أكثر أهل الحديث وأهل السير أن علياً هو قاتله والله أعلم.

(٥٣) واعلم أن في هذا الحديث أنواعاً من العلم سوى ما سبق التنبيه عليه، منها أربع معجزات لرسول الله ﷺ: إحداها تكثير ماء الحديدية، والثانية إبراء عين علي عليه السلام، والثالثة الإخبار بأنه يفتح الله على يديه وقد جاء التصريح به في رواية غير مسلم هذه. والرابعة إخباره ﷺ بأنهم يقرون في غطفان وكان كذلك. ومنها جواز الصلح مع العدو. ومنها بعث الطلائع وجواز المسابقة على الأرجل بلا عرض وفضيلة الشجاعة والقوة. ومنها مناقب سلمة بن الأكوع وأبي قتادة والأحزم الأسعدي رضي

الله عنهم. ومنها جواز الشاء على من فعل جبيلاً واستحباب ذلك إذا ترتب عليه مصلحة كما أوضحناه قريباً. ومنها جواز عقر خيل العدو في القتال واستحباب الرجز في الحرب، وجواز قول الرامسي والطاعن والضارب خذها وأنا فلان أو ابن فلان. ومنها جواز الأكل من الغنيمة واستحباب التفضل منها لمن صنع صنعة جبيلاً في الحرب وجواز الإرداف على الدابة المطيعة وجواز المبارزة بغير إذن الإمام كما بارز عامر. ومنها ما كانت الصحابة رضي الله عنهم عليه من حب الشهادة والحرص عليها. ومنها إلقاء النفس في غمرات القتال، وقد اتفقوا على جواز التفرير بالنفس في الجهاد في المبارزة ونحوها. ومنها أن من مات في حرب الكفار بسبب القتال يكون شهيداً سواء مات بسلاحهم أو رمته دابة أو غيرها أو عاد عليه سلاحه كما جرى لعامر. ومنها تفقد الإمام الجيش ومن رآه بلا سلاح أعطاه سلاحاً.

١٣٢- () وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ الْأَزْدِيُّ السُّلَمِيُّ، حَدَّثَنَا النَّضْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ عِكْرِمَةَ بْنِ عَمَّارٍ، بِهَذَا.

٤٦- باب قول الله تعالى ﴿وَهُوَ الَّذِي كَفَّ أَيْدِيَهُمْ

عَنْكُمْ

١٣٣- (١٨٠٨) حَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ مُحَمَّدٍ النَّاقِثُ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، أَخْبَرَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ ثَابِتٍ.

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، أَنَّ ثَمَانِينَ رَجُلًا مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ هَبَطُوا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ جَبَلِ التَّعِيمِ مُتَسَلِّحِينَ، يُرِيدُونَ غِرَّةَ النَّبِيِّ ﷺ وَأَصْحَابِهِ^(١)، فَاخْلَعَهُمْ سِلَاحَهُمْ^(٢)، فَاسْتَحْيَاهُمْ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَهُوَ الَّذِي كَفَّ أَيْدِيَهُمْ عَنْكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ عَنْهُمْ بِبَطْنِ مَكَّةَ مِنْ بَعْدِ أَنْ أَظْفَرَكُمْ عَلَيْهِمْ﴾ [الفتح: ٢٤].

(١) قوله: (يريدون غرته) أي غفلته.

(٢) قوله: (فاخذهم سلباً) ضبطوه بوجهين: أحدهما بفتح السين واللام، والثاني بإسكان اللام مع كسر السين وفتحها، قال الحميدي: ومعناه الصلح، قال القاضي في المشرق: هكذا ضبطه الأكثرون قال فيه وفي الشرح الرواية الأولى أظهر ومعناها أسرهـم والسلام الأسر، وجزم الخطابي بفتح اللام والسين قال: والمراد به الاستسلام والإذعان كقوله تعالى: ﴿والقوا إليكم السلم﴾ أي الانقياد وهو مصدر يقع على الواحد والاثنتين والجمع، قال ابن الأثير: هذا هو الأشبه بالقصة فإنهم لم يؤخذوا صلحاً وإنما أخذوا قهراً وأسلموا أنفسهم عجزاً، قال: وللقول الآخر وجه وهو أنه لما لم يجر معهم قتال بل عجزوا عن دفعهم والنجاة منهم فرضوا بالأسر فكانهم قد صرحوا على ذلك.

٤٧- باب غزوة النساء مع الرجال

١٣٤- (١٨٠٩) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، أَخْبَرَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ ثَابِتٍ.

عَنْ أَنَسٍ، أَنَّ أُمَّ سُلَيْمٍ اتَّخَذَتْ يَوْمَ حُنَيْنٍ خِنْجَرًا^(١)، فَكَانَ مَعَهَا، فَرَأَاهَا أَبُو طَلْحَةَ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! هَلْ هِيَ أُمُّ سُلَيْمٍ مَعَهَا خِنْجَرٌ، فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا هَذَا الْخِنْجَرُ؟»، قَالَتْ: اتَّخَذْتُهُ، إِنْ دَنَا مِنِّي أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ بَقَرْتُ بِهِ بَطْنَهُ^(٢)، فَجَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَضْحَكُ، قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَقْتُلْ مَنْ بَعْدَنَا^(٣) مِنَ الطُّلَقَاءِ^(٤) أَنْهَزْمُوا بِكَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا أُمُّ سُلَيْمٍ! إِنْ اللَّهَ قَدْ كَفَى وَاحْسَنَ».

(١) قوله: (ان أم سليم اتخذت يوم حنين خنجراً) هكذا هو في النسخ المعتمدة يوم حنين بضم الحاء المهملة وياالنون، وفي بعضها يوم خير بفتح الخاء المعجمة والأول هو الصواب، والخنجر بكسر الخاء وفتحها ولم يذكر القاضي في الشرح إلا الفتح وذكرهما معاً في المشرق ورجح الفتح ولم يذكر الجوهري غير الكسر فهما لغتان وهي سكنين كبيرة ذات حدين وفي هذا الغزو بالنساء وهو مجمع عليه.

(٢) قولها: (بقرت بطنه) أي شققته.

(٣) وقولها (من بعدنا) أي من سوانا.

(٤) قولها: (أقتل من بعدنا من الطلقاء) هو بضم الطاء وفتح اللام وهم الذين أسلموا من أهل مكة يوم الفتح سموا بذلك لأن النبي ﷺ من عليهم وأطلقهم وكان في إسلامهم ضعف فاعتقدت أم سليم أنهم منافقون وأنهم استحقوا القتل بانتهزامهم وغيره.

١٣٤- () وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ، حَدَّثَنَا بِهِزٌ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، أَخْبَرَنَا إِسْحَاقُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ابْنُ أَبِي طَلْحَةَ، عَنْ أَنَسِ ابْنِ مَالِكٍ، فِي قِصَّةِ أُمِّ سُلَيْمٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، مِثْلَ حَدِيثِ ثَابِتٍ.

١٣٥- (١٨١٠) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا جَعْفَرُ ابْنِ سُلَيْمَانَ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسِ ابْنِ مَالِكٍ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَغْزُو بِأُمِّ سُلَيْمٍ، وَيَنْسُوهُ مِنَ الْأَنْصَارِ مَعَهُ إِذَا غَزَا، فَيَسْقِيَنِ الْمَاءَ وَيُدَاوِينَ الْجَرْحَى^(١).

(١) قوله: (كان النبي ﷺ يغزو بالنساء فيسقين الماء ويداوين الجرحى) فيه خروج النساء في الغزو والانتفاع بهن في السقي والمداواة ونحوهما، وهذه المداواة لمحارمهن وأزواجهن وما كان منها لغيرهم لا يكون فيه مس بشرة إلا في موضع الحاجة.

١٣٦- (١٨١١) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّارِمِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ عَمْرٍو (وَهُوَ أَبُو مَعْمَرٍ الْمُتَقَرِّي^(١))، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ (وَهُوَ ابْنُ صُهَيْبٍ).

عَنْ أَنَسِ ابْنِ مَالِكٍ، قَالَ: لَمَّا كَانَ يَوْمُ أَحَدٍ أَنْهَزَمَ نَاسٌ مِنَ النَّاسِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَأَبُو طَلْحَةَ بَيْنَ يَدَيْ النَّبِيِّ ﷺ

مُجَوَّبٌ عَلَيْهِ بِحَجَفَةٍ^(٢)، قَالَ: وَكَانَ أَبُو طَلْحَةَ رَجُلًا رَاسِيًا شَدِيدَ التَّرْعِ^(٣)، وَكَسَرَ يَوْمَئِذٍ قَوْسَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا، قَالَ: فَكَانَ الرَّجُلُ يَمُرُّ مَعَهُ الْجَعْبَةُ^(٤) مِنَ النَّبْلِ، فَيَقُولُ: انْثَرَاهَا لِأَبِي طَلْحَةَ، قَالَ: وَيُشْرِفُ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ يَنْظُرُ إِلَى الْقَوْمِ، فَيَقُولُ أَبُو طَلْحَةَ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ! يَا بَابِي أَنْتَ وَآمِي! لَا تُشْرِفْ لَا يُصْنِكَ سَهْمٌ مِنْ سِهَامِ الْقَوْمِ، نَحْرِي دُونَ نَحْرِكَ^(٥)، قَالَ: وَلَقَدْ رَأَيْتُ عَائِشَةَ بِنْتَ أَبِي بَكْرٍ وَأُمَّ سُلَيْمٍ وَإِنَهُمَا لَمُشْمَرَتَانِ، أَرَى خَدَمَ سَوْقِيهِمَا^(٦)، تَنْقُلَانِ الْقَرْبَ عَلَى مَتْنِيهِمَا^(٧)، ثُمَّ تَقْرَعَانِي فِي أَفْوَاهِهِمَا، ثُمَّ تَرْجِعَانِ قَتَمَلَانِيهَا، ثُمَّ تَجِئَانِ تَقْرَعَانِي فِي أَفْوَاهِ الْقَوْمِ، وَلَقَدْ وَقَعَ السَّيْفُ مِنْ يَدَيِ أَبِي طَلْحَةَ إِثْمًا مَرَّتَيْنِ وَإِثْمًا ثَلَاثًا، مِنَ النَّعَاسِ. [إخراجه البخاري: ٢٨٨٠، ٢٨١١، ٤٠٦٤، ٢٩٠٢].

(١) قوله: (أبو معمر المتقري) هو بكسر الميم وإسكان النون وفتح القاف منسوب إلى منقر بن عبيد بن مقاعس بن عمرو بن كعب بن سعد بن زيد بن مناة بن تميم بن مرة بن أد بن طلحة بن إلياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان.

(٢) قوله: (مجبوب عليه بحجفة) أي مترس عنه ليقية سلاح الكفار.

(٣) قوله: (كان أبو طلحة راسياً شديد الترع) أي شديد الرمي.

(٤) قوله: (الجعبة) بفتح الجيم.

(٥) قوله: (نحري دون نحرِكَ) هذا من مناقب أبي طلحة الفاخرة.

(٦) قوله: (أرى خدم سوقها) هو بفتح الخاء المعجمة والذال المهملة الواحدة خدمة وهي الخلخال، وأما السوق فجمع ساق، وهذه الرواية للخدم لم يكن فيها نهى لأن هذا كان يوم أحد قبل أمر النساء بالحجاب وتحريم النظر إليهن، ولأنه لم يذكر هنا أنه تعمد النظر إلى نفس الساق فهو محمول، على أنه حصلت تلك النظرة فجأة بغير قصد ولم يستدملها.

(٧) قوله: (على متنيهما) أي على ظهورهما، وفي هذا الحديث اختلاط النساء في الغزو برجالهن في حال القتال لسقي الماء ونحوه.

٤٨- باب النساء الغاريات يرضخ لهن ولا يسهن،

وَالنَّهْيُ، عَنْ قَتْلِ صَيِّانِ أَهْلِ الْحَرْبِ

١٣٧- (١٨١٢) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ مَسْلَمَةَ ابْنِ قَعْنَبٍ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ (يَعْنِي ابْنَ بِلَالٍ)، عَنْ جَعْفَرِ ابْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ يَزِيدِ ابْنِ هُرْمُزٍ.

أَنْ نَجْدَةَ كَتَبَ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ يَسْأَلُهُ، عَنْ خَمْسِ خِلَالٍ، فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: لَوْلَا أَنْ أَكْتَمَ عَلِمًا مَا كَتَبْتُ إِلَيْهِ^(١) كَتَبَ إِلَيْهِ نَجْدَةُ: أَمَّا بَعْدُ، فَأَخْبِرْنِي هَلْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَغْزُو بِالنِّسَاءِ؟ وَهَلْ كَانَ يَضْرِبُ لَهُنَّ بِسَهْمٍ؟ وَهَلْ كَانَ يَقْتُلُ

(٥) قوله: (وكتب تسألني عن الخمس لمن هو وإننا كنا نقول هو لنا فأبى علينا قوماً ذلك) معناه خمس خمس الغنيمة الذي جعله الله لنبي القري، وقد اختلف العلماء فيه فقال الشافعي مثل قول ابن عباس وهو أن خمس الخمس من الفبيء والغنيمة يكون لنبي القري وهم عند الشافعي والأكثرين بنو هاشم وبنو المطلب.

قوله: (أبى علينا قوماً ذلك) أي رأوا أنه لا يتعين صرفه إلينا بل يصرفونه في المصالح، وأراد بقومه ولاية الأمر من بني أمية، وقد صرح في سنن أبي داود في رواية له بأن سؤال نجدة لابن عباس عن هذه المسائل كان في فتنة ابن الزبير، وكانت فتنة ابن الزبير بعد بضع وستين سنة من الهجرة، وقد قال الشافعي رحمه الله: يجوز أن ابن عباس أراد بقوله أبى ذلك علينا قوماً من بعد الصحابة وهم يزيد بن معاوية والله أعلم.

١٣٨- () حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، كِلَاهُمَا، عَنْ حَاتِمِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ هُرْمُزٍ، أَنَّ نَجْدَةَ كَتَبَ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ يَسْأَلُهُ، عَنْ خِيَالٍ، بِعَثَلٍ حَدِيثِ سُلَيْمَانَ بْنِ بِلَالٍ.

غَيْرَ أَنَّ فِي حَدِيثِ حَاتِمٍ: وَإِنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمْ يَكُنْ يَقْتُلُ الصَّيَّانَ، فَلَا تَقْتُلُ الصَّيَّانَ^(١)، إِلَّا أَنْ تَكُونَ تَعْلَمُ مَا عَلِمَ الْخَضِرُ مِنَ الصَّبِيِّ الَّذِي قَتَلَ^(٢).

وَرَدَّ إِسْحَاقُ فِي حَدِيثِهِ، عَنْ حَاتِمٍ: وَتُمَيِّزُ الْمُؤْمِنَ، فَتَقْتُلُ الْكَافِرَ وَتَدْعُ الْمُؤْمِنَ^(٣).

(١) قوله: (إن رسول الله ﷺ لم يكن يقتل الصيَّان فلا تقتل الصيَّان) فيه النهي عن قتل صيَّان أهل الحرب وهو حرام إذا لم يقاتلوا وكذلك النساء فإن قاتلوا جاز قتلهم.

(٢) قوله: (فلا تقتل الصيَّان إلا أن تكون تعلم ما علمه الخضر من الصبي الذي قتل) معناه أن الصيَّان لا يحل قتلهم ولا يحل لك أن تعلق بقصة الخضر وقته صيَّاً، فإن الخضر ما قتله إلا بأمر الله تعالى له على التبيين كما قال في آخر القصة: «وما فعلته عن أمري» فإن كنت أنت تعلم من صبي ذلك فاقته، ومعلوم أنه لا علم له بذلك فلا يجوز له القتل.

(٣) قوله: (وتميز المؤمن فتقتل الكافر وتدع المؤمن) معناه من يكون إذا عاش إلى البلوغ مؤمناً ومن يكون إذا عاش كافراً، فمن علمت أنه يبلغ كافراً فاقته كما علم الخضر أن ذلك الصبي لو بلغ لكان كافراً وأعلمه الله تعالى ذلك، ومعلوم أنك أنت لا تعلم ذلك فلا تقتل صيَّاً.

١٣٩- () وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أُمَيَّةَ، عَنْ سَعِيدِ الْمَقْبُرِيِّ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ هُرْمُزٍ، قَالَ:

كَتَبَ نَجْدَةُ بْنُ عَامِرٍ الْخُرَوْرِيُّ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ يَسْأَلُهُ، عَنْ الْعَبْدِ وَالْمَرْأَةِ يَخْضُرَانِ الْمَغْنَمَ، هَلْ يُقَسَّمُ لَهُمَا؟ وَعَنْ قَتْلِ

الصيَّان؟ وَمَتَى يَنْقَضِي يَتَمُّ الْيَتِيمُ؟ وَعَنِ الْخُمْسِ لِمَنْ هُوَ؟ فَكَتَبَ إِلَيْهِ ابْنُ عَبَّاسٍ: كَتَبْتَ تَسْأَلُنِي هَلْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَغْزُو بِالنِّسَاءِ؟ وَقَدْ كَانَ يَغْزُو بِهِنَّ فَيَدَاوِينَ الْجَرْحَى وَيُخَذِّلْنَ^(١) مِنَ الْغَنِيمَةِ^(٢)، وَأَمَّا بِسَهْمٍ، فَلَمْ يَضْرِبْ لَهُنَّ، وَإِنْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَمْ يَكُنْ يَقْتُلُ الصَّيَّانَ، فَلَا تَقْتُلُ الصَّيَّانَ، وَكَتَبْتَ تَسْأَلُنِي: مَتَى يَنْقَضِي يَتَمُّ الْيَتِيمُ؟ فَلَعَمْرِي إِنَّ الرَّجُلَ لَتَبِتَ لِحَيْتِهِ وَإِنَّهُ لَضَعِيفُ الْأَخْذِ لِنَفْسِهِ، ضَعِيفُ الْعَطَاءِ مِنْهَا، فَإِذَا أَخَذَ لِنَفْسِهِ مِنْ صَالِحِ مَا يَأْخُذُ النَّاسُ، فَقَدْ ذَهَبَ عَنْهُ الْيَتِيمُ^(٣)، وَكَتَبْتَ تَسْأَلُنِي، عَنِ الْخُمْسِ لِمَنْ هُوَ؟ وَإِنَّا كُنَّا نَقُولُ: هُوَ لَنَا، فَأَبَى عَلَيْنَا قَوْمُنَا ذَلِكَ^(٤).

(١) قوله: (فقال ابن عباس لولا أن اكتم علماً ما كتبت إليه) يعني إلى نجدة الخروري من الخوارج، معناه أن ابن عباس يكره نجدة لبدعته وهي كونه من الخوارج الذين يرقون من الدين مروق السهم من الرمية، ولكن لما سأل عن العلم لم يمكنه كتمه فاضطر إلى جوابه وقال: لولا أن اكتم علماً ما كتبت إليه، أي لولا أنني إذا تركت الكتابة أصير كائناً للعلم مستحقاً لو عيد كاتم ما كتبت إليه.

(٢) وقوله (يخذين) هو بضم الياء وإسكان الحاء المهملة وفتح الذال المعجمة أي يعطين تلك العطية وتسمى الرضخ، وفي هذا أن المرأة تستحق الرضخ ولا تستحق السهم، وبهذا قال أبو حنيفة والثوري والليث والشافعي وجمهور العلماء وقال الأوزاعي: تستحق السهم إن كانت تقاتل أو تدأوي الجرحى، وقال مالك: لا رضخ لها وهذا المذهبان مردودان بهذا الحديث الصحيح الصريح.

قوله بعد هذا: (وسألت عن المرأة والعبد هل كان لهم سهم معلوم إذا حضروا البأس وأنهم لم يكن لهم سهم معلوم إلا أن يجزيا من غنائم القوم) فيه أن العبد يرضخ له ولا يسهم له وبهذا قال الشافعي وأبو حنيفة وجمهور العلماء، وقال مالك: لا رضخ له كما قال في المرأة، وقال الحسن وابن سيرين والنخعي والحكم: إن قاتل أسهم له.

(٣) قوله: (كان يغزو بالنساء فيداوين الجرحى ويخذين من الغنيمة) وأما بسهم فلم يضرب لمن فيه حضور النساء الغزو ومدأواتهن الجرحى كما سبق في الباب قبله.

(٤) معنى هذا متى ينقضي حكم اليتيم ويستقل بالتصرف في ماله، وأما نفس اليتيم فينقضي بالبلوغ، وقد ثبت أن النبي ﷺ قال: «لا يتم بعد الحلم» وفي هذا دليل للشافعي ومالك وجمهور العلماء أن حكم اليتيم لا يتقطع بمجرد البلوغ ولا ببلوغ السن، بل لا بد أن يظهر منه الرشيد في دينه وماله. وقال أبو حنيفة: إذا بلغ خمساً وعشرين سنة زال عنه حكم الصيَّان وصار رشيداً يتصرف في ماله ويجب تسليمه إليه وإن كان غير ضابط له. وأما الكبير إذا طرأ تبذره فمذهب مالك وجمهور العلماء وجوب الحجر عليه، وقال أبو حنيفة: لا يحجر، قال ابن القصار وغيره: الصحيح الأول وكأنه إجماع.

هُمْ نَحْنُ، فَأَبَى ذَلِكَ عَلَيْنَا قَوْمُنَا، وَسَأَلْتُ، عَنْ الْيَتِيمِ، مَتَى يَنْقَضِي يَتَمُّهُ؟ وَإِنَّهُ إِذَا بَلَغَ النِّكَاحَ وَأَوْنَسَ مِنْهُ رُشْدٌ وَدَفِعَ إِلَيْهِ مَالُهُ، فَقَدْ انْقَضَى يَتَمُّهُ، وَسَأَلْتُ: هَلْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْتُلُ مِنْ صِبْيَانِ الْمُشْرِكِينَ أَحَدًا؟ فَإِنْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَمْ يَكُنْ يَقْتُلُ مِنْهُمْ أَحَدًا، وَأَنْتِ، فَلَا تَقْتُلُ مِنْهُمْ أَحَدًا، إِلَّا أَنْ تَكُونَ تَعْلَمُ مِنْهُمْ مَا عِلِمَ الْخَضِرُ مِنَ الْغُلَامِ حِينَ قَتَلَهُ، وَسَأَلْتُ، عَنْ الْمَرْأَةِ وَالْعَبْدِ، هَلْ كَانَ لَهُمَا سَهْمٌ مَعْلُومٌ، إِذَا حَضَرُوا الْبَاسَ؟^(١) فَإِنَّهُمْ لَمْ يَكُنْ لَهُمَا سَهْمٌ مَعْلُومٌ، إِلَّا أَنْ يُحْذِيَا مِنْ غَنَائِمِ الْقَوْمِ.

(١) قوله: (ولا نعمة عين) هو بضم النون وفتحها أي مسرة عين، ومعناه لا تسر عينه، يقال: نعمة عين ونعامة عين ونعمى عين نعماً ونعيم عين ونعام عين بمعنى وأنعم الله عينك أي أقرها فلا يعرض لك نكد في شيء من الأمور.

(٢) قوله: (إذا حضروا البأس) بالباء الموحدة وهو الشدة والمراد هنا الحرب.

١٤١- () وَحَدَّثَنِي أَبُو كُرَيْبٍ، حَدَّثَنَا أَبُو أَسَامَةَ، حَدَّثَنَا زَائِدَةُ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ الْأَعْمَشُ، عَنْ الْمُخْتَارِ ابْنِ صَيْقِي، عَنْ يَزِيدَ ابْنِ هُرْمَزٍ، قَالَ: كَتَبَ نَجْدَةُ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، فَذَكَرَ بَعْضَ الْحَدِيثِ، وَلَمْ يَتِمَّ الْقِصَّةُ، كَلِاتِمَامٍ مَنْ ذَكَرْنَا حَدِيثَهُمْ.

١٤٢- (١٨١٢م) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحِيمِ ابْنُ سُلَيْمَانَ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ حَفْصَةَ بِنْتِ سِيرِينَ، عَنْ أُمِّ عَطِيَّةِ الْأَنْصَارِيَّةِ، قَالَتْ: غَزَوْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَبْعَ غَزَوَاتِهِ، أَخْلَفَهُمْ فِي رَحَالِهِمْ، فَاصْنَعُ لَهُمُ الطَّعَامَ، وَأَدَاوِي الْجَرْحَى، وَأَقُومُ عَلَى الْمَرْضَى.

١٤٣- () وَحَدَّثَنَا عَمْرُو النَّاقِدُ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ ابْنُ هَارُونَ، حَدَّثَنَا هِشَامُ ابْنُ حَسَّانَ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، نَحْوَهُ.

٤٩- باب عَذَابِ غَزَوَاتِ النَّبِيِّ ﷺ^(١)

(١) ذكر في الباب من رواية زيد بن أرقم وجابر وبريدة: (أن رسول الله ﷺ غزا تسعة عشرة غزوة، وفي رواية بريدة: (قاتل في ثمان منهن) قد اختلف أهل المغازي في عدد غزواته ﷺ وسراياه، فذكر ابن سعد وغيره عددهم مفضلات على ترتيبهن فبلغت سبعاً وعشرين غزاة وستاً وخمسين سرية، قالوا: قاتل في تسعة من غزواته وهي: بدر وأحد والمريسع والخندق وقريظة وخيبر والفتح وحنين والطائف، هكذا عدوا الفتح فيها، وهذا على قول من يقول فتحت مكة عنوة وقد قلعتنا بيان الخلاف فيها، ولعل بريدة أراد بقوله قاتل في ثمان إسقاط غزاة الفتح ويكون مذهبه أنها فتحت

الرُلْدَانِ؟ وَعَنْ الْيَتِيمِ مَتَى يَنْقَطِعُ عَنْهُ الْيَتَمُ؟ وَعَنْ ذَوِي الْقُرْبَى، مَنْ هُمْ؟ فَقَالَ لِيَزِيدَ: اكْتُبْ إِلَيْهِ، فَلَوْلَا أَنْ يَقَعَ فِي أَحْمُوقَةٍ، مَا كَتَبْتُ إِلَيْهِ^(١)، اكْتُبْ: إِنَّكَ كَتَبْتَ تَسْأَلُنِي، عَنْ الْمَرْأَةِ وَالْعَبْدِ يَخْضُرَانِ الْمَغْنَمَ، هَلْ يُقَسَّمُ لَهُمَا شَيْءٌ؟ وَإِنَّهُ لَيْسَ لَهُمَا شَيْءٌ، إِلَّا أَنْ يُحْذِيَا، وَكَتَبْتَ تَسْأَلُنِي، عَنْ قَتْلِ الرُلْدَانِ؟ وَإِنْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَمْ يَقْتُلْهُمْ، وَأَنْتِ فَلَا تَقْتُلُهُمْ، إِلَّا أَنْ تَعْلَمَ مِنْهُمْ مَا عِلِمَ صَاحِبُ مُوسَى مِنَ الْغُلَامِ الَّذِي قَتَلَهُ، وَكَتَبْتَ تَسْأَلُنِي، عَنْ الْيَتِيمِ، مَتَى يَنْقَطِعُ عَنْهُ اسْمُ الْيَتَمِ؟ وَإِنَّهُ لَا يَنْقَطِعُ عَنْهُ اسْمُ الْيَتَمِ حَتَّى يَبْلُغَ وَيُؤْنَسَ مِنْهُ رُشْدٌ^(٢)، وَكَتَبْتَ تَسْأَلُنِي، عَنْ ذَوِي الْقُرْبَى، مَنْ هُمْ؟ وَإِنَّا رَعَمْنَا أَنَا هُمْ، فَأَبَى ذَلِكَ عَلَيْنَا قَوْمُنَا.

١٣٩- () وَحَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ ابْنُ بَشِيرٍ الْعَبْدِيُّ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ ابْنُ أُمَيَّةَ، عَنْ سَعِيدِ ابْنِ أَبِي سَعِيدٍ، عَنْ يَزِيدَ ابْنِ هُرْمَزٍ، قَالَ: كَتَبَ نَجْدَةُ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، وَسَأَلَ الْحَدِيثَ بِمِثْلِهِ.

قال أبو إسحاق: حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ ابْنُ بَشِيرٍ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، بِهَذَا الْحَدِيثِ، بِطَوِيلِهِ.

(١) قوله: (لولا أن يقع في أحموقة ما كتبت إليه) هي بضم الحمزة والميم يعني فعلاً من أفعال الحمقى ويرى رأياً كراهم، ومثله قوله في الرواية الأخرى: (والله لولا أن أرده عن نتن يقع فيه ما كتبت إليه) يعني بالنتن الفعل القبيح، وكل مستقبح يقال له النتن والخيث والرجس والقذر والقاذورة.

(٢) قوله: (لا ينقطع عنه اسم اليتيم حتى يبلغ ويؤنس منه رشد) يعني لا ينقطع عنه حكم اليتيم كما سبق وأراد بالاسم الحكم.

١٤٠- () حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا وَهْبُ ابْنِ جَرِيرٍ ابْنِ حَازِمٍ، حَدَّثَنِي أَبِي، قَالَ: سَمِعْتُ قَيْسًا يُحَدِّثُ، عَنْ يَزِيدَ ابْنِ هُرْمَزٍ (ح).

وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ ابْنُ حَاتِمٍ (وَاللَّفْظُ لَهُ)، قَالَ: حَدَّثَنَا بِهِزٌ، حَدَّثَنَا جَرِيرُ ابْنِ حَازِمٍ، حَدَّثَنِي قَيْسُ ابْنِ سَعْدٍ، عَنْ يَزِيدَ ابْنِ هُرْمَزٍ، قَالَ:

كَتَبَ نَجْدَةُ ابْنُ عَامِرٍ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: فَتَشَهَّدْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ حِينَ قَرَأَ كِتَابَهُ وَحِينَ كَتَبَ جَوَابَهُ، وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: وَاللَّهِ! لَوْلَا أَنْ أَرُدُّهُ، عَنْ نَتْنٍ يَقَعُ فِيهِ مَا كَتَبْتُ إِلَيْهِ، وَلَا نَعْمَةً عَيْنٍ^(١)، قَالَ: فَكَتَبْتُ إِلَيْهِ: إِنَّكَ سَأَلْتَ، عَنْ سَهْمِ ذِي الْقُرْبَى الَّذِي ذَكَرَ اللَّهُ مِنْ هُمْ؟ وَإِنَّا كُنَّا نَرَى أَنَّ قَرَابَةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ

صلحاً كما قاله الشافعي وموافقه.

١٤٣- (١٢٥٤) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ (وَاللَّفْظُ لِابْنِ الْمُثَنَّى) قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ.

أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ ابْنَ يَزِيدَ خَرَجَ يَسْتَسْقِي بِالنَّاسِ، فَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ ثُمَّ اسْتَسْقَى، قَالَ: فَلَقِيتُ يَوْمَئِذٍ زَيْدَ ابْنِ أَرْقَمَ، وَقَالَ: لَيْسَ بَيْنِي وَبَيْنَهُ غَيْرُ رَجُلٍ، أَوْ بَيْنِي وَبَيْنَهُ رَجُلٌ، قَالَ فَقُلْتُ لَهُ: كَمْ غَزَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَ: تِسْعَ عَشْرَةَ، فَقُلْتُ: كَمْ غَزَوْتَ أَنْتَ مَعَهُ؟ قَالَ: سِتْعَ عَشْرَةَ غَزْوَةً، قَالَ فَقُلْتُ: فَمَا أَوَّلُ غَزْوَةٍ غَزَاهَا؟ قَالَ: ذَاتُ الْعُسَيْرِ أَوْ الْعُسَيْرِ^(١). [نقدم غريبه].

(١) قوله: (قلت فما أول غزوة غزاها؟ قال ذات العسير أو العسير) هكذا في جميع نسخ صحيح مسلم العسير أو العشير العين مضمومة والأول بالسين المهملة والثاني بالمعجمة، وقال القاضي في المشرق: هي ذات العشيرة بضم العين وفتح الشين المعجمة، قال: وجاء في كتاب المغازي يعني من صحيح البخاري عسير بفتح العين وكسر السين المهملة بحذف الهاء، قال: والمعروف فيها العشيرة مصغرة بالشين المعجمة والهاء، قال: وكنا ذكرها أبو إسحاق وهي من أرض مذحج.

١٤٤- () وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ آدَمَ، حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ^(١)، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ.

عَنْ زَيْدِ ابْنِ أَرْقَمَ، سَمِعَهُ مِنْهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ غَزَا تِسْعَ عَشْرَةَ غَزْوَةً، وَحَجَّ بَعْدَ مَا هَاجَرَ حَجَّةَ لَمْ يَحُجَّ غَيْرَهَا، حَجَّةَ الْوَدَاعِ.

(١) هكذا هو في أكثر نسخ بلادنا وهيب عن أبي إسحاق، وفي بعضها زهير عن أبي إسحاق، ونقل القاضي أيضاً الاختلاف فيه قال: وقال عبد الغني الصواب زهير، وأما وهيب فخطأ قال لأن وهيباً لم يلق أبا إسحاق وذكر خلف في الأطراف فقال زهير ولم يذكر وهيباً.

١٤٥- (١٨١٣) حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ ابْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا رَوْحُ ابْنِ عُبَادَةَ، حَدَّثَنَا زَكْرِيَّا، أَخْبَرَنَا أَبُو الزُّبَيْرِ.

أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ ابْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: غَزَوْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ تِسْعَ عَشْرَةَ غَزْوَةً.

قَالَ جَابِرٌ: لَمْ أَشْهَدْ بَدْرًا^(١) وَلَا أُحُدًا^(٢)، مَنَعَنِي أَبِي، فَلَمَّا قُتِلَ عَبْدُ اللَّهِ يَوْمَ أُحُدٍ، لَمْ أَتَخَلَّفْ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي غَزْوَةٍ قَطُّ.

(١) قوله: (عن جابر قال غزوت مع رسول الله ﷺ تسع عشرة غزوة ولم أشهد أحداً ولا بدرًا) هذا صريح منه بأن غزوات رسول الله ﷺ لم

تكن منحصرة في تسع عشرة بل زائدة، وإنما مراد زيد بن أرقم وبريدة بقرولهما تسع عشرة أن منها تسع عشرة كما صرح به جابر، فقد أخبر جابر أنها إحدى وعشرون كما ترى وقد قدمنا أنها سبع وعشرون.

(٢) قوله: (عن جابر لم أشهد بدرًا ولا أُحُدًا) قال القاضي: كذا في رواية مسلم أن جابرًا لم يشهدهما، وقد ذكر أبو عبيد أنه شهد بدرًا، قال ابن عبد البر: الصحيح أنه لم يشهدهما، وقد ذكر ابن الكلبي أنه شهد أحداً.

١٤٦- (١٨١٤) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا زَيْدُ ابْنِ الْحَبَابِ (ح).

وَحَدَّثَنَا سَعِيدُ ابْنُ مُحَمَّدٍ الْجَرَمِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو ثُمَيْلَةَ.

قَالَا جَمِيعًا: حَدَّثَنَا حُسَيْنُ ابْنِ وَاقِدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ بُرَيْدَةَ.

عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: غَزَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ تِسْعَ عَشْرَةَ غَزْوَةً، قَاتِلٌ فِي ثَمَانٍ مِنْهُنَّ.

وَلَمْ يَقُلْ أَبُو بَكْرٍ: مِنْهُنَّ، وَقَالَ فِي حَدِيثِهِ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ بُرَيْدَةَ. [أخرجه البخاري: ٤٤٧٣].

١٤٧- () وَحَدَّثَنِي أَحْمَدُ ابْنُ حَنْبَلٍ، حَدَّثَنَا مُعْتَمِرُ ابْنِ سُلَيْمَانَ، عَنْ كَهْمَسٍ، عَنْ ابْنِ بُرَيْدَةَ.

عَنْ أَبِيهِ، أَنَّهُ قَالَ: غَزَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ سِتَّ عَشْرَةَ غَزْوَةً^(١).

(١) وأما قوله في الرواية الأخرى: (عن بريدة ست عشرة غزوة) فليس فيه نفي الزيادة.

١٤٨- (١٨١٥) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ عُبَادٍ، حَدَّثَنَا حَاتِمٌ (يَعْنِي ابْنَ إِسْمَاعِيلَ)، عَنْ يَزِيدَ (وَهُوَ ابْنُ أَبِي عُبَيْدٍ) قَالَ:

سَمِعْتُ سَلَمَةَ يَقُولُ: غَزَوْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ سِتْعَ غَزَوَاتٍ، وَخَرَجْتُ، فِيمَا يَنْبَغُ مِنَ الْبُعُوثِ، تِسْعَ غَزَوَاتٍ، مَرَّةً عَلَيْنَا أَبُو بَكْرٍ، وَمَرَّةً عَلَيْنَا أَسَامَةُ ابْنُ زَيْدٍ. [أخرجه البخاري: ٤٢٧٠، ٤٢٧١، ٤٢٧٢، ٤٢٧٣].

١٤٨- () وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ ابْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا حَاتِمٌ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ فِي كِلْتاهِمَا: سِتْعَ غَزَوَاتٍ.

٥٠- باب غزوة ذات الرقاع

١٤٩- (١٨١٦) حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ بَرَادٍ الْأَشْعَرِيُّ وَمُحَمَّدُ ابْنُ الْعَلَاءِ الْهَمْدَانِيُّ (وَاللَّفْظُ لِأَبِي عَامِرٍ)،

قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو اسْمَاعِيلَ عَنْ بُرَيْدِ بْنِ أَبِي بَرْزَةَ، عَنْ أَبِي بَرْزَةَ. عَنْ أَبِي مُوسَى، قَالَ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي غَزَاةٍ، وَنَحْنُ سِتَّةُ نَفَرٍ، بَيْنَنَا بَعِيرٌ نَعْتَقُهُ^(١)، قَالَ: فَتَقَبَّضْتُ أَقْدَامَنَا^(٢)، فَتَقَبَّضْتُ قَدَمَيَّ وَسَقَطْتُ أَظْفَارِي، فَكُنَّا نُلْفُ عَلَى أَرْجُلِنَا الْخِرْقَ، فَسُمِّيتْ غَزْوَةُ ذَاتِ الرِّقَاعِ، لِمَا كُنَّا نَعْتَصِبُ عَلَى أَرْجُلِنَا مِنَ الْخِرْقِ^(٣).

قال أبو بَرْزَةَ: فَحَدَّثَ أَبُو مُوسَى بِهَذَا الْحَدِيثِ، ثُمَّ كَرِهَ ذَلِكَ، قَالَ: كَأَنَّهُ كَرِهَ أَنْ يَكُونَ شَيْئاً مِنْ عَمَلِهِ أَفْشَاهُ^(٤).

قال أبو اسْمَاعِيلَ: وَرَأَيْتُ غَيْرَ بُرَيْدٍ: وَاللَّهِ يُجْزِي بِهِ. وَخَرَجَهُ (بخاري: ٤١٢٨).

(١) قوله: (وَنَحْنُ سِتَّةُ نَفَرٍ بَيْنَنَا بَعِيرٌ نَعْتَقُهُ) أي يركبه كل واحد منا نوبة فيه جواز مثل هذا إذا لم يضر بالركوب.

(٢) قوله: (فَتَقَبَّضْتُ أَقْدَامَنَا) هو بفتح النون وكسر القاف أي قرحت من الخفاء.

(٣) قوله: (فَسُمِّيتْ ذَاتِ الرِّقَاعِ) لذلك هذا هو الصحيح في سبب تسميتها وقال: سميت بذلك بحبل هناك فيه بياض وسواد وحمرة، وقيل سميت باسم شجرة هناك، وقيل لأنه كان في الوئتهم رقاع، ويحتمل أنها سميت بالجمع.

(٤) قوله: (وكره أن يكون شيئاً من عمله أفشاه) فيه استحباب إخفاء الأعمال الصالحة وما يكابده العبد من المشاق في طاعة الله تعالى ولا يظهر شيئاً من ذلك إلا لمصلحة مثل بيان حكم ذلك الشيء والتنبية على الاقتداء به فيه ونحو ذلك، وعلى هذا يحمل ما وجد للسلف من الأخبار بذلك.

٥١- باب كراهة الاستعانة في الغزو بكافر

١٥٠- (١٨١٧) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، عَنْ مَالِكٍ (ح).

وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ (وَاللَّفْظُ لَهُ)، حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ، عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ الْفَضِيلِ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَسَارٍ الْأَسْلَمِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ.

عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ، أَنَّهَا قَالَتْ: خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَبْلَ بَدْرٍ، فَلَمَّا كَانَ بِحَرَّةِ الْوَبَرَةِ^(١) أَذْرَكَهُ رَجُلٌ، قَدْ كَانَ يُذَكِّرُ مِنْهُ جُرَاةً وَنَجْدَةً، فَفَرِحَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حِينَ رَأَوْهُ، فَلَمَّا أَذْرَكَهُ قَالَ: لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، جِنَتْ لَأَتْبَعَكَ وَأَصِيبَ مَعَكَ، قَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «تُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ؟»

قال: لا، قال: «فَارْجِعْ، فَلَنْ أَسْتَعِينَ بِمُشْرِكٍ^(٢)». قَالَتْ: ثُمَّ مَضَى، حَتَّى إِذَا كُنَّا بِالشَّجَرَةِ أَذْرَكَهُ الرَّجُلُ^(٣)، فَقَالَ لَهُ كَمَا قَالَ أَوَّلَ مَرَّةٍ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ كَمَا قَالَ أَوَّلَ مَرَّةٍ، قَالَ: «فَارْجِعْ فَلَنْ أَسْتَعِينَ بِمُشْرِكٍ». قَالَ: ثُمَّ رَجَعَ فَأَذْرَكَهُ بِالْبَيْدَاءِ، فَقَالَ لَهُ كَمَا قَالَ: أَوَّلَ مَرَّةٍ: «تُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ؟»، قَالَ: نَعَمْ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «فَانْطَلِقْ».

(١) قوله: (عن عائشة أن النبي ﷺ خرج قبل بدر فلما كان بحرة الوبرة) هكذا ضبطناه بفتح الباء وكذا نقله القاضي عن جميع رواة مسلم، قال: وضبطه بعضهم بإسكانها وهو موضع على نحو من أربعة أميال من المدينة.

(٢) قوله ﷺ: «فَارْجِعْ فَلَنْ أَسْتَعِينَ بِمُشْرِكٍ» وقد جاء في الحديث الآخر: (أن النبي ﷺ استعان بصفوان بن أمية قبل إسلامه) فاخذ طائفة من العلماء بالحديث الأول على إطلاقه، وقال الشافعي وآخرون: إن كان الكافر حسن الرأي في المسلمين ودعت الحاجة إلى الاستعانة به استعين به ولا يفكره، وحمل الحديثين على هذين الحالين، وإذا حضر الكافر بالإذن رضى له ولا يسهم له، هذا مذهب مالك والشافعي وأبي حنيفة والجمهور، وقال الزهري والأوزاعي: يسهم له والله أعلم.

(٣) قوله: (عن عائشة قالت ثم مضى حتى إذا كنا بالشجرة أذركه الرجل) هكذا هو في النسخ حتى إذا كنا فيحتمل أن عائشة كانت من المودعين فرأت ذلك، ويحتمل أنها أرادت بقولها كنا كان المسلمون والله أعلم.